السلطة الوطنية الفلسطينية

سلطة جودة البيئة

استراتيجية البيئة القطاعية

آذار 2010

تقـــديـــم

تسعى سلطة جودة البيئة الى تعزيز التنمية البيئية المستدامة للمجتمع الفلسطيني، وتتركز مهمتها الأساسية في حماية البيئة بكل عناصرها وكذلك منع الأخطار البيئية التي تتعرض لها جميع الكائنات الحية. وللوصول الى هذه الأهداف تم اعداد هذه الوثيقة " الاستراتيجية القطاعية للبيئة" والتي تأتي كاستمرار للتخطيط البيئي الذي عكفت السلطة على عمله. وتهدف هذه الاستراتيجية الى تقديم عرض وتحليل للواقع البيئي الحالي وتحديد لأهم المعضلات البيئية ومسبباتها وبالتالي تحديد أولويات العمل تمهيدا لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال تنفيذ السياسات المعتمدة.

تشكل سلطة جودة البيئة المظلة لكل الأنشطة والدراسات التي تتعلق بالتخطيط والحماية والمراقبة البيئية، ولكن هذه المسؤولية لا تقع على عاتق سلطة جودة البيئة وحدها وانما تشاركها فيها كل الوزارات والمؤسسات الفلسطينية الأخرى المعنية بالشأن البيئي الفلسطيني وذلك انطلاقا من مبدأ الشراكة والتكامل في العمل.

وهنا لا بد من أن أتوجه بالشكر والتقدير الى الأخ نائب رئيس سلطة جودة البيئة والأخ قائد الفريق الوطني ومنسق فرق العمل، والى جميع الأخوات والأخوة في سلطة جودة البيئة الذين شاركوا في العمل على تطوير واعداد هذه الاستراتيجية واخراجها الى حيز الوجود، لا سيما فرق العمل الفنية وفريق الاشراف الداخلي والفريق المكلف بالاعداد والعمل اليومي. كما لا يسعني الا أن أشكر كل الجهات التي شاركت في هذا العمل من مؤسسات رسمية و مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والقطاع الخاص والمهتمين.

كما أتوجه بالشكر الى كل من قدم الدعم المالي أو الفني في تطوير واعداد هذه الاستراتيجية لا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ووزارة التخطيط والتنمية الادارية.

الوزير د. يوسف أبو صفية

رئيس سلطة جودة البيئة

قائمة المشاركين

م. زغلول سمحان (قائد الفريق الوطني ومنسق فرق العمل)

فرق العمل الفنية

أ. عبد العزيز ريان
أ. عماد البابا
أ. محمد محاسنة
د. عدنان جودة
م. أمجد خراز
م. ثابت يوسف
م. حازم ملاك
م. سائد أبو طربوش
م. مروان أبو يعقوب

فريق الاشراف الداخلي

أ. بشير زاهر
أ. محمود أبو شنب
أ. مراد المدني
د. عيسى موسى
م. أحمد أبو ظاهر
م. أيمن أبو ظاهر
م. نضال كاتبة

الفريق المكلف بالاعداد والعمل اليومي

أ. أنور معلا
أ. نعمة كنعان
أ. ياسر ابو شنب
م. ابراهيم القوقة
م. أكرم حلايقة
م. سامر كلبونة

المستشارون

د. ريم مصلح (مراجع ومقيم خارجي)
د. مروان حداد (مستشار لفريق العمل المكلف)

تم تقديم الدعم المالي لتوفير الاستشارات الفنية من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)
تم تقديم الدعم للمراجعة الخارجية من خلال وزارة التخطيط والتنمية الادارية

جدول المحتويات

1. المقدمة والمنهجية 1
1.1 المقدمة 1
2.1 المنهجية 2
2. رؤية القطاع البيئي 3
3. تحليل الواقع 4
1.3 مصادر المياه 4
2.3 النفايات 5
1.2.3 النفايات الصلبة 5
2.2.3 النفايات السائلة (المياه العادمة) 7
3.2.3 النفايات الخطرة 7
3.3 تداول الكيماويات والمواد الخطرة 8
4.3 التنوع الحيوي والبيئة الطبيعية 9
5.3 مصادر الأراضي 10
1.5.3 تخطيط استعمالات الأراضي 10
2.5.3 التصحر وتلوث التربة 11
3.5.3 المشهد الجمالي 12
4.5.3 التراث الطبيعي و الحضاري 12
6.3 تغير المناخ 13
7.3 تلوث الهواء 13
8.3 البيئة البحرية والساحل 15
9.3 البيئة وتنمية القطاعات الأخرى 16
1.9.3 قطاع الطاقة 16
2.9.3 قطاع الصناعة 17
3.9.3 قطاع النقل والمواصلات والاتصالات 18
4.9.3 قطاع الزراعة 19
5.9.3 قطاع السياحة 19
10.3 الاطار القانوني والمؤسسي 20
1.10.3 القوانين و التشريعات 20
2.10.3 الاتفاقيات الدولية و التعاون الدولي و المنظمات الدولية 21
3.10.3 الأدوار و المسؤوليات 21
4.10.3 الجهات ذات العلاقة 23
11.3 الانجاز والتقييم 24

4. الأولويات والأهداف الإستراتيجية 30
5. السياسات القطاعية 31
6. توزيع الموارد والمسؤوليات 37
7. المتابعة والتقييم 59
7. المتابعة والتقييم 59
8. قائمة المراجع 61
9. الملاحق 62
ملحق (أ): نموذج ملخص السياسات 63
ملحق (ب): جدول تفصيلي بالأهداف الإستراتيجية والتدخلات المقترحة لفترة الإستراتيجية القطاعية للبيئة 2011-2013 ... 92
ملحق (ج): سجل المشاورات 159

قائمة الجداول

جدول1 : أنواع النفايات حسب المصدر (معهد الأبحاث التطبيقية - أريج 2006).....5

جدول2 : قائمة المشاريع المقترحة لخطة الاصلاح والتنمية 2008-2010 26

جدول3 : التحليل الرباعي، نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات 28

جدول4 : ترتيب التدخلات حسب الأولوية.....35

جدول5 : وصف تدخلات الإستراتيجية القطاعية للبيئة الفلسطينية حسب محاور السياسات القطاعية 38

جدول6 : توزيع مشاركة المؤسسات المختلفة في تدخلات الإستراتيجية القطاعية للبيئة الفلسطينية 58

جدول7 : الغايات والمؤشرات للهدف السابع من أهداف التنمية للألفية 59

قائمة الأشكال

شكل1 : نسبة المناطق التي لا تشملها تغطية خدمة الجمع للنفايات الصلبة 5

1. المقدمة والمنهجية

1.1 المقدمة

لقد عانت البيئة الفلسطينية ولفترة طويلة خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي من اهمال وعدم ادارة مناسبة مما تسبب في تدهور عناصر البيئة المختلفة من مياه وتربة وهواء وتنوع حيوي. كما أن الزيادة المطردة في عدد السكان وتأثيرها على عملية النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي يشكل طلبا متزايدا على المصادر الطبيعية وبالتالي ارتفاع كمية المخلفات والملوثات الناتجة عن زيادة الاستهلاك. هذا الى جانب القيود والعراقيل التي يمارسها الاحتلال على عملية التنمية بشكل عام وموضوع حماية وتأهيل البيئة بشكل خاص وما يقترفه من انتهاك بحق البيئة الفلسطينية، الأمر الذي زاد في التدهور الحاصل ووضع البيئة الفلسطينية على سلم اولويات السلطة الوطنية الفلسطينية.

انطلاقا من ذلك تم انشاء الجسم الفلسطيني الرسمي والمتمثل في سلطة جودة البيئة والذي من شأنه متابعة وتنفيذ كل ما يلزم من أجل حماية البيئة الفلسطينية وتوفير بيئة سليمة ونظيفة والتمتع بأكبر قدر من الصحة والرفاه للمواطن الفلسطسني كحق كفله له القانون الأساسي وقانون البيئة الفلسطيني. بناء على ذلك جاءت رسالة سلطة جودة البيئة على النحو التالي: "**صيانة البيئة وحمايتها والمحافظة على صحة الانسان وكبح استنزاف المصادر الطبيعية والحد منه ومكافحة التصحر والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التلوث وتعزيز الوعي البيئي وضمان تحقيق تنمية بيئية مستدامة**".

من أجل تحقيق ذلك جاءت اولى المحاولات الفلسطينية للتخطيط الاستراتيجي في قطاع البيئة سنة 1999 عندما تم اعداد استراتيجية البيئة الفلسطينية، والتي جاءت كأساس للعمل البيئي في حينه ولفترة عشر سنوات، حددت فيها المواضيع البيئية والأهداف الاستراتيجية والأولويات على المستوى الوطني. الى جانب ذلك اشتملت تلك الاستراتيجية على خطة عمل ترجمت فيها الاحتياجات والفجوات على شكل مشاريع وتدخلات، ثم مؤشرات للمتابعة ومراقبة العمل والانجاز فيما بعد. الا ان حظوظ تلك الاستراتيجية في ان ترى النور لم تكن كبيرة حيث انها وبعد صدورها واعتمادها بدأت الانتفاضة الثانية وما تبعها من تحول في طريقة التعامل مع القضايا البيئية وقضايا التنمية بشكل عام، حيث أخذ الدعم والاهتمام على المستوى الوطني الشكل الاغاثي بدلا من الشكل التنموي، وذلك من أجل التعامل الطارىء مع ما يخلفه الاحتلال من دمار وحصار ومنع تجول واجتياحات وغيرها، واصبح التخطيط متوسط أو بعيد المدى غير عملي وغير متناسب مع الوضع القائم في حينه. وبعد ذلك بقيت عملية التخطيط البيئي كغيره من القطاعات تراوح المكان بين تحديث لخطة العمل من جهة ومحاولة لتجنيد اموال لها لتنفيذ بعض المشاريع الملحة والطارئة من جهة أخرى، الى ان بدأ العمل بشكل منهجي جديد في التخطيط تم تبنيه في الحكومات الفلسطينية الأخيرة والذي بدأت تتحدد معالمه مع اطلاق ما عرف بخطة التنمية والاصلاح ثم تلى ذلك عملية التخطيط الشاملة والتي جاءت في توجهات السلطة الوطنية الفلسطينية وتمت ترجمتها في مجلس الوزراء في الحكومة الحالية باعداد ثمانية عشرة استراتيجية قطاعية وخمسة استراتيجيات عبر القطاعية كمدخل أساسي لإعداد الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011-2013 والتي ستعنى بوضع الأهداف والأولويات الكفيلة بالتخلص من معوقات وآثار الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعليه فقد صدر قرار عن مجلس الوزراء في شهر اب من العام 2008 بهذا الخصوص.

وفي هذا السياق فقد أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الإدارية دليلاً لإعداد الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية من اجل توحيد منهجية إعداد الاستراتيجيات وليشكل أداة تساعد الوزارات والمؤسسات الحكومية في وضع الاستراتيجيات القطاعية من اجل مواجهة التحديات التنموية وان تصبح الاستراتيجيات القطاعية أكثر واقعية وتراعي التنسيق والتكامل والتناغم بين الاستراتيجيات ذات العلاقة. وقد حدد الدليل مجموعة مبادئ متساوية في الأهمية والتي تشمل العمليات والمخرجات المرغوبة وتتيح المجال لمشاركة جميع فئات المجتمع الفلسطيني في إعداد الاستراتيجيات وشملت المبادئ، الإجماع والرؤية بعيدة الأمد، القيادة والملكية الوطنية، الالتزام الحكومي رفيع المستوى، الشمولية والتكاملية، تأثير الاحتلال على تنفيذ وتطوير

الاستراتيجيات القطاعية، وجود أولويات موازنة واضحة، الاستناد إلى تحليل داخلي وشامل، البناء على العمليات والاستراتيجيات القائمة، والمشاركة الفاعلة في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات. كما تضمن المرفق الفني للدليل والذي صدر في تشرين أول 2009 الإرشادات الفنية لإعداد مكونات الإستراتيجية القطاعية والمتطلبات الواجب توفرها في الاستراتيجيات الفنية بالإضافة إلى النماذج الإلزامية التي يجب أن تشملها الإستراتيجية والخطوات والآليات والأدوار والمسؤوليات للمؤسسات المختلفة.

2.1 المنهجية

قامت سلطة جودة البيئة كغيرها من المؤسسات والوزارات الفلسطينية بالاستجابة الى توجه مجلس الوزراء ووزارة التخطيط والتنمية الادارية بالمباشرة في العمل على اعداد الاستراتيجية القطاعية البيئية حيث تم تشكيل فريق عمل داخلي في سلطة جودة البيئة يهدف الى متابعة العمل على هذا الموضوع داخل المؤسسة نفسها ويعكس وجهات النظر والتوجهات البيئية التي تسعى اليها المؤسسة في هذه الاستراتيجية. بعد ذلك تم تشكيل الفريق الوطني لاعداد الاستراتيجية القطاعية البيئية والذي ضم في عضويته الشركاء الاساسيين في هذا القطاع، والذي من أهم وظائفه قيادة وتوجيه العمل في عملية اعداد الاستراتيجية واقرار واعتماد اليات وخطة العمل بالاضافة الى المراجعة والاعتماد لكل ما ينتج من وثائق ونتائج عن العمل في هذا السياق. ومن الجدير بالذكر انه كان هناك حرص شديد على اشراك كافة الجهات ذات العلاقة في العمل من مؤسسات رسمية وقطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني وجهات دولية ذات علاقة، وذلك انطلاقا من ان هذه الاستراتيجية هي استراتيجية وطنية تعني الجميع وبالتالي يجب ان يشارك الجميع في اعدادها كي يكون هناك ضمانة لتطبيقها والمشي على هداها ايضا.

وقد جرى العمل على تطوير هذه الاستراتيجية من خلال الطواقم الفنية الموجودة في سلطة جودة البيئة، حيث تم في بداية العمل وبموافقة الفريق الوطني اعتماد المواضيع الرئيسية لقطاع البيئة التي سوف تتناولها الاستراتيجية البيئية القطاعية، وبناء عليه تم تشكيل مجموعات عمل فنية متخصصة من داخل المؤسسة كل منها يعمل على تناول موضوع من المواضيع، ويتم التنسيق بين هذه المجموعات من خلال الفريق الداخلي ومنسق الفريق الذي بدوره يعمل على تجميع ما يتم اعداده وتنسيقه ووضعه في قالب واحد بما يتماشى مع الدليل الفني والشكل المطلوب. ثم يعرض ذلك على الفريق الداخلي ويغنى بالنقاش ويحول بعدها الى الفريق الوطني لاقراره، اما من خلال اجتماعات دورية حسب خطة العمل المعتمدة مسبقا أو من خلال المراسلات عبر البريد الالكتروني، وذلك لضمان الحصول على مشاركة ورأي وملاحظات الفريق الوطني كل فيما يخصه ضمن اهتمامات القطاع على كل ما يتم انجازه من وثائق ومخرجات ولضمان الشعور بالملكية لهذه الاستراتيجية وما سيتمخض عنها. اضافة الى ما كان يأتي من الفريق الوطني من ملاحظات على العمل وعلى محتويات الوثيقة الاستراتيجية، فقد تم تنفيذ العديد من المشاورات القطاعية والتي تم فيها التشاور مع المؤسسات والشركاء الذين يعملون في نفس القطاع. وكما هو مبين في الملحق ج فقد تم التشاور مع المؤسسات التي تعمل ضمن قطاع البنية التحتية كون البيئة واحدة من القطاعات التي تقع ضمن هذا القطاع، حيث عقدت ورشة خاصة بذلك تم فيها تبادل الأفكار ودراسة التعارضات وضمان التوافق ما بين الاستراتيجيات ككل. كما تمت مشاورات أخرى مع مؤسسات المجتمع المدني والجامعات وذلك في ورشة عمل خاصة وذلك لنفس الغرض وهو ضمان توافق الجميع على ما جاء في هذه الاستراتيجية من أهداف وسياسات وتدخلات وتقسيم للادوار والمسؤوليات. ومن جانب آخر تم التشاور مع المنظمات الدولية والدول المانحة وذلك في اجتماع خاص لمجموعة العمل القطاعية للبيئة والتي يشارك فيها المانحون اضافة الى ممثلين عن القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني. ومن الجدير ذكره أن هذه السلسلة من التشاور والمراجعات والتغذية الراجعة للوثيقة من قبل هذا العدد من ذوي العلاقة كان له الأثر الواضح في تسيير الوثيقة ووضعها في الشكل الأفضل. في نهاية المطاف وبعد أن وضعت الاستراتيجية في شكلها النهائي تمت المصادقة عليها من قبل الفريق الوطني، ثم حولت الى رئيس السلطة والذي بدوره صادق عليها ورفعها الى مجلس الوزراء للاعتماد.

2. رؤية القطاع البيئي

تتمثل الرؤية للقطاع البيئي بكل ما يضمه من مؤسسات وشركاء، وبكل ما يواجهه من مشاكل وتحديات، تتمثل فيما يلي:

"بيئة فلسطينية محمية ومصانة وآمنة تحقق الاستدامة للموارد الطبيعية بما يلبي حاجات المجتمع الفلسطيني الحالية و يضمن حقوق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة صحية وسليمة وبالرفاه الاجتماعي وفي ظل السيادة الفلسطينية المستقلة"

ولترجمة هذه الرؤية لا بد من تحقيق بعض القضايا والمتطلبات اللازمة بغية الوصول اليها وهي:

- فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة كاملة وذات عضوية فاعلة في جميع الاتفاقيات الدولية والاقليمية البيئة.
- أسس حماية البيئة مدرجة في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية والمناطقية والمحلية، بما يكفل للبيئة بان تكون اولوية على كافة المستويات.
- المؤسسة البيئية الفلسطينية قوية ومتمكنة وقادرة على تنفيذ خططها وتوجهاتها الهادفة الى حماية البيئة الفلسطينية، مدعومة بشراكة حقيقية مع المؤسسات الحكومية الأخرى على المستويين الوطني والمحلي ومع كل من من القطاع الاهلي والقطاع الخاص وتساعدها في تطبيق وتنفيذ التشريعات البيئية مؤسسات الدولة التنفيذية ذات العلاقة.
- الشعب الفلسطيني بجميع فئاته لديه مستوى عال من الوعي والتعليم البيئي مما يمكنه من المشاركة والتدخل والمساهمة الفاعلة في الحفاظ على مصادره البيئية والطبيعية والتعامل معها بشكل مستدام.

3. تحليل الواقع

يعتبر تحليل الواقع للقطاع البيئي الأساس الذي تبدأ منه تحديد السياسات والأهداف والإستراتيجيات البيئية قبل الشروع في أي عملية تخطيطية وذلك كون تحليل الواقع هو الطريقة التي يتم فيها وصف واقع هذا القطاع وتحسس مواطن الخلل والفجوات التي ينطوي عليها، مما يتيح المجال لوضع الأولويات وتحديد الحلول والتدخلات التي يجب العمل على إدراجها ضمن خطة العمل من أجل التغلب على المشاكل وسد الفجوات.

من أجل تسهيل العمل في وصف واقع قطاع البيئة، تم تقسيم هذا القطاع إلى عدد من المواضيع التي تشكل في مجموعها هذا القطاع، وبوصف مختصر لكل واحد من هذه المواضيع نستطيع أن نقدم وصفا شاملا للقطاع ككل.

1.3 مصادر المياه

تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيس الحالي للمياه في فلسطين، حيث تُقدر طاقتها المتجددة السنوية بحوالي 669 م.م^3 في الضفة الغربية، بالإضافة إلى الأودية والسيول والتي يُقدر حجم التدفق فيها بما معدله 110م.م^3، اما في قطاع غزة يُعتبر مصدر المياه الاساسي الطبقة الصخرية المائية لساحل غزة، وتقدر طاقتها المتجددة سنوياً بمقدار 45م.م^3. يُضاف إلى ذلك حوض نهر الأردن والذي يُقدر حجم تصريفه السنوي بحوالي 1320م.م^3 والذي لا يمكن للفلسطينيين استغلال أو استخدام أية كمية منه بسبب السيطرة الاسرائيلية الكاملة عليه، علما بأن الحقوق الفلسطينية فيه تصل الى حوالي 250 م.م^3 سنويا (سلطة المياه الفلسطينية 2010).

يقدر الاستخدام الفلسطيني الحالي من مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية بحوالي 165 م. م^3 سنوياً. تستخدم منها 82م.م^3 للأغراض الزراعية اما الكمية المتبقية وهي 83 م.م^3 سنوياً يتم استخدامها لأغراض الاستهلاك المنزلي والصناعي. هذا بالإضافة إلى شراء حوالي 45 م م^3 من خلال شركة ميكوروت الإسرائيلية غالبيتها من المياه الجوفية في الضفة الغربية (سلطة المياه الفلسطينية 2010). اما في قطاع غزة يبلغ مجموع استخدام المياه حوالي 165 م.م^3 سنوياً، منها 87 م م^3 للأغراض الزراعية وما تبقى من الكمية والبالغة 78 م.م^3 يتم استغلالها للاستهلاك المنزلي والصناعي.

وعليه فإن مصادر المياه الفلسطينية تواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من اهمها:

- السيطرة الاسرائيلية على مصادر المياه واستغلالها لاكثر من 80% من هذه المصادر.
- جدار الضم والتوسع الذي يحول دون الوصول الى بعض مصادر المياه خلفه.
- اتساع الفجوة بين العرض والطلب على كميات المياه نتيجة النمو السكاني والمحدودية القسرية لمصادر المياه المتاحة، علما ان الطلب على المياه يقدر بحوالي 850م م^3 في العام 2020 (Palestinian Water Authority, 2000).
- الضخ الزائد من الابار خاصة في قطاع غزة حيث أن هناك استنزاف كبير يتجاوز ضعفي الحد الآمن أو الطاقة المتجددة سنوياً، مما أدى الى هبوط في مستوى المياه في بعض المناطق بحوالي 15 متر كما ادى الى تداخل مياه البحر مع المياه العذبة وبالتالي أدى إلى تملحها.
- تلوث المياه الجوفية كنتيجة لتسرب المياه العادمة غير المعالجة و تسرب عصارة النفايات الصلبة والأنشطة الزراعية وخاصة في قطاع غزة. حيث يؤدي ذلك إلى زيادة ملوحة التربة، وتلوثها بالمبيدات والأسمدة.
- لا تتجاوز نسبة المياه العذبة الصالحة للشرب المستخرجة من الأبار ما نسبته 5% في قطاع غزة (سلطة المياه الفلسطينية 2010).
- الفاقد في الشبكات الذي يصل معدله الى حوالي 35% (سلطة المياه الفلسطينية 2010).
- بعض الينابيع بدأت تجف في وقت مبكر مثل نبع الفارعة نتيجة السحب غير المنظم للمياه.

- لا تغطي شبكات مياه الشرب كافة التجمعات السكانية حيث تصل نسبة المنازل المتصلة بشبكات مياه إلى 88.4% (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009).
- التغيرات المناخية وتاثيراتها السلبية المتوقعة على كميات وتوزيع الامطار قد تزيد من تفاقم مشكلة نقص المياه حيث من المتوقع أن تؤثر على تغذية الأحواض الجوفية.
- لا يوجد استغلال مناسب لمصادر المياه غير التقليدية مثل المياه العادمة المعالجة.

2.3 النفايات

1.2.3 النفايات الصلبة

يشمل قطاع النفايات الصلبة جميع العمليات التي تتم بدءا من عملية جمع النفايات الصلبة في المدن و القرى الفلسطينية من خلال الهيئات المحلية أو المجالس المشتركة المؤلفة من عدد من تلك الهيئات أو من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في مخيمات اللاجئين، الى عملية التخلص النهائي منها في مكبات صحية مثل مكب زهرة الفنجان قرب جنين ومكب جحر الديك في قطاع غزة أو الى مكبات عشوائية ومفتوحة مرورا بعمليات النقل والترحيل. ويمثل الشكل التالي نسبة المناطق التي لا تغطيها خدمة جمع النفايات الصلبة في الفترة 1994-2008 (الشكل رقم 1)، حيث أن كافة مناطق قطاع غزة مغطاة بخدمة الجمع وحوالي 90% من مناطق الضفة الغربية (مسودة الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة 2010).

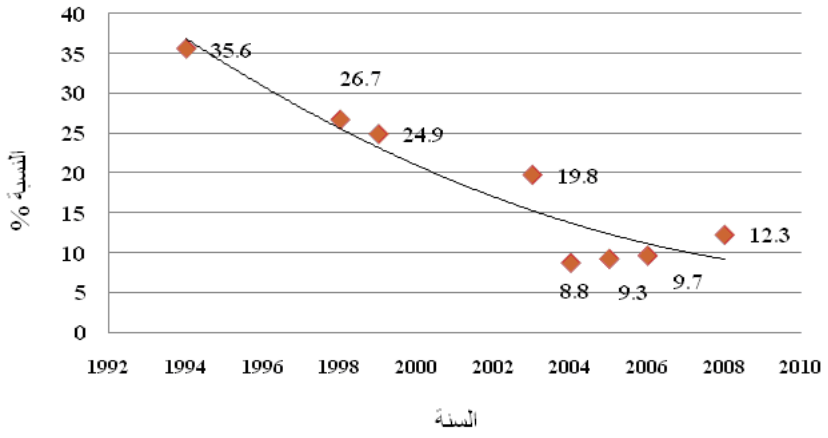

شكل1 : نسبة المناطق التي لا تشملها تغطية خدمة الجمع للنفايات الصلبة

قدرت كمية النفايات المنزلية المنتجة في الأرض الفلسطينية بحوالي 2861 طن يومياً في العام 2008، حيث بلغ المتوسط التقديري لإنتاج الأسرة الفلسطينية من النفايات المنزلية حوالي 4.6 كيلوجرام يومياً، أي ما يقارب 0.7 كيلوجرام متوسط إنتاج الفرد (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2008). أما بخصوص أنواع النفايات المنتجة حسب مصدرها فتشير الدراسات الى النسب الموضحة في الجدول رقم (1):

جدول1 : أنواع النفايات حسب المصدر (معهد الأبحاث التطبيقية -أريج 2006)

مصدر النفايات	المنزلي	الصناعي	التجاري	الزراعي	أخرى
النسبة من الإجمالي	45-50%	15-20%	20-25%	8-12%	0-4%

ومن أهم المشاريع الجاري العمل على تنفيذها في هذا المجال حاليا مشروع مكب المنيا الواقع في محافظة بيت لحم وسوف يخدم كل من محافظتي بيت لحم والخليل ابتداء من يناير 2011، ويبلغ عدد السكان الذين سينتفعون من هذا المكب الصحي حوالي 857543 نسمة، بالاضافة الى مكب رمون ويقع في محافظة رام الله والبيرة وسوف يخدم محافظة رام الله والبيرة ابتداء من تموز 2011 ويبلغ عدد السكان الذين سينتفعون من هذا المكب حوالي 417786 نسمة (مسودة الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة 2010).

تتراوح عمليات التخلص النهائي للنفايات الصلبة من تخلص آمن (طمر صحي) في مكبات صحية تلبي الشروط والمعايير البيئية كما هو الحال في كل من مكب زهرة الفنجان ومكب دير البلح ومكب أريحا، حيث تقدر كمية النفايات التي تصل لتلك المكبات 630 طن في اليوم اي ما يعادل 22% من كمية النفايات المنتجة يوميا في الأراضي الفلسطينية، بينما يتم التخلص من الكميات المتبقية اما في مكبات مراقبة كما هو الحال في كل من مكب جحر الديك ومكب رفح ومكب البيرة والتي تشكل ما نسبته 42% من كمية النفايات المنتجة يوميا (الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة 2010). أما ما تبقى من نفايات ونسبته تقريبا 36% يتم التخلص منه في مكبات عشوائية غير مراقبة ولا تلبي أيا من الشروط والمعايير البيئية والصحية، ويذكر أن هناك عدد كبير من المكبات العشوائية يصل الى 156 مكبا التي تنتشر في كافة الأراضي الفلسطينية والتي تشكل نقاطا للتلوث (الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة 2010).

أما فيما يخص المعالجة فانه لا توجد معالجة حقيقية حتى الآن في أي من مكبات النفايات الصحية وغير الصحية الموجودة حالياً باستثناء بعض المبادرات، كما هو الحال في مكب زهرة الفنجان ومكب دير البلح.

ومن جانب آخر فان من الجدير ذكره أن منظومة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل في هذا المجال يشوبها بعض التضارب والتناقض والتعارض والإزدواجية وكذلك عدم الشمولية والانسجام، حيث أن الأدوار والمسؤوليات تختلف من قانون لآخر، ويختلف الفهم للنصوص القانونية أيضا لدى مختلف الشركاء ما يسبب الاختلاف بين التطبيق على أرض الواقع وبين النصوص القانونية. كما أن عدم وجود قانون خاص بالنفايات أو وجود نظام معتمد لادارة النفايات الصلبة يترك مجالا للاجتهاد في تفسير تلك القوانين وبالتالي ازدواجية وتضارب في الأدوار والمسؤوليات. ويعتبر إسناد مهام ومسؤوليات واضحة ومحددة اعتماداً على تفويض واضح للصلاحيات وفق ما يفرضه القانون، وحل بعض إشكالات التعارض والإزدواجية القائمة بما يختص بأنشطة إدارة النفايات الصلبة، والوصول إلى الترتيبات المؤسسية التي تشمل كافة المستويات، بما يضمن التفاعل المنظم بين المؤسسات المختصة، وبما يضمن التعاون وتدفق المعلومات الموثوقة على رأس القضايا ذات الأولوية وشرطاً رئيسياً لتحقيق الإدارة الفاعلة لهذا القطاع (الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة 2010).

وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- تفاوت مستويات الادارة الفاعلة للنفايات الصلبة بين المناطق المختلفة
- انتشار العديد من المكبات العشوائية والمفتوحة للنفايات الصلبة.
- النقص الواضح في عدد المكبات الصحية في العديد من المناطق.
- لا يوجد نظام ادارة خاص بالنفايات الخاصة كمخلفات البناء والهدم وغيرها.
- لا يوجد فرز ومعالجة للنفايات الصلبة الخطرة بما فيها الطبية والصناعية عن النفايات غير الخطرة.
- الاطار المؤسسي والقانوني لادارة قطاع النفايات الصلبة ينطوي على العديد من التعارضات والفجوات والتداخلات.
- النظام المالي لادارة النفايات الصلبة غير موحد ويحتاج الى تطوير بما يخدم التخطيط المستقبلي.
- ضعف نظام الرقابة والتفتيش البيئي على نظام ادارة النفايات الصلبة ككل لا سيما عمليات المعالجة والتخلص.
- عدم وجود قاعدة بيانات وطنية موحدة للنفايات الصلبة.
- عدم وجود سيطرة على النفايات العابرة للحدود.

2.2.3 النفايات السائلة (المياه العادمة)

يعاني قطاع المياه العادمة من نقص شديد في البنية التحتية حيث تقدر نسبة المنازل المتصلة بشبكة صرف صحي 52.1 % (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009) في عموم الوطن مع فروق كبيرة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أما النسبة المتبقية فغالبا ما تعتمد على الحفر الامتصاصية كوسيلة وحيدة للتخلص من المياه العادمة. إذ ترتفع النسبة الى 83.8% في غزة بينما لا تتجاوز 35.5% في محافظات الضفة بسبب الطبيعة الريفية هناك، إذ تتركز شبكات جمع المياه العادمة في مراكز المحافظات والمدن الرئيسية. كما أن نسبة الوصل تعتبر منخفضة جدا إذا ما قورنت بالنسبة لعدد التجمعات حيث يوجد 64 تجمعا موصولا بالخدمة من أصل 569 في محافظات الضفة الغربية و21 تجمعا موصولا بالخدمة من أصل 30 في محافظات غزة (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2008)..

تقدر كمية المياه العادمة التي تطرح الى البيئة بنحو 70 م. م^3 سنويا إضافة إلى الكميات التي تطرحها المستوطنات والتي تقدر بحوالي 40 م. م^3 سنويا. توجد في الارض الفلسطينية سبعة محطات لمعالجة المياه العادمة، اربع منها في محافظات الضفة وتخدم مراكز المدن في جنين وطولكرم ورام الله والخليل وثلاث في محافظات غزة تخدم كل من مدينة غزة ورفح وبيت لاهيا. جميع هذه المحطات قديمة (انشئت معظمها في السبعينات من القرن الماضي) وتتجاوز كميات المياه الداخلة اليها قدرتها التصميمية مما يقلل من كفاءة المعالجة فيها الى حد كبير. في السنوات الاخيرة تم افتتاح محطة حديثة لمدينة البيرة، وتم تأهيل محطتي بيت لاهيا وطولكرم، كما بدأ العمل حديثا لانشاء محطة في نابلس تخدم الجزء الغربي من المدينة وكذلك التخطيط لانشاء محطة جديدة في طولكرم. من جانب اخر تم البدء بتوسيع نطاق خدمة الجمع في بعض المدن الرئيسية كما هو الحال في مدينة رام الله ومدينة بيتونيا.

اما بخصوص المياه العادمة الصناعية فمعظم المصانع 59.9 % تتخلص من نفاياتها السائلة في شبكات الصرف الصحي، مما يعرض هذه الشبكات للتلف بسبب المواد الكيماوية التي توجد في النفايات السائلة الصناعية. وتتخلص 29.9% من المصانع من نفاياتها السائلة في حفر امتصاصية، معرضة المياه الجوفية للتلوث (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009). ومن جانب اخر فانه لا تتم معالجة النفايات السائلة الخطرة الخارجة من المؤسسات الصحية بشكل منفصل وانما يتم تصريفها في شبكات المياه العادمة المنزلية.

وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- الوضع الحالي لقطاع الصرف الصحي يهدد الصحة العامة.
- افتقار الريف الى خدمات جمع ومعالجة المياه العادمة.
- عدم كفاءة وشمولية شبكات جمع المياه العادمة في المدن الرئيسية.
- النقص الواضح في عدد محطات المعالجة للمياه العادمة وعدم كفاءة المتوفر منها.
- لا يوجد تقييم لكمية ونوعية المياه العادمة التي تطرحها المستوطنات في الارض الفلسطينية.
- عدم اكتمال و/أو تطبيق الأنظمة والمواصفات والتعليمات المتعلقة بتصريف وجمع ومعالجة واعادة استخدام المياه العادمة المنزلية والصناعية.

3.2.3 النفايات الخطرة

تضم هذه النفايات أنواع عديدة يمكن تصنيفها كنفايات خطرة مثل النفايات الالكترونية، والنفايات الزراعية الخطرة، النفايات الطبية (بما في ذلك النفايات الناتجة عن المختبرات)، وجثث الحيوانات المصابة بأمراض معدية للحيوان او الإنسان أو اية مواد ملوثة بأمراض معدية بسبب هذه النفايات مثل نفايات الحيوانات، والنفايات الصناعية الخطرة، والبطاريات المستخدمة، ونفايات

الاسبستوس، وغيرها. ان عدم وجود تفصيل فني دقيق للنفايات الخطرة أو تصنيف دقيق أو قائمة بمصادرها ونقص المعلومات المتوفرة عن هذا النوع من النفايات يزيد من صعوبة معرفة حجم تلك النفايات وبالتالي الطرق المناسبة للتعامل معها وادارتها وطرق التخلص منها (الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة 2010).

ولعل النفايات الطبية أي تلك التي تتولد عن مراكز الرعاية الصحية في الأراضي الفلسطينية هي أكثر الأنواع التي تتوفر عنها بيانات ومعلومات، حيث ينتج ما قيمته نحو 990 طناً من النفايات الطبية شهرياً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008). حيث تقوم86.5% من مراكز الرعاية الصحية بالتخلص من النفايات المتولدة عنها في مكبات النفايات التابعة للهيئة المحلية المتواجدة فيها تلك المراكز مقابل 13.5% منها في مكبات عشوائية وبطرق أخرى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2008). ولا يوجد في الأرض الفلسطينية عموماً مكبات خاصة بالنفايات الطبية عدا عن خلية النفايات الخطرة الملحقة بمكب بلدية غزة والتي تستقبل الأدوية الفاسدة و نفايات المختبرات من المراكز الصحية المتواجدة داخل مدينة غزة (اليونيب 2003)، بينما يتم حرق النفايات الطبية الخطرة كالنفايات الحادة المستخدمة في العمليات الجراحية في المحرقة المتواجدة في مستشفي دار الشفاء (الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة 2010)، كما أن هناك مشروع ريادي في الضفة الغربية بدأ تطبيقه في مدينة رام الله لا سيما في مستشفى رام الله الحكومي والذي عمل بشكل أساسي على بناء وحدة معالجة للنفايات الطبية داخل المستشفى.

وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- عدم وجود نظام خاص لادارة النفايات الخطرة.
- عدم وجود خلايا مستقلة أو مكبات مخصصة للنفايات الخطرة.
- لا يوجد فرز ومعالجة للنفايات الصلبة الخطرة بما فيها الطبية والصناعية عن النفايات غير الخطرة.
- لا يوجد قائمة معتمدة بالنفايات والمواد الخطرة.
- الاطار المؤسسي والقانوني لادارة قطاع النفايات الخطرة ينطوي على العديد من التعارضات والفجوات والتداخلات.
- ضعف نظام الرقابة والتفتيش البيئي على ادارة النفايات الخطرة ككل لا سيما عمليات المعالجة والتخلص.
- عدم وجدو نظام لمتابعة النفايات الخطرة وحركتها.
- عدم وجود سيطرة على النفايات الخطرة العابرة للحدود.

3.3 تداول الكيماويات والمواد الخطرة

تستخدم الكيماويات في الأراضي الفلسطينية في مجالات متعددة، ففي مجال الزراعة تستخدم في صناعة المبيدات والأسمدة الكيماوية، أما في مجال الصناعة فتستخدم الكيماويات والمواد الخطرة في الصناعات الكيماوية والالكترونية والمعدنية والتعدينية والدوائية والغذائية وصناعات الأثاث والزجاج والجلود والأحذية والبلاستك والنسيج وكذلك تستخدم هذه المواد في المختبرات الطبية والزراعية والبحث العلمي. لا يوجد حصر دقيق لنوعية وكمية المواد الكيماوية والخطرة التي يتم استيرادها بشكل قانوني لفلسطين أو تلك التي يتم إدخالها بشكل غير قانوني. ان مسؤولية إدارة استيراد وتداول هذه المواد متداخلة بين عدة دوائر حكومية مما يصعب عملية المراقبة والتتبع لها. كما لا يوجد نظام لاسترجاع المواد الكيماوية التي انتهت صلاحيتها، او تلك التي يتم منعها عالمياً أو محلياً.

من الناحية القانونية فإن التعامل مع المواد الخطرة تم ذكره فقط في قانون العمل وانظمته من ناحية السلامة والصحة المهنية، وتم وضع تراكيز مسموحة لهذه المواد في أماكن العمل، ووضع قائمة بامراض المهنة والتي قد تنتج من التعرض للمواد الكيماوية. وكذلك تطرقت أنظمة قانون العمل إلى كيفية تخزين هذه المواد والتعامل معها، إلا أن تطبيق هذا القانون ما زال محدودا.

ومن أخطر ما تواجه الأراضي الفلسطينية من تلويث لبيئتها بالمواد الكيماوية والخطرة، نقل اسرائيل للمناطق الصناعية التي انشأتها بدون موافقة فلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية، ومعظمها صناعات شديدة التلويث للبيئة وللصحة العامة، مثل صناعة الألمنيوم، والأسمنت، والمعلبات الغذائية، والفيبرجلاس، والمطاط، والكحول، والسيراميك، والرخام، ومواد التنظيف الكيماوية، والدهانات، وتشكيل المعادن وطلائها، وصناعة البطاريات، وصناعة المبيدات والأسمدة الكيماوية، وصناعة الغازات، والصناعات البلاستيكية، ودباغة الجلود، وصباغة النسيج، ومصانع ذات طابع عسكري سري وغيرها. ومن أهم ما يواجهه هذا القطاع من مشاكل وفجوات ما يلي:

- ضعف التنسيق لادارة هذا القطاع بين مؤسسات السلطة المختلفة، ولا يوجد تحديد واضح للأدوار والصلاحيات بين المؤسسات المختلفة.
- لا يوجد توثيق وضبط كافي لنوعية وكمية واماكن استخدام وتأثيرات المواد الكيماوية المتاحة للاستخدام المنزلي أو الزراعي او الصناعي أو الصحي.
- لا يوجد طواقم فنية كفؤة وكافية لشرح استخدام هذه المواد الكيماوية.
- لا يوجد لدى المؤسسات الحكومية أجهزة وأدوات لفحص تركيبة وتركيز هذه المواد عند الحاجة.

4.3 التنوع الحيوي والبيئة الطبيعية

تعتبر طبيعة فلسطين على الرغم من صغر مساحتها، غنية بالتنوع والتباين ألأحيائي الكبير وذلك نتيجة لموقع فلسطين التاريخية كمنطقة التقاء مهمة بين القارات الثلاثة أوروبا وآسيا وإفريقيا، مما جعلها مركزاً لالتقاء الأنواع الحية المختلفة من حيوانات ونباتات برية، وكونها ممراً أساسياً لهجرة الطيور وكذلك التنوع الجغرافي والمناخي الكبير بين الشمال والجنوب والشرق والغرب الذي انعكس على التنوع في النظم البيئية والتي بدورها أدت إلى تعدد نوعية الكائنات البرية من نباتات برية وحيوانات برية وكثرة أعدادها، هذا بالإضافة إلى كون فلسطين مركزاً حضارياً تاريخياً عبر العصور.

وقد تم تحديد ووصف حوالي 47000 نوع من الكائنات الحية في فلسطين التاريخية، إضافة إلى الاعتقاد بوجود نحو 4000 نوع لم يتم وصفها بعد. وتشير الدراسات إلى وجود ما يقارب من 30000 نوع من اللافقاريات و 2750 نوع من النباتات البرية ضمن 138 عائلة، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة يوجد حوالي 2076 نوع نباتي، وكذلك يوجد 30904 نوع حيواني، منها 30000 نوع من اللافقاريات، 427 نوع من الطيور،297 نوع من الأسماك، 92 نوع من الثدييات، 81 نوع من الزواحف، و 7 أنواع من البرمائيات (ARIJ 2007).

وبالنسبة للمحميات الطبيعة فقد أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن 48 محمية طبيعية في الضفة الغربية تبلغ مساحتها الإجمالية أكثر من 330000 دونماً أي ما يقارب 6% من إجمالي مساحة الضفة الغربية. وتبلغ مساحة المحميات في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 774 كم^2، هذه المحميات الطبيعية موزعة بشكل أساسي على المنحدرات الشرقية ونهر الأردن، ولا يملك الفلسطينيون حرية استغلالها او الوصول إليها مما يدلل على أن سياسة حماية الطبيعة عند الإسرائيليين تمثل أهدافاً سياسية وليست أهدافاً لحماية التنوع الحيوي. وقد تم تحويل قسم من هذه المحميات إلى مستوطنات إسرائيلية وقواعد عسكرية، وجزء كبير منها تم ضمه ضمن جدار الضم والتوسع. كما يوجد حوالي 93 غابة في الضفة الغربية و13 غابة في قطاع غزة تغطي ما مساحته 232 كم^2 (ARIJ 2007).

يواجه قطاع التنوع الحيوي العديد من المهددات والمشاكل التي يمكن اجمالها على النحو التالي:

- تقلص للتنوع الحيوي نتيجة الاحتلال الإسرائيلي الذي يتمثل بالممارسات اليومية ضد البيئة الفلسطينية من مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات، وشق الطرق الالتفافية وإقامة جدار الضم والتوسع، إلى عمليات التجريف للأراضي لنفس الأغراض، واقتلاع الأشجار والغابات الطبيعية.

- النشاطات الانسانية التي تتمثل في الصيد والرعي الجائر والتوسع العمراني وانشاء المصانع مثل مناشير الحجر والكسارات والمحاجر، وما ينجم عنها من تلوث، الامر الذي ادى الى تدمير المواطن الطبيعية للأنواع، كما ادى إلى تقطيع وتجزئة الأنظمة البيئية وعدم تواصل الأراضي. وكنتيجة حتمية لذلك تختفي البيئات الطبيعية وتضمحل المجتمعات النباتية والحيوانية المرتبطة بها أو تصبح مهددة بالانقراض.
- النشاطات الزراعية التي تتمثل بالاستخدام الزائد للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية مما ادى الى تلويث التربة.
- وفي قطاع غزة تعتبر مشكلة استنزاف المياه وتلوثها نتيجة نشاطات القطاع الزراعي والصناعي من أخطر المشاكل التي تهدد التنوع الحيوي. كما أن الاستغلال الزائد لهذه المصادر بسبب محدودية مساحة قطاع غزة يؤثر مباشرة على تواجد مكونات التنوع الحيوي في غزة، ثم إن القيود الإسرائيلية لتحديد منطقة صيد الأسماك في سواحل غزة تشكل خطراً وضغطاً كبيراً على تنوع الحياة البحرية هناك.
- ظاهرة التغيرات المناخية التي تؤثر بشكل مباشر على توزيع سقوط الأمطار السنوي وبالتالي على التنوع الحيوي.
- لا يوجد سيطرة فلسطينية على كامل الارض الفلسطينية بما يشمل الكثير من المحميات وعناصر البيئة الطبيعية.
- لا يوجد ضبط كافي للمارسات غير المقبولة للبيئة الطبيعية والاعتداءات عليها.
- الممارسات المستعملة في استخدام المبيدات العشبية والحشرية والاسمدة والتي تهدد التنوع الحيوي.
- ضعف التقييم والتوثيق لكمية ونوعية عناصر البيئة الطبيعية بما يشمل التنوع الحيوي.
- البيئة الطبيعية من غابات واحراش ومحميات ومراع ومصاطب لجمع المياه والحياه النباتية الطبيعية والحيوانية والتنوع الحيوي مهملة وغير محمية.
- تجزئة وتدهور النظم الايكولوجية الطبيعية وشبه الطبيعية(المادية منها و البيئية) والموائل والمناظر الطبيعية بالاضافة إلى تدهور التنوع البيولوجي والتراث الثقافي في المنطقة.
- محدودية الامكانات بشرية أو فنية لمكافحة الحرائق التي قد تطال الغابات والمحميات الطبيعية كما حصل في محمية وادي القف في الخليل حيث اندلعت النيران والتهمت مساحة واسعة من المحمية.

5.3 مصادر الأراضي

يقصد بمصادر الأراضي في هذه الوثيقة استعمالات الأراضي وتشوه المشهد الجمالي والتصحر وانجراف التربة بالاضافة الى التراث الثقافي والحضاري.

1.5.3 تخطيط استعمالات الأراضي

يعتبر موضوع تخطيط استعمالات الأراضي من المواضيع الهامة والاساسيات المطلوبة في تنظيم استعمالات الأراضي وتحديد انواع ومناطق الاستعمال، حيث أن ذلك من شأنه تسهيل عمليات التخطيط اللاحقة والتي تتعلق بكافة القطاعات على حد سواء، سواء كانت عمرانية أو زراعية أو صناعية أو بيئية أو سياحية أو غير ذلك. ان التخطيط غير الممنهج وسوء استخدام الأراضي بسبب الحالة الطوبوغرافية والمناخية و بسبب التعارضات السياسية وطول فترة الاحتلال أدى بهذه العناصر وغيرها وتداخلاتها مع بعضها البعض إلى ممارسة ضغط كبير و سلبي على البيئة الفلسطينية وعلى التنمية المستدامة. لقد كان هذا الموضوع محل اهتمام المؤسسات المعنية منذ انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى الان، وكان هناك العديد من المحاولات لوضع مخطط شامل ومعتمد لاستعمالات الأراضي الا أن ذلك لم يتم بشكل كامل ومنهجي. ولعل غياب مخطط استعمالات أراضي واضح ومعتمد ادى بدوره الى تداخل وتعارض الاستعمالات المختلفة للاراضي واتاح المجال أمام وضع حقائق على الأرض قد تكون عائقا امام تنظيم هذا الموضوع لاحقا. ولعل اهم التحديات والفجوات التي تواجه هذا المجال ما يلي:

- الممارسات الاسرائيلية وما لها من تاثير سلبي على البيئة بشكل عام وعلى استخدامات الأراضي بشكل خاص والتي تتمثل في بناء المستوطنات واقامة المناطق العسكرية وشق الطرق الالتفافية و جدار الفصل والضم والتوسع.
- المناطق الحضرية والعمرانية ونموها وتوسعها بشكل غير منظم مما أدى الى التهام المزيد من الأراضي و خاصة الزراعية الخصبة والمناطق الحساسة حيث ازدادت مساحتها بمقدار 27 كم^2 مربع ما بين 2004-2006 لتصبح 292 كم^2 (ARIJ 2007).
- قطاع غزة يعاني من اكتظاظ حاد في المناطق الحضرية وتقلص في الأراضي الزراعية والمناطق الطبيعية. حيث تبلغ الكثافة السكانية هناك 3881 نسمة/كم^2.
- لا توجد سيطرة وهيّمنة للسلطة على جميع الاراضي، مما يعيق تطوير استعمالات الأراضي لمشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية والحيوية لبناء الدولة.
- مكبات النفايات الصلبة العشوائية و محطات معالجة المياه العادمة التي لا تعمل بكفاءة بالاضافة الى المصانع والمناطق الصناعية والتعدين بما يشمل مقالع الرمل الصخور والكسارات ومناشير الحجر غير المنظمة.

2.5.3 التصحر وتلوث التربة

تصحر وانجراف التربة: تعتبر السفوح الشرقية والمناطق التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن 300 ملم سنويا والتي تشكل حوالي 50% من مساحة الضفة الغربية من أكثر المناطق تعرضاً لعوامل التصحر بسبب الظروف والتغيرات المناخية و/أو العوامل البشرية المتمثلة بالرعي الجائر والتوسع الزراعي باتجاه الأراضي الهامشية والتي تعتبر مراعي طبيعية. وقد أدت هذه العوامل إلى تدهور الغطاء النباتي وفقدان التنوع وتدهور النظام البيئي بالإضافة إلى تدهور خواص التربة الفيزيائية والحيوية وانجراف التربة.

إن تدهور الغطاء النباتي كماً ونوعا والنظام البيئي في أراضي المراعي في السفوح الشرقية هو نتيجة للرعي الجائر وزيادة أعداد الثروة الحيوانية في وحدة المساحة؛ إذ تقدر الحمولة الرعوية للسفوح الشرقية ب 30 ألف رأس من المواشي في حين يتواجد فيها أكثر من 200 ألف رأس، مما أدى إلى اتساع نطاق ظاهرة التصحر.

تلعب الظروف المناخية والأنشطة البشرية دوراً هاماً في عملية انجراف التربة؛ وتؤدي التغيرات سواء في كمية الأمطار المتساقطة أو في شدتها وتدهور خواص التربة الفيزيائية والحيوية وانعدام الغطاء النباتي إلى جعل التربة معرضة أكثر إلى الانجراف المائي أو الانجراف الهوائي. هذا بدوره يؤثر على الغطاء النباتي وانحسار الرقعة الأرضية الصالحة للزراعة وخفض الإنتاجية لوحدة المساحة الأمر الذي يقود إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية سلبية.

تلوث التربة: يرتبط تلوث التربة بمخاطر كبيرة أهمها تلويث المياه الجوفية خاصة اذا كان مصدر التلوث ناجم عن النفايات الصلبة والمياه العادمة وذلك في ظل عدم وجود نظام شامل وصحي لادارة النفايات الصلبة والمياه العادمة بجميع انواعها. كما أن الآثار الصحية والبيئية المترتبة على تلوث البيئة والتربة متعددة ومهمة (وزارة شؤون البيئة 2001). وينتج التلوث بشكل رئيسي عن تصريف المياه العادمة الى الاودية والأراضي الزراعية اضافة الى الاستخدامات المفرطة للمبيدات والاسمدة الكيماوية وخاصة في المناطق التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن 200 ملم سنويا حيث يؤدى ذلك الى تملح في التربة. بالاضافة الى مخلفات الكسارات وصناعة الحجر والرخام من الاغبرة أو الكمخة والتي تتسبب في إغلاق مسامات التربة وتدمير الغطاء النباتي.

ويمكن إجمال التحديات والفجوات في هذا المجال على النحو التالي:

- الازدياد المستمر لرقعة التصحر للراضي وتعريتها وخاصة في السفوح الشرقية.

- تلوث التربة الناتج عن سوء إدارة نسبة كبيرة من المخلفات السائلة والصلبة من مصادرها المختلفة.
- انجراف التربة الطبيعي وغير المضبوط في العديد من المناطق.
- يوجد تلوث نتيجة العمليات العسكرية والقصف و وجود معسكرات اسرائيلية، حيث تعد المواقع العسكرية من أكثر المواقع تلوثاً.

3.5.3 المشهد الجمالي

تتميز الضفة الغربية بمشهد طبيعي جبلي يعترضه سهول زراعية ومناطق حضرية ويصنف مناخها بأنه جاف أو شبه جاف. وبالتالي فإن المناطق الحرجية والحياة النباتية المحدودة تعطي هذا المشهد خصائصه المميزة وبضمنها الطبوغرافيه والتربة والتشكلات الصخرية والعناصر الطبيعية. وتعطي أشجار الزيتون المزروعة منذ القدم مشهد الضفة الغربية طابعه المميز. اما في قطاع غزة فيبرز المشهد الطبيعي بوجود الساحل البحري الذي يمتد حوالي 42 كم (سلطة جودة البيئة 2001). هذه العناصر مجتمعه من حيث الشكل والتكوين أعطت مشهد فلسطين ذلك الطابع الأصيل والجدير بالحماية. ولقد قامت وزارة التخطيط والتنمية الإدارية بدراسة المشهد الجمالي وتقسيمه إلى 4 أقسام بحسب أهميته وضرورة المحافظة عليه.

يواجه المشهد الجمالي في فلسطين العديد من المشاكل من ابرزها:

- التخلص العشوائي من النفايات وحرقها الأمر الذي يسبب تلوث البيئة المنظورة.
- انتشار المحاجر والكسارات غير المنظم في الضفة الغربية.
- حفريات كثبان الرمل الطبيعية وتلوث الشاطئ في قطاع غزة.
- هياكل السيارات والإطارات المتناثرة في كل مكان.
- رواسب مناشير الحجر والكسارات التي يتم التخلص منها عشوائيا.
- المياه العادمة غير المعالجة والتي تطرح الى الطبيعة المفتوحة.
- عدم الالتزام الواضح في مخططات استعمالات الأراضي وانماطها المتوفرة.
- عدم وجود نظام لتوحيد أو تجميل او تحديد اماكن لافتات العرض والاعلانات وغيرها التي تنتشر في كل مكان لا سيما في المدن الرئيسية وتسبب ازعاجا في منظرها.

4.5.3 التراث الطبيعي و الحضاري

تتمتع فلسطين بتاريخ ثقافي وحضاري غني كما يستدل من المعالم الأثرية والتاريخية العديدة. وكثيرة هي الحضارات التي قامت على أرض فلسطين وبتوزيع جغرافي مثير. إن التراث الثقافي والحضاري مهم للغاية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمثل هذا الغنى في حال حمايته وصيانته إمكانيات اقتصادية عالية للأغراض السياحية، غير أن هذه الإمكانات لم تستغل بعد بسبب غياب الوعي وقلة الموارد البشرية والمالية المطلوبة. فعلى سبيل المثال، فإن غزة من أقدم مدن العالم. وبالرغم من تدمير وخراب بعض المواقع الأثرية والمباني التاريخية على مر التاريخ إلا أنه بقي عدد كاف وجميل من هذه المواقع والمباني التي تستحق المحافظة عليها للأجيال القادمة. وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- ضعف صيانة وحماية وحفاظ فاعل للكثير من الاماكن والمواقع التراثية والأثرية التاريخية وتلك الثقافية والحضارية.
- العبث والاهمال الحاصل بالمواقع الاثرية والتاريخية في معظم الأرض الفلسطينية.
- تغيير نمط استخدام العديد من المواقع والمباني الأثرية بما لا يتناسب مع الاستخدام التاريخي لها.
- تعدد منهجيات وطرق الترميم المتبع وعدم وجود معيار أو اسلوب موحد لجميع العاملين في هذا المجال.

- عدم التكامل في الية العمل في هذا القطاع بين كافة الاطراف ذات العلاقة.
- عدم تطبيق القوانين والتشريعات في هذا الخصوص ما يتيح المجال بالاعتداء على تلك المواقع.
- الهجمة الاسرائيلية الشرسة والممنهجة على التراث الثقافي الفلسطيني وتزويره.

6.3 تغير المناخ

تعتبر ظاهرة التغير المناخي من أهم الأزمات التي تواجه البشرية لاشتمالها على تحديات خطيرة وطويلة الأمد سوف تؤثر على مختلف مناطق الكرة الأرضية. فتغير المناخ يتوقع له أن يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض وإلى تغيرات في أنماط هطول الأمطار وتوزيعها. ويتوقع أن ينتج عن ذلك ارتفاع في مستوى سطح البحر نتيجة ذوبان الكتل والأنهار الجليدية وتمدد المياه بفعل ارتفاع درجة حرارتها مما قد يؤثر على المناطق الساحلية (بغمرها)، إضافة إلى زيادة وتيرة الظواهر المناخية المتطرفة (القصوى)، من جفاف وفيضانات وموجات حر. وسيكون لكل ذلك انعكاسات اقتصادية واجتماعية وبيئية وصحية خطيرة.

والجدير ذكره هنا ان سلطة جودة البيئة عملت بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP خلال عام 2009 على إنجاز وثيقتين هامتين بما يتعلق بتغير المناخ والتحديات التي يمثلها على المستوى الفلسطيني وهي تحليل وضع تغير المناخ في الأرض الفلسطينية المحتلة وإستراتيجية التكيف مع تغير المناخ للأرض الفلسطينية المحتلة. وقد خلصت الوثيقتان إلى أن فلسطين سوف تكون عرضة لآثار ونتائج تغير المناخ بحيث:

- من المتوقع أن يكون هناك انخفاض في معدلات هطول الأمطار وارتفاع في درجات الحرارة مما يشكل تهديدا بتفاقم الجفاف وتزايد مشكلة ندرة المياه في فلسطين. قدر بزيادة بين 2.2 – 5.1 درجة مئوية، وانخفاضا في معدلات الأمطار السنوية بنسبة 10% بحلول عام 2020 وبنسبة 20% بحلول عام 2050. (UNDP, 2009)
- من المتوقع أن يفاقم من مشكلة تدهور الأراضي والتصحر ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية ويهدد الأمن الغذائي. مما قد يؤدي لانعكاسات اجتماعية اقتصادية و تفاقم مشكلة الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي.
- ومن الاحتمالات الأخرى زيادة وتيرة ومعدلات وكثافة الكوارث الطبيعية الناجمة عن الجفاف أو الأحداث المناخية المتطرفة من عواصف وفيضانات أو موجات حر وجفاف

وعليه فان هذا القطاع فيه عدد من الفجوات:

- حداثة العمل والاهتمام بهذا الموضوع على المستوى الوطني.
- نقص الوعي الكافي للتعامل مع هذا الموضوع على كل المستويات.
- الأرقام والبيانات ذات العلاقة غير متوفرة و/أو كافية.
- نقص الخبرة والكوادر والأبحاث الوطنية في هذا المجال.
- لم يتم اتخاذ اي من الاجراءات المتعلقة بالتأقلم مع هذه الظاهرة على المستوى الوطني والجاهزية لأي من التأثيرات والعواقب المتوقعة.
- لا يوجد توثيق وطني كمي ونوعي لعناصر ظاهرة التغيير المناخي في فلسطين.

7.3 تلوث الهواء

تعاني فلسطين لا سيما في مراكز المدن من تلوث الهواء المحيط الأمر المرتبط مباشرة بالزيادة السكانية والنمو الصناعي والملوثات العابرة للحدود. لا يوجد حتى الان محطات رصد ومراقبة ثابتة أو متحركة لقياس جودة الهواء المحيط أو لقياس مدى تراكيز الانبعاثات التي تصدر عن المصادر الثابتة أو المتحركة على حد سواء، باستثناء محطتين تعودان الى احد

منظمات غير الحكومية (معهد أريج) واحدة منهما في جنوب الضفة الغربية والأخرى في شمالها. يحدث التغيير في خواص الهواء بسبب الانبعاثات المختلفة التي تنطلق الى الهواء من مصادر مختلفة قد تكون طبيعية كالبراكين والمياه المعدنية وغبار العواصف وحبيبات اللقاح والميكروبات المختلفة والاشعاعات الطبيعية مثل الرادون، أو غير طبيعية وهي التي تنتج عن الأنشطة البشرية وتعد الأخطر والأكثر تأثيرا على البيئة. وتختلف أضرار الملوثات العالقة حسب حجمها وطبيعتها، حيث انه من أخطرها على الإنسان والبيئة الكيماويات الزراعية ومنها المبيدات بأنواعها، بعض أنواع الهيدروكربونات (البنزوبايرين)، ألياف الاسبست، والمعادن الثقيلة المصاحبة للجسيمات الهوائية. ويعتبر قطاع النقل والمواصلات والقطاع الصناعي والغبار والدقائق الناتجة عن المحاجر والكسارات المنتشرة بكثرة في الضفة الغربية و صناعة الفحم خاصة في محافظة جنين من أهم مصادر تلوث الهواء، هذا بالاضافة الى المناطق الصناعية والمصانع الموجودة داخل المستوطنات في الضفة الغربية، والتلوث الإشعاعي بنوعيه المؤين و غير المؤين الناتج عن مصادر صناعية. ومن جانب اخر هناك التلوث العابر للحدود والقادم من اسرائيل، وبحكم الموقع واتجاه الرياح والطبيعة الطبوغرافية فان تأثير هذا المصدر واضح وملحوظ.

ومن الجدير بالذكر تلوث الهواء الناتج عن سوء إدارة النفايات الصلبة حيث يتجلى ذلك في الغازات الناتجة من مكبات النفايات سواء العشوائية او حتى في المكبات الصحية حيث لا يوجد حتى يومنا هذا نظام والية لجمع تلك الغازات أومعالجتها. ومن جانب اخر فإن حرق النفايات الصلبة بأنواعها سواء في المكبات العشوائية أو في مواقع انتاج تلك النفايات كالزراعية مثلا يؤدي إلى تلوث في الهواء وانبعاث الكثير من المواد الخطرة والسامة والضارة على صحة الإنسان، والتربة، والهواء، والمياه. كما أن تلوث الهواء قد ينشأ من محطات معالجة المياه العادمة في حالة عدم ضبط المعالجة فيها بطريقة سليمة، ومن أهم الغازات الناتجة من محطات المعالجة غاز كبريتيد الهيدروجين وغاز الميثان.

وقد قدرت كميات الانبعاثات الغازية (من جميع المصادر) من غازات ثاني اوكسيد الكربون، اول اوكسيد الكربون، اكاسيد النيتروجن، ثاني اوكسيد الكبريت والميثان ب 1421469، 43026، 8535، 611 و 48965 طن على التوالي(ARIJ 2007)

وينتج تلوث الهواء ضمن المنشآت والبيوت واسبابه متعددة منها عمليات الحرق والطهي واستخدام المعطرات والتدفئة المختلفة والتدخين وغيرها. وبهذا الخصوص وضعت وزارة العمل بعض المعايير لأماكن العمل، إلا انه لا يتم قياس هذه الملوثات. تمتلك سلطة جودة البيئة مختبراً متنقلاً لقياس بعض الملوثات الأساسية للهواء وتم اعارته الى جامعة النجاح الوطنية لفترة محدودة بموجب مذكرة تفاهم والية تعاون مشترك. ولقد تم اصدار مواصفتين بالخصوص، الأولى حول تراكيز الانبعاثات من المصادر الثابتة والثانية حول جودة الهواء المحيط.

الضجيج: يعتبر قطاع الانشاءات وقطاع المواصلات وقطاع الصناعة من أهم مصادر هذا النوع من التلوث بالأضافة الى العمليات العسكرية الإسرائيلية.لا يوجد اي دراسة أو بحث شامل يحدد ملامح هذا النوع من التلوث، علماً بأن هناك مواصفة فلسطينية صدرت بالخصوص. وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- لا يزال موضوع تلوث الهواء من المواضيع البيئية التي لم تأخذ حظها من الاهتمام والعناية.
- لايوجد ضبط للتلوث الهوائي من مصادره المختلفة.
- لا يوجد متابعة وتقييم نوعي أو كمي للتلوث الهوائي.
- لا يوجد تقييم للتلوث الهوائي العابر للحدود ومن المناطق الصناعية الاسرائيلية والمستوطنات بالضفة الغربية.
- لا يوجد قياس للملوثات داخل الأبنية سواء كانت سكنية / عامة أو صناعية.
- يوجد مستويات عالية من الضجيج في مراكز المدن ناتجة عن وسائط النقل ومن المناطق الصناعية غير المنظمة في مناطق البلديات.
- لايوجد تقييم فعلي لمستوى الضجيج وتاثيراته الصحية والنفسية على الانسان في فلسطين.

- النظم والتشريعات لمراقبة جودة الهواء والحد من التلوث غير كافية أو مفعلة.
- غياب التعليمات والإجراءات لمنع استخدام الغازات الي تستنزف طبقة الأوزون رغم وجود نص في قانون البيئة حول ذلك.

8.3 البيئة البحرية والساحل

يعاني الساحل والبيئة البحرية في قطاع غزة من العديد من المشاكل البيئية التي من أهمها مشكلة التلوث ويعتبر المصدر الرئيس لهذا التلوث تصريف المياه العادمة غير المعالجة على طول الشاطئ في منطقة الشمال والوسط وجنوب غزة. وقد نجم عن هذا التلوث مشاكل صحية كبيرة للمستجمين وللحياة البحرية كذلك إضافة الى تأثر جودة السمك بهذا التلوث الساحلي.

ويعاني القطاع السمكي في غزة من ظروف حرجة جداً، تتمثل في الصيد الجائر إذ إن حوالي 800 وحدة صيد تعمل حالياً في غزة أي بمعدل نصف ميل بحري مربع للوحدة. وتعتبر هذه المساحات قليلة جداً مقارنة مع المعـــايير الدوليـــة حيـــث تـــدل المؤشرات على أن الثروة السمكية تستنفذ بسرعة كبيرة (EQA 2001).

ومن ناحية أخرى تشكل أماكن إلقاء النفايات الصلبة مشكلة تلوث حقيقية أخرى للساحل ومياه البحـــر إلا أن إدارة النفايـــات الصلبة تحسنت بشكل ملموس خلال السنوات القليلة الماضية في غزة. وأقيمت كذلك عدة حملات تنظيف للشاطئ بمبادرة من سلطة جودة البيئة ووزارة الشباب والبلديات. وقد ساهمت هذه الإجراءات في تخفيف حدة مشكلة الأماكن المفتوحة للتخلص من النفايات التي تتناثر على طول الشاطئ.

كما يشكل استخراج الرمال وسرقتها مشكلة كبيرة حيث قدرت كمية الرمال المستخرجة خلال العشرين عاما الماضية باكثر من 25 م.م^3 وذلك من منطقة مساحتها فقط 520 هكتارا (EQA 2001).

ومن المشاكل التي يعاني منها الساحل البحري مشكلة التعرية التي نجمت بالدرجة الاولى عن تشييد العديد من المنشات مثل الموانئ والارصفة وحواجز الامواج والطرق وغيرها. وقد تسببت تلك المنشات وخاصة موانئ الصيد ومطار غزة الدولي في حدوث تآكل للرمال وحدوث خلل في عمليات الترسيب الطبيعي.

أما المشاكل البيئية الإقليمية في هذه المنطقة من حوض المتوسط فتتعلق بتسريب الزيوت من الســفن أو محطـــات رســـوها والتلوث البحري، بعد حدوث كارثة معينة، أو تدفق الملوثات من المناطق المجاورة. وإن التلوث عن طريق تسريب الزيـــوت في غزة يرجع بشكل أساسي إلى عملية نقل الزيوت من قناة السويس إلى ميناء أسدود.

ولعل من اهم المشاكل التي تهدد المناطق الساحلية في الوقت الحاضر هي مشكلة التغيرات المناخية التي تنذر بحدوث العديد من المشاكل البيئية من اهمها ارتفاع منسوب مياه البحر. حيث يتوقع ان يرتفع منسوب مياه البحر المتوسط بحوالي 35 ســـم وذلك بحلول عام 2100 (UNDP 2009).

البحر الميت: يعد البحر الميت احد المعالم الطبيعية الفريدة في العالم حيث يقع في منطقة التقاء قارات ثلاث ويحتوي على أربع مناطق جغرافية حيوية فريدة وهي النظام الحيوي النهري، النظام الحيوي في الوديان، المناطق الموحلة والســـبخات وأخيـــراً المناطق الجبلية والأجراف، ويمثل قيمة عالية جداً لمستقبل الاقتصاد والبيئة الفلسطينية.

منذ عام 1930 بدأ منسوب مياه البحر الميت بالهبوط بشكل تدريجي حيث بلغ هذا الهبوط ذروته خلال العشرين عاما السابقة حيث وصل معدل الهبوط من 80-100 سم سنويا (World Bank, 2007). ويعزى هذا الهبوط الى عدة اسباب منها المشروع الذي نفذته الحكومة الإسرائيلية عام 1964 والذي تم بموجبه تحويل جزء كبير من مياه مجرى نهر الاردن إلى مناطق فـــي صحراء النقب، وكذلك كمية التبخر العالية والتي تصل الى 1200 ملم سنويا بالاضافة الى ضخ ما معدله 200م.م3 سنويا من البحر الى برك التبخير وذلك لاستغلالها لأغراض استخراج الأملاح.

ومن الجدير ذكره مشروع قناة البحرين الذي يجري العمل عليه حاليا والقاضي بجلب المياه من البحر الأحمر جنوبا الى البحر الميت شمالا، حيث تجري حاليا دراسة لتقييم الاثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي لهذا المشروع من أجل التقرير في جدوى هذا المشروع من عدمه.

وعليه فان هناك العديد من المشاكل والفجوات التي تواجه البيئة البحرية والساحل على النحو التالي:

- لا يوجد تقييم نوعي (زماني ومكاني) للبيئة البحرية.
- لا يوجد تقييم لكمية المخلفات التي تصرف الى مياه البحر الابيض المتوسط.
- لا يوجد تقييم نوعي وكمي لقطاع الثروة السمكية وتنظيمه في قطاع غزة.
- لا يوجد تقييم لتأثير تلوث مياه البحر على الثروة السمكية.
- لا يوجد تقييم لتأثير تلوث مياه البحر على السياحة.
- الزحف العمراني وتهديده للساحل البحري.
- تغيير معالم خط الشاطيء بسبب النشاطات البشرية والطبيعية المختلفة.
- هنالك تناقص شديد في مستوى مياه البحر الميت وانحسار لمساحته مما يشكل تهديدا لوجوده وللبيئة الايكولوجية المحيطة به.
- السيطرة الكاملة للاحتلال على البحر الميت وبالتالي عدم القدرة الفلسطينية على الوصول اليه أو تنفيذ اية دراسة أو تحليل أو مشروع أو استغلاله للاستجمام أو للسياحة أو لتنمية المصادر.
- التحكم الاسرائيلي في روافد نهر الاردن وبالتالي كميات المياه التي تصل الى البحر الميت والتي تكاد تكون معدومة.
- استغلال الاحتلال الجائر للمعادن والأملاح في البحر الميت بشكل غير مستدام.

9.3 البيئة وتنمية القطاعات الأخرى

هناك ارتباط وثيق بين قطاع البيئة وعملية التنمية المستدامة للقطاعات المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وينخرط قطاع البيئة مع القطاعات الأخرى مشكلاً أداة للتنمية المستدامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية في القطاعات الأخرى، ويدعم مفهوم الاستدامة نحو موضوع تنمية الموارد البشرية.

1.9.3 قطاع الطاقة

يرتبط مستوى استهلاك الطاقة وزيادة استخدامها بشكل كبير في الأراضي الفلسطينية بمعدلات النمو السكاني ومستوى التطور الاقتصادي. فلسطين، شأنها شأن الدول النامية في استخدام مصادر الطاقة المختلفة، تعتمد بشكل كبير على استخدام الكهرباء والوقود الاحفوري، بكافة أشكاله، للاستعمالات المنزلية والصناعية والنقل والمواصلات، بالإضافة إلى استخدام الفحم والطاقة الشمسية (ARIJ 2007).

الكهرباء: تعتبر الكهرباء من المصادر الرئيسية للطاقة في فلسطين، حيث يتم استيرادها من إسرائيل وتستخدم في الأغراض المنزلية والصناعية، وتبلغ نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية المتصلة بشبكة الكهرباء العامة 99.8% عام 2008 موزعة كما يلي 99.7% في الضفة الغربية و 99.9% في قطاع غزة. يتم استيراد وشراء ما قدره 3065099 ميجاواط/ساعة من الكهرباء لكافة الأراضي الفلسطينية، حيث يتم شراء 2098999 ميجا واط / ساعة للضفة الغربية و 966100 ميجا واط/ ساعة لقطاع غزة (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2008). علما بأنه يتم توليد ما نسبته 9.7% من الاستهلاك الكلي في الأراضي الفلسطينية.

وتعتبر أسعار الكهرباء المشتراة في الأراضي الفلسطينية الأغلى ثمناً مقارنة مع الدول الأوروبية والدول العربية المجاورة، حيث يبلغ ثمن الكيلو واط الواحد 18 سنت من الدولار.

مشتقات النفط: النفط بمشتقاته المختلفة من البنزين والسولار والكاز والغاز المسال يتم شراؤه من إسرائيل، وتستخدم هذه المشتقات النفطية بأنواعها كوقود لوسائل النقل والمواصلات والحصول منها على الطاقة المستخدمة للأغراض المنزلية وفي الصناعة. ومن الملاحظ ان هناك تناسب طردي بين زيادة الاستخدام والطلب على مشتقات النفط المختلفة وبين الزيادة السكانية.

لقد تم مؤخرا اكتشاف حقلين للغاز الطبيعي في مياه البحر في قطاع غزة، حيث تفيد الدراسات الى ان هناك كميات كبيرة من الغاز تقدر بحوالي 1500 مليار قدم مكعب و150 مليار قدم مكعب من الحقلين على التوالي. علما بأن هذه الكميات تغطي وتزيد عن حاجة السوق المحلي في حال تم استغلالها بشكل مناسب (سلطة الطاقة الفلسطينية 2010).

الطاقة المتجددة: تقتصر الطاقة المتجددة المستخدمة في فلسطين على الطاقة الشمسية والتي تستخدم بشكل اساسي في تسخين المياه في السخانات الشمسية على مستوى منزلي الى جانب الطاقة الناتجة عن حرق الحطب والفحم والجفت (سلطة الطاقة الفلسطينية 2010). كما ان هنالك العديد من مشاريع استغلال الطاقة المتجددة مثل مشروع طاقة الرياح في المستشفى الاهلي ومشروع الانارة باستخدام الطاقة الشمسية في عناب/الخليل وعاطوف ومنيزل وغيرها من المواقع، وتشكل الطاقة المتجددة في مجملها نسبة 18% من الطاقة الكلية المستهلكة في فلسطين.

وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- قلة عدد المبادرات الهادفة لانتاج واستغلال الطاقة المتجددة.
- عدم استغلال غاز الميثان في مكبات النفايات لإنتاج طاقة متجددة حتى الان.
- الاطار القانوني والمؤسسي الموجود لا يدعم استغلال وتسويق الطاقة المتجددة المنتجة.
- لا توجد شبكة قطرية للطاقة الكهربائية في فلسطين.
- ضعف البرامج الموجهة لترشيد استخدام الطاقة.
- ضعف البنية التحتية للتخزين الاستراتيجي للنفط والغاز.
- عدم وجود دراسة لتاثير استخدام وانتاج الطاقة على البيئة الفلسطينية.
- عدم الاهتمام حتى الان بادخال الطاقة النظيفة لوسائل النقل التي تعمل بالكهرباء و الطاقة الشمسية وغيرها.
- قلة الاستثمار في قطاع الطاقة لا سيما الطاقة المتجددة على مستوى واسع.

2.9.3 قطاع الصناعة

تعتبر الصناعة من الركائز الرئيسية للاقتصاد وإقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية، إلا أن هذا القطاع في فلسطين قليل نسبياً إذا ما قورن مع الدول المجاورة، ويواجه هذا القطاع العديد من المصاعب والتحديات المختلفة من اهمها الوضع السياسي لفلسطين وما يتبعه من محددات لكمية ونوع وسهولة حركة الاستيراد والتصدير، كما ويرتبط ازدهار وتطور هذا القطاع بتوفر الموارد الأساسية المختلفة، ووضع الخطط والبرامج التنموية وقدرته على مواكبة التطور الاقتصادي العالمي.

هناك عدة أنواع للصناعات في فلسطين وهي في معظمها صناعات تقليدية وخفيفة ومنها الصناعات الكيميائية والدوائية، وصناعة دباغة الجلود، وصناعة النسيج والملابس، والصناعات الحجرية وصناعة الفحم، وصناعة الطلي الكهربائي للمعادن، وصناعة الأغذية (وزارة شؤون البيئة 2001).

تبلغ عدد المنشات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية باستثناء القدس 132938 منشأة منها 94270 منشأة في الضفة الغربية و 38668 منشأة في قطاع غزة، وتشمل القطاع الخاص والشركات الحكومية والقطاع الأهلي (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2008).

مما لا شك فيه أن قطاع الصناعة يشكل مصدراً من مصادر التلوث البيئي في فلسطين بإشكاله المختلفة، حيث ينتج عن ذلك القطاع الملوثات الصناعية الكيميائية الخطرة والنفايات الصلبة والسائلة والغازية.

وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- ضعف الاطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم هذا القطاع وعلاقته بحماية البيئة.
- ضعف الالتزام بالقوانين والتشريعات والمواصفات والتعليمات البيئية ذات العلاقة.
- ضعف في الرقابة الرسمية على هذا القطاع وخاصة البيئية منها.
- ضعف في نظام الرقابة الذاتي على المواد المستخدمة وسميتها والنفايات الناتجة عن العمليات الصناعية وطريقة التخلص منها.
- انتشار المنشآت الصناعية بشكل عشوائي ومشتت في كافة المناطق وعدم تركيزها في مناطق صناعية متخصصة مما يعيق عمليات الرقابة والتفتيش عليها.
- ضعف في تبني ودعم تطوير مفاهيم الصناعة النظيفة والصديقة للبيئة.

3.9.3 قطاع النقل والمواصلات والاتصالات

لا تقل أهمية قطاع النقل والمواصلات عن القطاعات الأخرى في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع، كما أنه يلعب دورا كبيرا في تحقيق التواصل الجغرافي داخل المجتمع الفلسطيني.

تعتمد حركة النقل والمواصلات في فلسطين بالأساس على وسائل النقل البري للتنقل بين محافظات الوطن، وتشكل وسائل النقل العامة مثل الباصات وسيارات النقل العمومي والأجرة والمركبات التجارية بالإضافة إلى المركبات الخاصة الوسائل الرئيسية في عملية التنقل.

بلغ عدد السيارات في الضفة الغربية 116646 سيارة مرخصة في العام 2006 وتناقص هذا العدد الى 77584 في العام 2007، كما تزايدت اطوال شبكات المواصلات في الضفة الغربية من 4944كم في العام 2003 الى 5147كم في العام 2006 (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2008).

ان استخدام وسائط النقل التقليدية الحالية في قطاع النقل والمواصلات يعتبر مصدرا من مصادر التلوث البيئي لما ينتج عنه من انبعاثات غازية ناتجة عن احتراق الوقود في تلك المركبات مثل أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين وأول أوكسيد الكربون والمواد العالقة وغيرها. كما يعتبر أحد المصادر الأساسية في زيادة مستويات الضجيج وهجرة الكائنات الحية من أماكن تواجدها، مما يعكس نفسه وتأثيره على الصحة والبيئة والمجتمع. كما ان تلبية المتطلبات المصاحبة لزيادة عدد وسائط النقل من شق شبكات طرق جديدة، يؤدي في واقع الحال الى ضغط اخر على البيئة الفلسطينية من خلال تغيير نمط استخدام الأراضي المستغلة لذلك الغرض، علما بان نسبة الأراضي المستخدمة لقطاع النقل والمواصلات (الطرق) تبلغ 7.42% من المناطق المأهولة، والتي تقارب 3.73% من مجموع أراضي الضفة الغربية (ARIJ 2007).

ومن جانب اخر فان قطاع الاتصالات اخذ في التطور والانتشار مما يستدعي توسيع خدمات وشبكات البنية التحتية المطلوبة من محطات للبث الخلوي والبث الاذاعي والتلفاز وغيرها، حيث ينتج عن ذلك كله اشعاعات غير مؤينة، الأمر الذي يحتاج الى ضبط ومراقبة من أجل ضمان عدم تأثيره على الانسان والمحيط الحيوي.

وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- عدم وجود ضبط لعدد السيارات المستخدمة وجودتها.
- عدم دعم وتفعيل قطاع النقل العام بما يحقق شروط حماية البيئة.
- استخدام البنزين الحاوي على الرصاص دون قيود.
- استخدام السولار الذي يحتوي على نسبة عالية من الكبريت.
- وجود نسبة عالية من وسائط النقل القديمة والتي لا تحوي وسائل التخفيف من الانبعاثات.
- غياب الاجراءات الخاصة بتقليل الانبعاثات من وسائط النقل وضبطها خلال عمليات الترخيص.
- غياب الرقابة والتفتيش الدوري على الانبعاثات من وسائط النقل.
- غياب التنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة في مجال ضبط الانبعاثات من وسائط النقل.

4.9.3 قطاع الزراعة

يعتبر قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات الاقتصادية حيث يسهم في ما يعادل 8.1% من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2007. غير أن هذا القطاع من القطاعات التي تتقاطع بشكل كبير مع البيئة، حيث أن للأنماط الزراعية المستخدمة، وكميات وطرق استخدام الأسمدة والمبيدات، وكميات المياه اللازمة لهذا القطاع والأمراض المستجدة بين الحيوانات لها الأثرالبيئي الواضح، لا سيما على التنوع الحيوي وتلوث أو تملح التربة، واستخدامات الأراضي، والتصحر، وتلوث المياه الجوفية وغيرها. ومما لا شك فيه أن لتطوير هذا القطاع وادارته بشكل سليم الأثر المهم على التنمية البيئية المستدامة، اذ ان لزيادة مساحة الرقعة الخضراء وتحسين وادارة المراعي وتطوير وسائل وسبل الحصاد المائي وتحقيق الأمن الغذائي وتطوير أنماط وأساليب الزراعة والري بمجملها تدعم حماية البيئة ومصادرها. ومن الجدير بالذكر الممارسات الاحتلالية الهادفة الى تقويض قطاع الزراعة وذلك من خلال اقتلاع الأشجار وشق الطرق ومصادرة الأراضي الزراعية ومصادر المياه وتجريف التربة وبناء جدار الضم والتوسع العنصري وبناء المستوطنات، حيث أثر ذلك كله على هذا القطاع وبالتالي كان لها التأثير الواضح على البيئة أيضا (وزارة الزراعة 2010).

وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- ضعف في ضبط الأسمدة والمبيدات الزراعية المستخدمة.
- ضعف في التوعية والارشاد للمزارعين فيما يخص استخدام المبيدات والأسمدة الزراعية والأنماط الزراعية المستخدمة.
- ضعف في تقييم الممارسات والأساليب الزراعية المستخدمة على عناصر البيئة المختلفة.
- ضعف تطبيق القانون في مجال استغلال مصادر المياه الزراعية وحفر الابار واستغلال الينابيع.
- عدم وجود ادارة سليمة للنفايات الزراعية لا سيما الخطرة منها.
- ضعف في تشجيع الزراعة العضوية ودعمها.
- ضعف في ادارة وتطوير المراعي ومراقبة ومنع الرعي الجائر.

5.9.3 قطاع السياحة

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية، فقد وصلت قيمة الانتاج في مختلف الأنشطة السياحية عام 2007 نحو 268 مليون دولار أمريكي (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2008)، الأمر الذي دفع العديد من المؤسسات والأفراد للإستثمار فيه. غير أن الاستثمار في هذا القطاع وزيادة المرافق السياحية وتزايد أعداد السياح له الأثر الواضح على البيئة، ولعل أهم

الأثار المترتبة على ذلك زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، وزيادة المخلفات الناتجة عن هذا القطاع والتي تشكل مصدراً من مصادر التلوث للبيئة، وإحداث التلف ببعض الآثار لعدم وجود ضوابط أو لتعامل السياح معها بشكل غير لائق.

ومن منطلق التقليل من الآثار السلبية للسياحة التقليدية على البيئة ولكي يكون للسياحة دوراً إيجابياً في المحافظة على الموروث البيئي والطبيعي ولتحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبينها وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، فقد تم استحداث شكلاً جديداً للسياحة يعرف بـــ "السياحة البيئية" وهي "السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعى إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها فى الماضى والحاضر" (مرفق البيئة العالمي 2010).

والسياحة البيئية قائمة على مبدأ التنمية المستدامة ما يعني الإعتماد على المصادر الطبيعية في السياحة دون الإضرار بها مع ضمان حق الأجيال القادمة في الاستفادة منها. وذلك يستدعي الحفاظ على التنوع الحيوي للمنطقة وحماية التراث الطبيعي و الثقافي، وزيادة الوعي البيئي لدى المجتمع والأفراد وتعزيز إرتباط الانسان بالبيئة.

ويواجه هذا القطاع المشاكل والفجوات التالية:

- وجود المستعمرات الإسرائيلية في مناطق قريبة جدا من المواقع الأثرية والطبيعية، وكذلك السيطرة الإسرائيلية على معظم المناطق "سياسيا وعسكريا".
- ضعف في مفاهيم حماية الطبيعة من قبل المتنزهين وخاصة المتعلقة بالتلوث.
- قلة الوعي السياحي والبيئي بالمناطق الطبيعية والأثرية لدى الجمهور.
- الاعتداءات المتكررة على المناطق الأثرية والطبيعية.
- ضعف البنية التحتية للسياحة البيئية، من خرائط، ومسارات، ودليل بيئي، ومرشدي سياحة بيئية.
- ضعف الخدمات في المناطق السياحية كخدمات ادارة النفايات والصرف الصحي وغيرها.

10.3 الاطار القانوني والمؤسسي

1.10.3 القوانين و التشريعات

قانون البيئة: تعتبر المادة 33 من القانون الأساسي المعدل الأساس الدستوري للتشريعات الخاصة بحماية البيئة في فلسطين وما يبنى عليها من سياسات تشريعية حيث يعتبر القانون رقم (7) لعام 1999 الإطار القانوني العام الذي ينظم الحقوق والواجبات في حماية البيئة، وحيث انه يعتبر من القوانين الحديثة نسبيا وينظم قطاعا يعتمد بالأساس على مبادئ علمية وفنية وتقنية فان إنفاذ القانون لن يتم إلا بمجموعة من الأنظمة التنفيذية والتعليمات والاشتراطات الفنية، أضف إلى ذلك شمولية قانون البيئة وتقاطعه مع مجموعة كبيرة من التشريعات الأخرى مثل قانون الصحة العامة وقانون الزراعة و قانون المياه وقانون المصادر الطبيعية وقانون العمل وعدد أخر من التشريعات.

في هذا الإطار فان سياسة التقييم البيئي تعتبر النظام التنفيذي الوحيد الذي صدر بناء على قانون البيئة بالإضافة إلى مجموعة التعليمات الخاصة بالإشعاع، وإلى حد ما فقد تم الإنتهاء من صياغة مجموعة من الأنظمة الخاصة بالنفايات الطبية والنفايات الصلبة والمياه العادمة و المحاجر والكسارات التي مازالت عالقة في مجلس الوزراء بانتظار الاعتماد منه، وهنا لابد أن نذكر وجود صعوبات وتحديات في إصدار هذه النظم واللوائح تتمثل أساسا في التنازع بين المؤسسات على الصلاحيات في هذه الأنظمة بالإضافة إلى عدم إعطائها الأولوية من قبل مجلس الوزراء.

2.10.3 الاتفاقيات الدولية و التعاون الدولي و المنظمات الدولية

الاتفاقيات الدولية: إن المجتمع الدولي قد أعلن وتبنى العديد من القرارات والبيانات والمواثيق والمبادئ والاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان البيئية والتي قد تجاوزت المائة اتفاقية سواء كانت اتفاقيات مباشرة أو غير مباشرة وقد أكدت الفقرة الثانية من المادة 10 من القانون الأساسي الفلسطيني على أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان، وهو ما انعكس في نص المادة 77 من قانون البيئة، و مع وجود كل هذه الاتفاقيات و غيرها ذات الأهمية في مجال البيئة، تلتزم فلسطين بدعم مبادئ وأهداف العديد من الاتفاقيات الدولية وتواصل مشاركتها في الترتيبات الإقليمية بشأن ادارة القضايا البيئية و التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وأجهزتها و وكالاتها من اجل تنفيذ مختلف النشاطات المتصلة بالبيئة. تشارك فلسطين كمراقب في هذه الاتفاقيات كونها تتمتع بصفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما يجعل إمكانية الاستفادة من المبادئ التي تقرها هذه الاتفاقيات و التعاون مع المجتمع الدولي و أشخاص القانون الدولي محدودا و يقتصر فقط على بعض الاتفاقيات المتداولة مثل الاتفاقيات الخاصة بطبقة الأوزون و الاتفاقيات الخاصة بمكافحة التصحر والأراضي الرطبة والاتفاقيات الخاصة بالتنوع الحيوي و اتفاقية بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة واتفاقية تغير المناخ.

التعاون الدولي و المنظمات الدولية: إن تعاظم وتزايد الأخطار البيئية التي تهدد كوكب الأرض دفع الدول و هيئات المجتمع الدولي إلى الاهتمام بقضايا البيئة و عزز قناعة ضرورة تضافر الجهد الدولي من اجل الحد من تدهور البيئة مما نتج عنه إنشاء أجسام مجتمع دولي تولي اهتمام خاص للمشاكل البيئية أهمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمي و المنتدى البيئي الوزاري العالمي و كذلك مجلس الوزراء العرب المسئولين عن البيئة في جامعة الدول العربية و المجلس الاقتصادي الاجتماعي لغرب اسيا، وتستفيد فلسطين من علاقات فعالة وجيدة مع هذه الهيئات.

كما ان هناك العديد من البرامج والمشاريع الاقليمية والدولية التي تستهدف قطاع البيئة والتي تم انشاؤها لتعزيز التعاون الاقليمي والدولي في مجال تطوير البيئة، كما هو الحال بالنسبة لبرنامج أفق 2020 وسياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط (الاتحاد الاوروبي)، حيث تشارك فلسطين في هذه البرامج والمشاريع.

3.10.3 الأدوار و المسؤوليات

بالعودة إلى تعريف البيئة في المادة الأولى من القانون والى نص المادة 33 من القانون الأساسي المعدل باعتبار حماية البيئة مسؤولية وطنية نجد أن سلطة جودة البيئة بصفتها المسئولة عن صيانة البيئة وحمايتها و المحافظة على صحة الإنسان وكبح استنزاف المصادر الطبيعية والحد منه ومكافحة التصحر والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التلوث وتعزيز الوعي البيئي وضمان تحقيق التنمية المستدامة فإنها بهذه المسؤولية تشترك مع مجموعة من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة و وفق ما حددت الإستراتيجية البيئة الفلسطينية للعام 2000-2010 فان هذا التشارك يتمثل فيما يلي:-

- وزارة التخطيط ومجلس التنظيم الأعلى فيما يخص تخطيط استعمالات الأراضي.
- وزارة الحكم المحلي فيما يخص اشرافها على الهيئات المحلية التي تؤدي خدمة جمع ونقل والتخلص من النفايات الصلبة.
- وزارة الصحة فيما يخص النفايات الطبية داخل المنشآت الصحية بالذات ومجالات أخرى.
- سلطة المياه فيما يخص حماية مصادر المياه من الاستنزاف والتلوث وإدارة المياه العادمة.
- وزارة الزراعة فيما يخص استخدام الكيماويات الزراعية وادارة الملاعي والغابات.
- وزارة الاقتصاد الوطني فيما يخص قضايا التلوث الصناعي والتحكم به وقضايا التجارة البيئية.
- وزارة النقل والمواصلات فيما يخص القضايا المتعلقة بالمرور و البنية التحتية وعوادم المركبات.

- وزارة السياحة و الآثار فيما يخص المحافظة على التراث الثقافي والطبيعي وإدارته.
- سلطة الطاقة فيما يخص توفير وتقنين استخدام وانتاج الطاقة.

وهنا نجد ان هذه هي خطوط عامة لتداخل الصلاحيات وبالتفصيل فإننا نجد أن التشابك أعمق ومعقد بشكل يصعب في بعض الأحيان تحديد الحدود الفاصلة لمهام و مسؤوليات كل من الجهات وقد نجد أن هذا التداخل يشمل مجموعة من الجهات في موضوع واحد، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى تنازع بين المؤسسات في المهام والمسؤوليات، وفي الواقع العملي فقد كان لهذا التداخل الأثر السلبي الكبير في تمكين سلطة جودة البيئة من القيام بالمهام و المسؤوليات الموكلة لها والتي حددتها إستراتيجية البيئة عام 2000 -2010.

بناء على ما تقدم وحسبما جاء في قانون رقم 7 لسنة 1999 بشأن البيئة فان الجسم البيئي (المؤسسة البيئية) تم اعتبارها على أساس انها وزارة، وبالتالي فانها تتمتع بالاستقلالية وتكون ممثلة في مجلس الوزراء. الا أن التعامل مع هذه المؤسسة على مر الحكومات الفلسطينية المتعاقبة ليس ثابتا، وتختلف صفتها القانونية من وقت لآخر، حيث أن الوضع الحالي لها أنها هيئة مستقلة وليست وزارة، وبالتالي فان ما يترتب على ذلك الوضع هو غياب تمثيل هذا الجسم في مجلس الوزراء، الأمر الذي يؤدي الى تفويض مسؤوليات بيئية الى جهات غير الجسم الرسمي للبيئة وغياب الرأي البيئي عن النقاش ورسم السياسات العامة على مستوى مجلس الوزراء، وتقاسم ان لم يكن تنازع بعض المسؤوليات أو الصلاحيات بين جهات أخرى ليست بالضرورة ذات علاقة. ولعل الأمثلة على ذلك كثيرة، ومن أحد تلك الأمثلة ما تم من تخويل لوزارة الحكم المحلي بقرار من مجلس الوزراء بقيادة اللجنة الوطنية لاعداد وتطوير الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة، وهو الأمر الذي يتعارض مع النص الواضح والصريح في قانون البيئة والقاضي بأن ذلك الأمر هو من صلاحيات ودور وزارة البيئة. كما أن النظرة السائدة لهذه المؤسسة من قبل غيرها من الوزارات أنها تأتي في مستوى أدنى من مستوى وزارة، وبالتالي فانه لا يجوز لها أن تقود لجنة أو فريق يكون في عضويته وزارات. من جانب آخر فان هذه المؤسسة وحسب القانون الذي ينظم عملها تمثل الجسم المراقب لأعمال كل المؤسسات الأخرى من منظور حماية البيئة والتنمية المستدامة، وبالتالي فان استقلالية هذا الجسم ضرورية، وان اية تبعية لأي من المؤسسات الأخرى يذيبه ويخفض من مستوى تأثيره ويخلق حالة من تضارب المصالح والمسؤوليات. بناء على ذلك فان هذا الجسم البيئي يجب أن يولى مزيدا من الاهتمام من قبل المستوى السياسي، وأن يمكن ويرفد ماليا واداريا، وأن يحافظ عليه مستقلا، وأن يرفع من مستواه الى درجة وزارة كي يكون في مصاف غيره من الوزارات وكي يكون له تمثيل دائم في مجلس الوزراء، الأمر الذي من شأنه أن يسمع الكلمة والرأي البيئي، ويخلق حالة من التوازن في هذا الجانب، ويعيد الأمور الى نصابها من حيث الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات. وان نظرة سريعة الى دول العالم أو دول الاقليم، نجد مدى الاهتمام بملف البيئة ومدى الاهتمام بالمؤسسة البيئية، حيث تعتبر تلك المؤسسة في كثير من الدول من أهم المؤسسات المؤثرة في صنع القرار وتوجيهه.

ومن جانب آخر فقد تم مؤخرا اعتماد البيئة كقطاع جديد ضمن قطاع البنية التحتية، وتم العمل بموجب ذلك في سياق عملية اعداد الاستراتيجيات القطاعية المتعددة، ويعتبر ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح في التعامل مع قطاع البيئة، الا أنه غير كافي. حيث أن البيئة وحسب ما تم من عمل في سياق اعداد الاستراتيجية القطاعية تتقاطع مع العديد بل مع جميع القطاعات الأخرى وبالتالي فان من الأولى أن يكون هناك قطاع خامس جديد على مستوى الدولة الى جانب القطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي وقطاع الحكم وقطاع البنية التحتية، على أن يكون تحت مسمى الموارد الطبيعية والبيئة على غرار ما تم اعتماده في اعداد خطة الانعاش المبكر لقطاع غزة.

4.10.3 الجهات ذات العلاقة

السلطة القضائية: بداية فان المقصود بالسلطة القضائية هنا ليس فقط المحاكم على اختلاف درجاتها بل وأيضا جهاز النيابة العامة و الشرطة و قطاع المحامين، ومما لاشك فيه ان القضاء الفلسطيني يشهد حاليا مرحلة من التطور بصفة عامة إلا انه وبالرغم من مرور عشر سنوات على سريان قانون البيئة الا انه لم يتم التعامل لغاية الآن مع القضايا البيئية بأولوية ولا حتى كمثل القضايا الأخرى فنجد ان القضايا البيئية تواجه العديد من المشاكل منها:-

1. عدم الاهتمام بها أمام المحاكم و من المشتغلين بالقضاء و القانون.
2. القضية البيئية مهمشة و تختلط بغيرها من القضايا الأخرى أو ينظر بها ليس على أساس قانون البيئة بل بتكيف قانوني أخر.
3. لا يوجد متخصصين من رجال القانون في القضايا البيئية سواء قضاء او محامين أو نيابة عامة أو في جهاز الشرطة.
4. قلة الخبرة بإعداد التقارير الفنية لتدعيم القضية البيئية و التي يجب أن تعتمد عليها أي قضية بيئية.
5. عدم وجود ذراع تنفيذي لقانون البيئية كالشرطة والضابطة البيئية.

القطاع الأهلي: قبل انشاء السلطة الوطنية كان العمل الأهلي في فلسطين ينصب بالأساس على الاهتمام بالقضايا الاجتماعية و حقوق الإنسان بصفة عامة، ومع تزايد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة نشأت مجموعة من الجمعيات غير الحكومية التي نشطت في مجال البيئة. وحسب السجلات الرسمية فقد بلغ عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في فلسطين حوالي الأربعين منظمة، وأن هناك الكثير من المسؤوليات التي تقع على عاتق منظمات العمل الأهلي في مجال تنفيذ أنشطة في مجال حماية البيئة، وان هذه المنظمات تلعب دورا واضحا وخاصة في مجال التوعية البيئية والمشاركة الجماهيرية والدراسات البيئية والتجارب النموذجية. ويتراوح عمل ونشاط هذه المنظمات بين منظمات نشطة وقوية وتلعب دورا بارزا وملحوظا الى منظمات صغيرة تكتفي ببعض النشاطات الصغيرة وغير المنتظمة الى منظمات غير فاعلة. ومن جانب اخر فان التنسيق بين هذه المنظمات وبين القطاع الرسمي يعتبر ضعيفا الى حد ما سواء على مستوى التخطيط أو رسم السياسات أو حتى في مجال تنفيذ المشاريع والأنشطة. وهذا بدوره يخلق حالة من عدم التكامل في العمل على المستوى الوطني ويخلق حالة من التنافس الأمر الذي قد يحرف الخطط والبرامج عن أهدافها. هذا بالاضافة الى عدم وجود اطار موحد ينظم عمل هذه الجمعيات ويضمن التكامل مع المؤسسات الرسمية، وأن هذه الأطر ان وجدت فهي غير فاعلة بالحد المطلوب.

القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص لاعبا أساسيا وهاما في السياسات البيئية و ذلك بسبب ما يقوم بتنفيذه من مشاريع ونشاطات لها تأثير مباشر على البيئة، غير ان القطاع الخاص لم يصل إلى المستوى المطلوب منه في الالتزام البيئي، على الرغم من وجود اشتراطات واضحة وصريحة في قانون البيئة وسياسة التقيم البيئي في هذا الاتجاه. هناك حاجة الى تعزيز دور القطاع الخاص لينتقل من ملوث للبيئة إلى عامل مساعد في تخفيف الآثار البيئية، عبر دخوله إلى قطاع التدوير، إنتاج الطاقة البديلة...الخ. كما أن العديد من الشركات الخاصة تقوم بأعمال فنية لها علاقة بحماية البيئة، ويجب تعزيز هذه الشراكة وتطويرها. كما أن القطاع الخاص غير الرسمي يقوم بعمل هام في تدوير النفايات الأمر الذي يحتاج الى تطوير وتشجيع وتنظيم.

الأفراد والمواطنين: في الأساس ان كافة النشاطات المتعلقة بحماية البيئة تستهدف الإنسان وحقه في أن ينعم ببيئة آمنة وصحية، إلا أننا نجد أن المواطن الفلسطيني وبما لديه من هموم يومية يعتبر البيئة في أدنى سلم أولوياته، وعلى ذلك فانه سوف يكون من الصعب جدا انجاح اي جهود تستهدف حماية البيئة دون أن يكون لدى الإنسان الفلسطيني القناعة الكافية بأهمية

البيئة في تحسين حياته اليومية و الحفاظ على وجوده وكينونته، وكثيراً ما لا يشارك المواطن حتى بالحد الأدنى وهو دفع الاستحقاقات على الخدمات البيئية المقدمة من الهيئات المحلية (مثل المياه، المياه العادمة، النفايات الصلبة) مما يضعف تلك الهيئات فلا تكون قادرة على تنفيذ المهام الملقاة على عاتقها. ومن هنا نجد ان هناك حاجة للعديد من النشاطات الموجهة الى المواطن الفلسطيني في كل الفئات العمرية أو الطبقية والتي تهدف الى رفع مستوى الوعي البيئي وزيادة المعرفة لديه.

11.3 الانجاز والتقييم

الانجاز: بالرغم من المحددات والمعوقات المالية والمؤسساتية والقانونية والسياسية والاحتلال والسيطرة الإسرائيلية على عناصر البيئة الفلسطينية فقد قامت سلطة جودة البيئة بانجازات واضحة في اتجاه تحقيق رسالتها وهي **(صيانة البيئة الفلسطينية وحمايتها والمحافظة على صحة الإنسان وكبح استنزاف المصادر الطبيعية والحد منه ومكافحة التصحر والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التلوث وتعزيز الوعي البيئي وضمان تحقيق تنمية بيئية مستدامة)**، ومن هذه الانجازات:

- تم في كانون الأول من العام 1996 إنشاء الجسم الفلسطيني الرسمي والمتمثل في سلطة البيئة الفلسطينية لأجل حماية البيئة الفلسطينية والحفاظ على ما تبقى من مواردها، وهي المسئولة عن التخطيط الإستراتيجي والتشريع والمراقبة وإعداد اللوائح التنفيذية لحماية البيئة.
- تم في سنة 1998 إنشاء وزارة الدولة لشؤون البيئة الفلسطينية ودمج سلطة البيئة الفلسطينية فيها.
- تم إعداد الإستراتيجية البيئية الفلسطينية سنة 1999 وهي أولى المحاولات الفلسطينية للتخطيط الاستراتيجي في قطاع البيئة.
- تم إقرار قانون رقم (7) لسنة 1999 بشأن البيئة من قبل المجلس التشريعي.
- تم في الفترة 1996 انجاز عدة أعمال ودراسات منها استراتيجية التنوع الحيوي في فلسطين وخطة العمل المرافقة لها، ودراسة عن معالجة وإعادة استخدام النفايات السائلة ودراسة عن تطوير المراعي.
- تم في نهاية سنة 2000 إعداد دراسة الطبيعة وقت الحرب – العدوان الإسرائيلي على الأمن البيئي في فلسطين.
- تم في نهاية سنة 2000 إعداد تقرير عن العدوان الإسرائيلي على البيئة الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى.
- تم اعداد الدراسة المكتبية لحالة البيئة في فلسطين من خلال اليونيب في العام 2003.
- تم اعتماد الهيكل التنظيمي لسلطة جودة البيئة عام 2005.
- تم اعداد التقرير الوطني الثالث عن حماية التنوع الحيوي في فلسطين عام 2006.
- تم تنفيذ مشروع الادارة المتكاملة لمساقط المياه في حوض الفارعة بشراكة مع الاتحاد الأوروبي والأردن عام 2007.
- تم إعداد واعتماد خطة الاصلاح والتنمية الخاصة بالبيئة للعام 2008 للتنفيذ خلال ثلاث سنوات من بداية العام 2009 حتى نهاية عام 2011.
- تم اعداد تقرير لتقييم الأثر البيئي للحرب الأخيرة على غزة في العام 2009.
- تم اعداد تقرير عن حالة التغير المناخي في فلسطين في العام 2009.
- تم اعداد استراتيجية للتكيف مع التغير المناخي في فلسطين في العام 2009.
- تم تشكيل مجموعة العمل القطاعية الخاصة بالبيئة والتي تضم المؤسسات الشريكة والدول المانحة المهتمة والمؤسسات الدولية.

- المتابعة المستمرة لتنفيذ برنامج الرقابة والتفتيش وإصدار الموافقات البيئية.
- المتابعة المستمرة للعديد من برامج رفع وتعزيز الوعي والمعرفة البيئية.
- تم تنفيذ مشروع إنشاء المحمية الطبيعية في وادي غزة.
- المشاركة بتمثيل فلسطين في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية المتخصصة بالبيئة وحمايتها.
- المشاركة والتعاون مع المؤسسات والشركات المحلية والجامعات الفلسطينية في عقد عدة مؤتمرات متخصصة بالبيئة الفلسطينية وحمايتها.
- ما زال العمل جاريا على اعداد استراتيجية وطنية لادارة النفايات الصلبة في الأراضي الفلسطينية بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة.

بالرغم من الانجازات التي تمت فان هنالك عدد من النشاطات التي خطط لانجازها ولم تتم لأسباب عدة منها سياسية وإدارية ومنها عدم توفر التمويل و الأجهزة والمختبرات اللازمة وفي بعض الحالات الكادر المتخصص.

وبالرجوع الى خطة الاصلاح والتنمية 2008-2010 وما تم تقديمه من قبل سلطة جودة البيئة من مشاريع ذات اولوية في القطاع البيئي والموضحة في الجدول ادناه (جدول رقم 2) وعددها 32 مقترح، الا ان تلك الخطة لم تعتمد سوى مشروعا واحدا من جملة المقترحات المقدمة. علما بأن المشروع الوحيد الذي اعتمد من هذه القائمة لم يتم تنفيذه لعدم توفير موارد مالية. الا أن سلطة جودة البيئة عملت على تنفيذ بعض هذه النشاطات بجهود ذاتية وامكانات محدودة.

أما بخصوص خطة الانعاش المبكر واعادة اعمار قطاع غزة فانه لم يتم تنفيذ اي من المشاريع التي جاءت كاولويات للتعامل مع الوضع هناك، وان تم تنفيذ بعضها الا ان ذلك غير موثق بما يبين مدى التنفيذ كما ونوعا.

ومن جانب اخر فقد تم اعداد تقرير لحالة البيئة في قطاع غزة من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث تضمن هذا التقرير مجموعة من التدخلات والمشاريع اللازمة للتعامل الطارىء مع الوضع هناك، الا أن ايا من تلك التدخلات لم تتم.

جدول2 : قائمة المشاريع المقترحة لخطة الاصلاح والتنمية 2008-2010

الرقم	المشروع المقترح (خطة الاصلاح والتنمية 2008-2010)	ملاحظات
1	رفع الوعي البيئي حول الاستخدام الرشيد للمصادر البيئية	تم جزئيا
2	استعمال الاعلام لرفع الوعي البيئي	تم جزئيا
3	تعزيز دور المرأة في حماية البيئة	تم جزئيا
4	تطوير المناهج البيئية في التعليم	تم جزئيا
5	تطوير نظام ادارة للمحميات الطبيعية والمناطق المحمية والمتنزهات الوطنية	لم يتم
6	تطوير خطة لادارة الساحل البحري	لم يتم
7	اعداد انظمة وتشريعات لحماية البيئة البحرية	لم يتم
8	اعداد مواصفات لجودة مياه البحر	لم يتم
9	اعداد خطة لادارة الاصناف المهددة	لم يتم
10	ادارة التنوع الحيوي	لم يتم
11	اعداد لوائح وانظمة لادارة التنوع الحيوي	تم جزئيا
12	اعداد لوائح وانظمة لتنظيم الصيد	تم جزئيا
13	مكافحة التصحر للتكيف مع التغير المناخي	قيد الاعداد للتنفيذ
14	اعداد تقرير حول واقع التغير المناخي في فلسطين	تم
15	بناء القدرات المؤسسية لتعزيز استجابة فلسطين لاتفاقية التغير المناخي	لم يتم
16	اعدادانظمة وتشريعات حول حماية التربة	لم يتم
17	اعداد خطة ادارة لاستغلال مصادر الحجر	لم يتم
18	اعداد انظمة وتشريعات حول حماية المشهد	لم يتم
19	اعداد لوائح وانظمة حول ادارة المياه العادمة	تم جزئيا
20	اعداد لوائح وانظمة حول ادارة النفايات الخطرة	تم جزئيا
21	تطوير خطة ادارة بيئية لقطاع الصناعة	لم يتم
22	اعداد دراسة جدوى اعادة استخدام الكمخة	لم يتم
23	اعداد لوائح وانظمة حول المبيدات والاسمدة الكيماوية	لم يتم
24	تأهيل وتفعيل مختبر مراقبة جودة الهواء المتنقل	تم جزئيا
25	تطوير وتحديث القوانين والسياسات البيئية	تم جزئيا
26	تطوير استراتيجية التنمية المستدامة	لم يتم
27	اعداد تقارير حالة البيئة الفلسطينية	لم يتم
28	تطوير استراتيجية حول التوعية البيئية	لم يتم
29	تطوير وتقييم البنية التحتية التكنولوجية لمكاتب سلطة جودة البيئة	لم يتم
30	دمج البعد البيئي في السياسات والخطط والبرامج الوطنية	تم جزئيا من خلال الخطط القطاعية
31	تطوير وتعزيز قدرات كوادر سلطة جودة البيئة	تم جزئيا
32	بناء مختبر بيئي مرجعي ومركز معلومات بيئي وطني	لم يتم

التقييم: بناء على تحليل واقع البيئة، فان الجدول التالي (جدول رقم 3) يبين نقاط الضعف والتحديات لقطاع البيئة الفلسطيني مقابل نقاط القوة والفرص المتاحة له وعليه وبالرغم من عظم نقاط الضعف التي تواجه قطاع البيئة الفلسطيني فانه يمكن وضمن هذه الإستراتيجية القطاعية قيد الإعداد استخلاص التالي:

- ضرورة العمل الجاد على وتأكيد تنفيذ توجه السلطة الوطنية الفلسطينية نحو تنظيم القطاعات المختلفة واعتماد البيئة كواحد من القطاعات الفاعلة ودعم سلطة جودة البيئة مؤسساتيا وماليا وقانونيا.
- ضرورة رفع مستوى التعاون والتكامل والتناسق مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية والمتخصصة بأمور البيئة والبيئة الفلسطينية والعمل الدءوب على تحقيقه كاملا مع الزمن وخاصة من خلال استغلال الاهتمام العالمي والدولي بموضوع البيئة في التقدم للمشاركة بمشاريع ونشاطات ترفع من مستوى ونوعية عناصر البيئة الفلسطينية المختلفة.

جدول3 : التحليل الرباعي، نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات

نقاط القوة

- وجود قانون بيئي ناظم للعمل في القطاع ككل.
- وجود مؤسسة بيئية رسمية بهيكل تنظيمي واضح أنشئت بقرار رسمي لتعنى بالقضايا البيئية.
- وجود نسبة من الكوادر المؤهلة والمتخصصة في مجال البيئة.
- وجود عدد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني النشطة في مجال العمل البيئي.
- وجود نسبة تعليم عالي جيدة وكذلك نوع من الوعي والمعرفة في القضايا البيئية لدى المواطنين وفئات المجتمع المختلفة.
- وجود العديد من الدراسات البيئية التي تناولت مواضيع عدة في القطاع البيئي.
- وجود العديد من برامج التوعية البيئية لمختلف فئات المجتمع.
- ادراج البيئة ضمن المناهج التعليمية.
- وجود عدد من المؤسسات الأكاديمية والبحثية الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية والمتخصصة بأمور البيئة.
- وجود عدد من المسوحات البيئية الدورية التي يقوم بها جهاز الإحصاء الفلسطيني.

نقاط الضعف

- عدم اكتمال إصدار اللوائح التنفيذية والتعليمات المنبثقة عن القانون البيئي.
- ضعف التطبيق الواضح لقانون البيئة وغيره من القوانين ذات العلاقة.
- عدم وجود ذراع تنفيذي لتطبيق القانون البيئي ورصد التعديات على البيئة كالضابطة أو الشرطة البيئية.
- عدم اعتبار البيئة كغيرها من المواضيع في القضايا أمام المحاكم وفي السلك القضائي.
- عدم توفر المعلومات البيئية الكافية على شكل قاعدة معلومات شاملة وواضحة ودقيقة ومحدثة.
- ضعف النظام الحكومي الواضح في المتابعة اليومية لقضايا انتهاكات البيئية والتعديات.
- عدم وجود الخبرة الكافية في التعامل مع حالات الطوارئ وإدارة الأزمات البيئية.
- قلة عدد الطواقم الفنية الموجودة في المؤسسة البيئة.
- عدم الانسجام والتناسق بين المؤسسات الوطنية المختلفة في نواحي التخطيط والتنفيذ وغيرها.
- التعارض والتناقض بين القوانين الفلسطينية العاملة مما يؤدي إلى تنازع الصلاحيات و التنافس بالأدوار
- عدم إيلاء البيئة كقطاع الاهتمام الكافي على مر الحكومات الفلسطينية المتعاقبة.
- عدم وجود نظام ضبط ورقابة لعناصر البيئة المختلفة وللتلوث الناتج عن العمليات المختلفة.
- عدم إدخال العنصر البيئي كعنصر أساسي عند دراسة الخطط التنموية المختلفة مما يعكس عدم التزام قطاعات التنمية المتعددة بأمور البيئة.
- عدم كفاية خدمات البنية التحتية لتغطية كافة أرجاء الوطن (النفايات الصلبة، النفايات السائلة، شبكات المياه).
- عدم وجود معلومات او بيانات متخصصة في مواضيع بيئية كالنفايات الخطرة مثلا.
- ضعف في الموارد المالية المخصصة لتطوير القطاع البيئي.
- ضعف الوعي والمعرفة البيئية لدى الفئات المختلفة من المجتمع.

الفرص

- التوجه العام في السلطة الوطنية الفلسطينية نحو تنظيم القطاعات المختلفة واعتماد البيئة كواحد من القطاعات الفاعلة مما يتيح دعم سلطة جودة البيئة مؤسساتيا وماليا وقانونيا.
- إمكانية إشراك القطاع الخاص بالأمور البيئية.
- الاهتمام العالمي والدولي بموضوع البيئة وتوجيه الكثير من الدعم المالي نحو هذا القطاع.
- امكانية التعاون والتكامل والتناسق مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية الحكومية وغير الحكومية.
- وجود العديد من الاتفاقيات البيئية المعتمدة دوليا والتي تضمن حق الدول والشعوب تحت الاحتلال ودورها في حماية البيئة.

التحديات

- التعديات والانتهاكات والتدمير الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي بحق البيئة الفلسطينية.
- العراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي أمام التنمية الفلسطينية في كافة المجالات.
- عدم السيطرة على العديد من المصادر الطبيعية والبيئية والتي تشكل أساس العمل البيئي.
- المشاكل والظواهر البيئية العالمية مثل ظاهرة التغير المناخي وما ينتج عنه من آثار كالتصحر وشح مصادر المياه وانحسار الرقعة الخضراء وغيرها.
- التحديات المالية العالمية وزيادة الفقر وانتشار البطالة، الأمر الذي يصرف النظر عن البيئة.
- الوضع السياسي الحالي في الأراضي الفلسطينية والتباعد الحاصل بين شقي الوطن.

4. الأولويات والأهداف الإستراتيجية

اعتمادا على تحليل الواقع وتقييم الانجازات والإخفاقات وتحليل نقاط الضعف والقوة والتحديات والفرص المتاحة فقد تم تحديد ستة أولويات وأهداف للإستراتيجية القطاعية للبيئة تخدم الفترة المحددة (2011 – 2013) وتمتد للمدى الطويل، وهي كما يلي:

1. بيئة فلسطينية نظيفة وآمنة وخالية من التلوث.
2. البيئة الطبيعية والتراث الحضاري في فلسطين مصانان ومحافظ عليهما.
3. المصادر الطبيعية الفلسطينية مدارة بطريقة مستدامة.
4. كافة الإجراءات اللازمة للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي ولمكافحة التصحر ولمواجهة الكوارث البيئية والطبيعية متخذة.
5. الإطار المؤسسي والقانوني البيئي قوي وفاعل ويعمل بشكل متكامل ومتناسق.
6. دولة فلسطين ملتزمة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن البيئة.

5. السياسات القطاعية

من أجل الوصول الى الأهداف الاستراتيجية المحددة أعلاه وتحقيقها، وبناء على تحليل الواقع الحالي للبيئة الفلسطينية وما تعانيه تلك البيئة من مشاكل وفجوات، فقد تم وضع عدد من السياسات القطاعية. ومن أجل تنفيذ هذه السياسات تم وضع عدد من التدخلات التي تأتي كنشاطات تارة وكبرامج تضم العديد من النشاطات تارة أخرى، هذا وقد تم توضيح تلك السياسات والتدخلات بشكل مفصل في الملاحق أ و ب. فيما يلي وصف سريع لهذه السياسات والتدخلات:

1. السياسات الهادفة لتحقيق بيئة فلسطينية نظيفة وآمنة وخالية من التلوث

- ضبط مصادر تلويث البيئة المختلفة
  - تقييم الانبعاثات من المنشات الصناعية والحد منها.
  - وضع التعليمات وتوفير الامكانيات اللازمة لضبط الانبعاثات الغازية من عوادم المركبات
  - وضع نظام لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة والبديلة وتنفيذ مشاريع ريادية
  - ضبط مصادر الازعاج البيئي المختلفة
  - ضبط مصادر الاشعاع المؤين وغير المؤين
  - معالجة مواقع التلوث الساخنة
  - تفعيل أنظمة مراقبة جودة الهواء والمياه والتربة
  - ضبط ومراقبة كمية ونوعيات الأسمدة والمبيدات المستخدمة
  - مراقبة جودة مياه البحر المتوسط
  - ضبط مصادر تلوث المياه واعادة تأهيل الحوض الساحلي في قطاع غزة

- تعزيز السلوك المرتبط بالحفاظ على البيئة ورفع مستوى الوعي البيئي العام
  - انشاء النوادي البيئية
  - استكمال دمج التعليم البيئي ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة
  - تفعيل أدوات الاعلام البيئي
  - تنظيم حملات التوعية البيئية لشرائح المجتمع المختلفة
  - انشاء مركز وطني يخدم أغراض التدريب والتعليم البيئي.
  - وضع خطة لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة.

- تحسين نظم إدارة النفايات السائلة والصلبة والخطرة
  - توسيع نطاق خدمة جمع النفايات وخدمة الطمر الصحي للنفايات الصلبة لتشمل كافة التجمعات السكانية في محافظات الوطن.
  - ازالة مخلفات المباني الناتجة عن الحرب على غزة.
  - اغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية.
  - وضع خطة لتشجيع مبادرات وأنظمة تقليل وفصل وإعادة استخدام وتدوير النفايات وجمع الغازات الناتجة من مكبات النفايات الصلبة الصحية.

- وضع خطة لتشجيع مبادرات ومساهمات أو مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة والسائلة والخطرة.
- إنشاء نظام لتداول ونقل المواد الخطرة.
- إنشاء نظام لإدارة النفايات الخطرة.
- تنفيذ توصيات إستراتيجية النفايات الصلبة ومتابعتها.
- توسيع نطاق خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها وتأهيل الشبكات والمحطات الموجودة.
- وضع وتنفيذ تعليمات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية.
- وضع خطة لإنشاء محطات المعالجة الصغيرة والمنزلية.

2. السياسات التي تؤدي إلى إدارة مستدامة للبيئة الطبيعية والتراث الحضاري الفلسطيني.

- تأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل
  - عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي
  - وضع خطة لحماية التنوع الحيوي والمحافظة على الأنواع والأصناف المهددة بالانقراض
  - اعداد خطط لتنظيم وإدارة المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية والساحل.
  - تنفيذ مشروع لحماية وتطوير الاراضي الرطبة
  - اعداد نظام للسلامة الحيوية

- حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري
  - وضع نظام وخطة عمل لحماية و تحسين المشهد الجمالي.
  - صيانة وتأهيل مواقع التراث الطبيعي والثقافي
  - وضع خطة لتطوير وتشجيع السياحة البيئية

3. السياسات التي تؤدي إلى إدارة مستدامة للمصادر الطبيعية

- تنظيم استغلال المصادر الطبيعية المتاحة
  - اعداد خطط وتعليمات لاستخدام المصادر الطبيعية

- تنظيم استعمالات الأراضي
  - عمل مخطط وطني لتحديد انماط استخدام الاراضي

4. السياسات الهادفة لاعتماد ولاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي ولمكافحة التصحر ولمواجهة الكوارث الطبيعية

- تعزيز القدرات للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية

- اعداد خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات
- اعداد خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة ونفاياتها وتسرب منتجات النفط
- انشاء وتجهيز وتدريب هيئة طوارىء بيئية للتعامل مع الكوارث البيئية وانعكاساتها

o تعزيز اجراءات التكيف مع التغير المناخي
- استخدام انماط واساليب زراعية قادرة على التكيف مع اثار التغير المناخي
- تنفيذ برامج لتطوير انظمة الحصاد المائي
- تنفيذ برامج لرفع الوعي بشأن التكيف مع التغير المناخي
- توسيع نطاق استخدام مصادر المياه البديلة وغير التقليدية

o مكافحة التصحر
- ايجاد استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر والية تمويل
- تنفيذ مخرجات استراتيجية مكافحة التصحر
- وضع خطة لادارة وتأهيل المراعي
- زراعة مساحات اضافية من الأراضي لزيادة مساحة الرقعة الخضراء
- تأهيل واستصلاح الأراضي المعرضة للانجراف

5. السياسات الهادفة لتفعيل وتقوية الإطار المؤسسي والقانوني البيئي ليعمل بشكل متكامل ومتناسق

o تطوير العمل المؤسسي في قطاع البيئة
- مراجعة وتقييم الهياكل المؤسساتية لقطاع البيئة
- تحديد الأدوار والصلاحيات لمؤسسات القطاع البيئي
- بناء جسم تنفيذي لإنفاذ القانون والتشريعات البيئية وتفعيل دور السلطة القضائية

o تطوير الإطار القانوني الناظم للعمل البيئي
- مراجعة وتحديث قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة
- إصدار الأنظمة و اللوائح الخاصة بالقانون
- إصدار التعليمات و الاشتراطات الفنية و المؤشرات و المقاييس والمعايير اللازمة

o تعزيز قدرات المؤسسات البيئية
- بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي لسلطة جودة البيئة والمؤسسات القطاعية
- انشاء مركز معلومات بيئي واصدار تقرير دوري عن حالة البيئة
- انشاء مختبرات بيئية مرجعية متخصصة
- انشاء نظام رصد ومراقبة لملوثات الهواء والمياه والتربة والملوثات العابرة للحدود
- عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي
- وضع خطة لتطوير البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في مجال البيئة

6. السياسات الهادفة لتعزيز دور والتزام فلسطين كدولة كاملة العضوية في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن البيئة

- تعزيز دور فلسطين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة
  - تقييم المشاركة الفلسطينية في الاتفاقيات البيئية الدولية
  - مواءمة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقيات البيئية
  - حشد الجهود والطاقات لتمثيل فلسطين في الاتفاقيات البيئية بصفة العضوية الكاملة.
  - توثيق الانتهاكات البيئية للاحتلال ومتابعتها في اطار القانون الدولي.
- تشجيع المبادرات والتعاون البيئي مع الدول العربية ودول الإقليم والمنظمات الدولية.
  - تقييم المشاركة في الاتفاقيات البيئية العربية والاقليمية وتحقيق متطلبات الاستفادة منها
  - اجراء تقييم للمشاريع البيئية الاقليمية والعربية وزيادة حجم الاستفادة منها

ان هذا العدد الكبير من التدخلات المبينة أعلاه يعتبر طموحا جدا مقارنة مع الوقت المتاح للتنفيذ وهو ثلاث سنوات ابتداء من العام 2011-2013، ولكن ذلك الكم الكبير من التدخلات جاء ليعكس الحاجة الملحة للنهوض بهذا القطاع الذي يعاني من الكثير من المشاكل والفجوات التي ذكرت سابقا في تحليل الواقع. ولكن نظرا للتجربة السابقة للعمل في هذا القطاع، وللأوضاع السياسية المتغيرة وغير الثابتة، وللمصادر المالية التي قد لا تتوفر بالشكل والكم المطلوب، وللعقبات القانونية والمؤسسية التي قد تواجه تنفيذ هذه الخطة بما فيها من تدخلات، كل ذلك قد يشكل عائقا أمام تنفيذ كافة التدخلات المدرجة، لذا كان لزاما وضع الية لترتيب هذه التدخلات حسب الأولوية لخدمة هذا القطاع والنهوض به. ولعل أهم المعايير التي أخذت بالاعتبار في ترتيب الأولويات ما يلي:

المساهمة في بناء الدولة: يعكس هذا المعيار مدى مساهمة التدخل في بناء الدولة.

التأثير على الصحة والبيئة: يعكس هذا المعيار مدى تأثير التدخل على الصحة والبيئة.

حجم التأثير (سكانيا، جغرافيا): يعكس هذا المعيار حجم التأثير للتدخل سكانيا وجغرافيا.

التوافق مع الاطار القانوني الحالي: يعكس هذا المعيار مدى التوافق مع الاطار والاساس القانوني المعمول به حاليا.

امكانيات تنفيذ ومتابعة التدخل (ماليا، بشريا، فنيا): يعكس هذا المعيار الامكانية المتاحة لتنفيذ التدخل من الناحية المالية والبشرية والفنية.

تطوير قدرات القطاع وخدماته: يعكس هذا المعيار اسهام التدخل في تطوير القطاع البيئ.

التكلفة مقابل الفائدة العائدة: يعكس هذا المعيار مقدار الفائدة العائدة من تنفيذ التدخل مقابل التكلفة.

مخاطر متوقعة قد تؤثر على تنفيذ المشروع: يعكس هذا المعيار وجود مخاطر أخرى قد تؤثر على تنفيذ التدخل (التقييم سلبي).

بناء على ما تقدم وباخضاع كافة التدخلات للمعايير المبينة أعلاه وبمشاركة كافة الجهات ذات العلاقة والشركاء في القطاع تم التوصل الى الشكل التالي من ترتيب التدخلات حسب أولوياتها (جدول رقم 4)، حيث تم تقسيم التدخلات الى مجموعتين الأولى ذات الاهتمام على مستوى القطاع وليس بالضرورة أن تنفذ من قبل سلطة جودة البيئة، والأخرى هي الأولويات التي ستنفذها سلطة جودة البيئة.

جدول4 : ترتيب التدخلات حسب الأولوية

الرقم حسب الأولوية	التدخل (تنفذها سلطة جودة البيئة)	الرقم حسب الأولوية	التدخل (على مستوى قطاع البيئة)
.1	إصدار الأنظمة و اللوائح الخاصة بالقانون	.1	ضبط مصادر تلوث المياه واعادة تأهيل الحوض الساحلي في قطاع غزة.
.2	إصدار التعليمات و الاشتراطات الفنية و المؤشرات و المقاييس والمعايير اللازمة	.2	توسيع نطاق خدمة جمع النفايات وخدمة الطمر الصحي للنفايات الصلبة لتشمل كافة التجمعات السكانية في محافظات الوطن
.3	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي لسلطة جودة البيئة والمؤسسات القطاعية	.3	توسيع نطاق خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها وتأهيل الشبكات والمحطات الموجودة
.4	توثيق الانتهاكات البيئية للاحتلال ومتابعتها في اطار القانون الدولي.	.4	اغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية.
.5	انشاء مركز معلومات بيئي واصدار تقرير دوري عن حالة البيئة	.5	ازالة مخلفات المباني الناتجة عن الحرب على غزة.
.6	مراجعة وتحديث قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة	.6	بناء جسم تنفيذي لإنفاذ القانون والتشريعات البيئية وتفعيل دور السلطة القضائية
.7	مراجعة وتقييم الهياكل المؤسساتية لقطاع البيئة	.7	توسيع نطاق استخدام مصادر المياه البديلة وغير التقليدية
.8	تحديد الأدوار والصلاحيات لمؤسسات القطاع البيئي	.8	عمل مخطط وطني لتحديد انماط استخدام الاراضي
.9	تنفيذ توصيات إستراتيجية النفايات الصلبة ومتابعتها.	.9	زراعة مساحات اضافية من الأراضي لزيادة مساحة الرقعة الخضراء
.10	تفعيل أنظمة مراقبة جودة الهواء والمياه والتربة	.10	تنفيذ مخرجات استراتيجية مكافحة التصحر
.11	انشاء نظام رصد ومراقبة لملوثات الهواء والمياه والتربة والملوثات العابرة للحدود	.11	انشاء وتجهيز وتدريب هيئة طوارىء بيئية للتعامل مع الكوارث البيئية وانعكاساتها
.12	معالجة مواقع التلوث الساخنة	.12	تنفيذ برامج لتطوير انظمة الحصاد المائي
.13	إنشاء نظام لإدارة النفايات الخطرة	.13	استكمال دمج التعليم البيئي ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة
.14	وضع وتنفيذ تعليمات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية	.14	وضع خطة لإنشاء محطات المعالجة الصغيرة والمنزلية.
.15	وضع التعليمات وتوفير الامكانيات اللازمة لضبط الانبعاثات الغازية من عوادم المركبات	.15	استخدام انماط واساليب زراعية قادرة على التكيف مع اثار التغير المناخي
.16	تقييم الانبعاثات من المنشات الصناعية والحد منها	.16	تأهيل واستصلاح الأراضي المعرضة للانجراف
.17	تنظيم حملات التوعية البيئية لشرائح المجتمع المختلفة	.17	وضع نظام لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة والبديلة وتنفيذ مشاريع ريادية
.18	ايجاد استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر والية تمويل	.18	وضع خطة لتشجيع مبادرات ومساهمات أو مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة والسائلة والخطرة.
.19	إنشاء نظام لتداول ونقل المواد الخطرة	.19	صيانة وتأهيل مواقع التراث الطبيعي والثقافي
.20	عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي		
.21	انشاء مركز وطني يخدم أغراض التدريب والتعليم البيئي		
.22	وضع خطة لحماية التنوع الحيوي والمحافظة على الأنواع والأصناف المهددة بالانقراض		

.23	تفعيل أدوات الاعلام البيئي		
.24	انشاء النوادي البيئية		
.25	اعداد خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات		
.26	انشاء مختبرات بيئية مرجعية متخصصة		
.27	اعداد خطط لتنظيم وإدارة المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية والساحل		
.28	اعداد خطط وتعليمات لاستخدام المصادر الطبيعية		
.29	اعداد خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة ونفاياتها وتسرب منتجات النفط		
.30	ضبط مصادر الاشعاع المؤين وغير المؤين		
.31	تنفيذ برامج لرفع الوعي بشأن التكيف مع التغير المناخي		
.32	ضبط مصادر الازعاج البيئي المختلفة		
.33	وضع خطة لتشجيع مبادرات وأنظمة تقليل وفصل وإعادة استخدام وتدوير النفايات وجمع الغازات الناتجة من مكبات النفايات الصلبة الصحية.		
.34	ضبط ومراقبة كمية ونوعيات الأسمدة والمبيدات المستخدمة		
.35	تنفيذ مشروع لحماية وتطوير الاراضي الرطبة		
.36	مراقبة جودة مياه البحر المتوسط		
.37	وضع خطة لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة		
.38	وضع خطة لتطوير وتشجيع السياحة البيئية		
.39	وضع خطة لادارة وتأهيل المراعي		
.40	اعداد نظام للسلامة الحيوية		
.41	عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي		
.42	وضع خطة لتطوير البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في مجال البيئة		
.43	وضع نظام وخطة عمل لحماية و تحسين المشهد الجمالي		
.44	تقييم المشاركة الفلسطينية في الاتفاقيات البيئية الدولية		
.45	تقييم المشاركة في الاتفاقيات البيئية العربية والاقليمية وتحقيق متطلبات الاستفادة منها		
.46	حشد الجهود والطاقات لتمثيل فلسطين في الاتفاقيات البيئية بصفة العضوية الكاملة.		
.47	مواءمة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقيات البيئية		
.48	اجراء تقييم للمشاريع البيئية الاقليمية والعربية وزيادة حجم الاستفادة منها		

6. توزيع الموارد والمسؤوليات

التكاليف التقديرية للتدخلات والنشاطات اللازمة لتحقيق أهداف إستراتيجية البيئية القطاعية للفترة 2011 – 2013 كما هي مفصلة في الملاحق أ و ب ومجملة بالجدول أدناه بلغت حوالي خمسة مليارات ونصف المليار شيكل موزعة على خمسة عشر سياسة (جدول رقم 5). التدخلات في غالبيتها تشكل برامج تنموية مستمرة لفترة طويلة المدى وعليه فان التكاليف المقدرة لها يجب ان تكون ذات طبيعة مستمرة من أجل ضمان تواصل تنفيذ تلك التدخلات. ومن الجدير ذكره أن التكاليف المبينة ازاء كل تدخل هي تكاليف تقيديرية وأولية وتحتمل الزيادة أو النقصان، ولعل التحديد الدقيق لتكلفة هذه التدخلات يأتي لاحقا عند وضع تصاميم المشاريع وتفصيلاتها.

إن النشاطات والتدخلات للإستراتيجية القطاعية للبيئة الفلسطينية للفترة 2011 – 2013 كما هي مفصلة في الملاحق أ و ب تتطلب مشاركة معظم مؤسسات السلطة الفلسطينية بالإضافة لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات الدولية (جدول رقم 6). من حيث توزيع الأدوار والمسؤوليات فان المؤسسة الرئيسية التي ستتولى إعداد وقيادة والإشراف على ومتابعة تنفيذ السياسات هي سلطة جودة البيئة والتي بدورها ستعمل على إشراك المؤسسات الأخرى في القطاع الحكومي والأهلي والخاص بشكل فعال في تنفيذها، حيث يبرز ذلك بوضوح في الجداول الملحقة التي تبين الية تنفيذ السياسات والتدخلات.

من أجل تطبيق فاعل للإستراتيجية البيئية القطاعية وتوزيع الموارد والمسؤوليات بشكل متكامل يجب تحقيق وتوفير العديد من المتطلبات ومنها:

- **التوافق والتناسق بالجهود**: تأكيد وجود الجهود المتوافقة والمتناسقة بين جميع مؤسسات السلطة الفلسطينية ويقصد هنا الاستراتيجيات القطاعية الثمانية عشرة والأخرى الخمس عبر القطاعية، حيث يجب العمل بشكل متكامل بين هذه الاستراتيجيات.
- **شمولية الامتثال بتنفيذ بنود الإستراتيجية**: يجب التأكيد على الامتثال بتنفيذ بنود الإستراتيجيات القطاعية وشموليتها لكافة القطاعات و التجمعات و الفئات المجتمعية وغيرها.
- **المتابعة وحسن التنفيذ**: ضمان وجود الية للمتابعة والتقييم لكافة البرامج المدرجة في الاستراتيجيات القطاعية.

جدول5 : وصف تدخلات الإستراتيجية القطاعية للبيئة الفلسطينية حسب محاور السياسات القطاعية

1. ضبط مصادر تلوث البيئة المختلفة						
الرقم	**التدخلات**	**المؤسسة التي تنفذ التدخلات**	**2011 بآلاف الشواكل**	**2012 بآلاف الشواكل**	**2013 بآلاف الشواكل**	**المبلغ الكلي بآلاف الشواكل**
1-	تقييم الانبعاثات من المنشات الصناعية والحد منها اجراء مسح كامل لمواقع المحاجر والكسارات والمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظات الوطن وتحديد الاحتياجات البيئية و تصويب أوضاعها ووضع الأنظمة البيئية لتنظيم القطاع	سلطة جودة البيئة وزارة الاقتصاد الوطني قطاع الحكم المحلي وزارة الداخلية إتحاد الصناعات القطاع الخاص	500	4250	4300	9050
2-	وضع التعليمات وتوفير الامكانيات اللازمة لضبط الانبعاثات الغازية من عوادم المركبات: وضع التعليمات اللازمة لضبط الانبعاثات من العوادم وتوفير الأجهزة وتوفير الكوادر اللازمة وتدريبها لتطبيق التعليمات وضبط التلوث	سلطة جودة البيئة وزارة النقل والمواصلات وزارة الداخلية المواصفات والمقاييس	300	600	800	1700
3-	وضع نظام لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة والبديلة وتنفيذ مشاريع ريادية: وضع وتنفيذ خطة وطنية للاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة البديلة في فلسطين اضافة الى تنفيذ أربعة مشاريع نموذجية للطاقة النظيفة والبديلة في أربع محافظات من الوطن، كذلك منح التسهيلات اللازمة للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال	سلطة الطاقة سلطة جودة البيئة وزارة المالية القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني مراكز البحث العلمي والجامعات	400	1000	1000	2400
4-	ضبط مصادر الازعاج البيئي المختلفة: اجراء مسح لتحديد مصادر الضجيج ووضع التعليمات اللازمة لضبطه وتطوير قدرات المؤسسات ذات العلاقة فنيا ولوجستيا	سلطة جودة البيئة الاقتصاد الوطني المواصفات والمقاييس وزارة الداخلية	400	400	400	1200

		وزارة العمل وزارة الصحة القطاع الخاص				
5-	ضبط مصادر الاشعاع المؤين وغير المؤين: عمل مسح لتحديد مصادر الأشعاع وتصويب وضع المخالفين لتعليمات سلطة جودة البيئة ومتابعتهم وتطوير قدرات المؤسسات ذات العلاقة فنيا ولوجستيا	سلطة جودة البيئة وزارة الأتصالات الجامعات ومراكز البحث العلمي المواصفات والمقاييس وزارة الداخلية القطاع الخاص	500	500	300	1300
6-	معالجة مواقع التلوث الساخنة: إجراء مسح لمواقع التلوث الساخنة وإجراء معالجة لعدد من المواقع حسب الأولوية وتطوير قدرات المؤسسات ذات العلاقة فنيا ولوجستيا	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الصحة وزارة الأقتصاد الوطني وزارة الاشغال العامة وزارة الزراعة وزارة الداخلية سلطة المياه القطاع الخاص الجامعات ومراكز البحث	6000	10,000	10,000	26000
7-	تفعيل أنظمة مراقبة جودة الهواء والمياه والتربة: عمل مسح ميداني للملوثات الرئسية للهواء بالاماكن المفتوحة (ثاني اكسيد الكربون، أول اكسيد الكربون، أكاسيد النيتروجين والكبريت والجزيئيات العالقة والرصاص،	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة وزارة الصحة	1000	500	500	2000

	والاوزون) في جميع محافظات الوطن وخاصة مراكز المدن والأماكن المكتظة بالحركة المرورية وفي الاماكن الصناعية باستخدام المختبر الهوائي المتنقل والأجهزة المحمولة الخاصة بالقياس. وضع نظام لاجراء فحوصات دورية لجودة مصادر المياه. وعمل مسوحات لمواقع تلوث التربة في محافظات الوطن بالأضافة الى تمكين وتعزيز قدرات المؤسسات المعنية	سلطة المياه الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني				
8-	ضبط مصادر تلوث المياه واعادة تأهيل الحوض الساحلي في قطاع غزة: أ) اجراء مسح ميداني لمصادر تلوث المياه وضبطها --- ب) واعادة تأهيل الحوض الساحلي وتوفير مصادر بديلة للاستخدامات المنزلية والصناعية بما فيها محطة تحلية لمياه البحر في قطاع غزة	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الزراعة --- سلطة المياه قطاع الحكم المحلي القطاع الخاص	400 --- 190000 التكلفة حسب سلطة المياه	400 --- 235000 التكلفة حسب سلطة المياه	400 --- 665000 التكلفة حسب سلطة المياه	1200 --- 1190000
9-	مراقبة جودة مياه البحر المتوسط: وضع نظام لمراقبة جودة مياه البحر وتطبيقه باجراء فحص عينات بشكل دوري من عدة أماكن واعماق على امتداد شاطي قطاع غزة وعلى فترات مختلفة حسب المواصفة الفلسطينية وتعزيز بناء القدرات اللازمة لذلك.	سلطة جودة البيئة سلطة المياه وزارة الصحةوزارة الزراعة القطاع الخاص	500	500	300	1300
10-	ضبط ومراقبة كمية ونوعيات الأسمدة والمبيدات المستخدمة: اجراء مسح ورصد لانواع وكميات الأسمدة والمبيدات المستحدمة ووضع التعليمات والأنظمة لتنظيمها وادارتها	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة وزارة الصحة القطاع الخاص سلطة المياه وزارة الداخلية وزارة المالية الاقتصاد الوطني	500	500	500	1500

	المجموع (1)		200500	253650	683500	1137650
2. تعزيز السلوك المرتبط بالحفاظ على البيئة ورفع مستوى الوعي البيئي العام						
11	إنشاء النوادي البيئية: تقييم اداء الأندية البيئية القائمة وانشاء نوادي جديدة ضمن خطة وطنية ناظمة تضمن استمراريتها واقامة شبكة معلوماتية بين النوادي البيئية، وتوفير الامكانيات اللازمة	سلطة جودة البيئة وزارة التربية والتعليم وزارة الشباب والرياضة الهيئات المحلية مؤسسات المجتمع المدني	500	300	300	1100
12	استكمال دمج التعليم البيئي ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة: دمج المواضيع البيئية ضمن المناهج التعليمية للمراحل المتبقية بما فيها التعليم العالي وتطوير المناهج الحالية، وتوفير الكادر الوظيفي والاحتياجات اللازمة	وزارة التربية والتعليم العالي سلطة جودة البيئة الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	300	300	300	900
13	تفعيل أدوات الإعلام البيئي: تأهيل وتدريب كوادر متخصصة في الإعلام البيئي، وتفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة بما يخدم البيئة، ووضع برنامج أو خطة لتنظيم ذلك	سلطة جودة البيئة وزارة الإعلام القطاع الخاص الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	400	400	300	1100
14	تنظيم حملات التوعية البيئية لشرائح المجتمع المختلفة: تنفيذ العديد من ورش العمل والندوات البيئية، وتنظيم حملات توعية بيئية لمختلف فئات وشرائح المجتمع وتوفير ما يلزم من احتياجات فنية ولوجستية لتنفيذ هذه النشاطات ، وعمل دورات تدريبية لمدربين في هذا المجال	سلطة جودة البيئة وزارة التربية والتعليم وزارة الشباب والرياضة وزارة الاقتصاد الوطني قطاع الحكم المحلي وزارة الزراعة وزارة الاعلام سلطة المياه وزارة الأوقاف	500	400	400	1300

		مؤسسات المجتمع المدني				
15	انشاء مركز وطني يخدم أغراض التدريب والتعليم البيئي: بناء وتجهيز المركز وتوفير ما يلزم من كوادر بشرية مدربة ومستلزمات فنية ولوجستية واعداد خطة عمل تضمن الاستمرارية له	سلطة جودة البيئة وزارة التربية والتعليم الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	1000	1500	1500	4000
16	وضع خطة لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة: اعداد واعتماد خطة وطنية لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة من خلال تخصيص جوائز وشهادات ومحفزات للمبادرات المميزة والتجارب الريادية في كافة القطاعات	سلطة جودة البيئة وزارة التربية والتعليم وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الاعلام وزارة الزراعة سلطة المياه وزارة المالية مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص	500	500	500	1500
المجموع (2)			3200	3400	3300	9900
3. **تحسين نظم إدارة النفايات السائلة والصلبة والخطرة**						
17	توسيع نطاق خدمة جمع النفايات وخدمة الطمر الصحي للنفايات الصلبة لتشمل كافة التجمعات السكانية في محافظات الوطن: إنشاء مكب طمر صحي اضافي واحد في الضفة الغربية وتوسيع مكبات قطاع غزة، وزيادة نسبة خدمة عملية جمع النفايات الصلبة لتصبح 100%	قطاع الحكم المحلي سلطة جودة البيئة وزارة التخطيط سلطة المياه وزارة الزراعة وزارة المالية وزارة الصحة القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	40000	40000	40000	120000

		منظمات الأمم المتحدة				
18	ازالة مخلفات المباني الناتجة عن الحرب على غزة: وتشمل ازالة انقاض المباني والمنشآت المهدمة واعادة تأهيل بعض الأراضي المتضررة و إزالة الألغام والمواد غير المتفجرة، وفحص هذه المناطق للتأكد من خلوها من المواد والنفايات الخطرة.	قطاع الحكم المحلي سلطة جودة البيئة وزارة الأشغال العامة وزارة الزراعة القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني منظمات الأمم المتحدة	40000	30000	30000	100000
19	إغلاق و/أو اعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية: استكمال مسح المكبات العشوائية في كافة المناطق، واعداد خطة عمل للاغلاق أو التأهيل، وتطوير واعتماد معايير وتعليمات بيئية خاصة بذلك	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الاشغال العامة وزارة المالية القطاع الخاص	400	1000	1000	2400
20	وضع خطة لتشجيع مبادرات وأنظمة تقليل وفصل وإعادة استخدام وتدوير النفايات وجمع الغازات الناتجة عن مكبات النفايات الصلبة الصحية: وضع خطة وتعليمات خاصة بتقليل وفصل واعادة استخدام النفايات وتدويرها وجمع الغازات الناتجة عن المكبات وتنفيذ عدد من المشاريع النموذجية في عدة مواقع	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي سلطة الطاقة وزارة الاقتصاد الوطنيالقطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	300	1000	1000	2300
21	وضع خطة لتشجيع مبادرات ومساهمات أو مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة والسائلة والخطرة: تطوير نظام وخطة عمل لتقديم التسهيلات وتوفيرالدعم الفني واللوجستي والمالي لمؤسسات القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع في مجال ادارة النفايات الصلبة والسائلة والخطرة.	وزارة المالية سلطة جودة البيئة وزارة الأقتصاد الوطني قطاع الحكم المحلي القطاع الخاص	200	150	150	500

22	إنشاء نظام لتداول ونقل المواد الخطرة: وضع نظام لتداول وادارة المواد الخطرة	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الزراعة سلطة المياه الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص	200	150	150	500
23	انشاء نظام لإدارة النفايات الخطرة: وضع نظام خاص لادارة النفايات الخطرة من كافة مصادرها	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الصحة وزارة الأقتصاد الوطني وزارة الزراعة سلطة المياه الجامعات ومراكز البحث	200	150	150	500
24	تنفيذ توصيات استراتيجية النفايات الصلبة ومتابعتها:	قطاع الحكم المحلي سلطة جودة البيئة سلطة المياه وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الزراعة وزارة التخطيط والتنمية الأدارية الجامعات والمراكز العلمية وزارة الصحة مؤسسات المجتمع المدني	غير محددة	غير محددة	غير محددة	- -
25	توسيع نطاق خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها وتأهيل الشبكات والمحطات الموجودة:	سلطة المياه سلطة جودة البيئة	300000	400000	130000	2000000 حسب تقدير

	زيادة نسبة خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة للمناطق غير المزودة بالخدمة وذلك من خلال عمل شبكات ومحطات معالجة جديدة وتأهيل شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة القائمة واعادة استخدام المياه العادمة المعالجة	قطاع الحكم المحلي وزارة الصحة وزارة الزراعة مؤسسات المجتمع المدني وزارة المالية القطاع الخاص				سلطة المياه
26	وضع وتنفيذ تعليمات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية: وضع تعليمات لتنظيم معالجة المياه العادمة الصناعية وضمان تنفيذها بالتعاون مع كافة المؤسسات ذات العلاقة	سلطة جودة البيئة وزارة الأقتصاد الوطني سلطة المياه وزارة الصحة قطاع الحكم المحلي القطاع الخاص	15000	10000	10000	35000
27	وضع خطة لانشاء محطات المعالجة الصغيرة والمنزلية: تنفيذ عدد من المشاريع النموذجية في عدد من المحافظات وخاصة في الريف لمعالجة المياه العادمة لا سيما الرمادية	مؤسسات المجتمع المدني سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي سلطة المياه وزارة الصحة الجامعات ومراكز البحث	5000	5000	5000	15000
المجموع (3)			401300	487450	1387450	2276200
4. تأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل						
28	عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي: اجراء مسح ميداني للتنوع الحيوي وتحديد لجميع االصناف النباتية والحيوانية وحصر الأصناف المهددة بالانقراض وتلك النادرة وعمل قاعدة بيانات	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث	1000	1000	1000	3000
29	وضع خطة لحماية التنوع الحيوي والمحافظة على الأنواع والأصناف المهددة	سلطة جودة البيئة	5000	10000	10000	25000

	بالانقراض: اعداد وتطوير خطة لحماية الاصناف المهددة والنادرة واعادة توطينيها وتنفيذها	وزارة الزراعة مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث				
30	اعداد خطط لتنظيم وادارة المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية والساحل وتطويرها: عمل مسح ميداني للمحميات الطبيعية وتقييمها واعداد الخطط اللازمة لادارتها وحمايتها ، وعمل خطة لادارة المتنزهات الوطنية وخطة لادارة الساحل وتطويرها من خلال توفير الأمكانيات المادية والفنية واللوجستية اللازمة	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة مصلحة مياه الساحل سلطة المياه مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث	2000	4000	4000	10000
31	تنفيذ مشروع حماية وتطوير الاراضي الرطبة: اعداد خطة عمل وتنفيذها لحماية وتطوير المناطق الرطبة واعادة تأهيلها	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه وزارة الداخلية مؤسسات المجتمع المدني	1000	2000	2000	5000
32	اعداد نظام للسلامة الحيوية:	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة وزارة الصحة وزارة الاقتصاد الوطني الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	200	100	-	300
المجموع (4)			9200	17100	17000	43300
5. حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري						
33	وضع نظام وخطة عمل لحماية و تحسين المشهد الجمالي: اعداد خطة عمل ونظام لتحسين المشهد الجمالي وحمايته من خلال الحد من التعديات التي تهدد المشهد الجمالي مثل التلوث الناتج عن النفايات العشوائية ونفايات الردم	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة قطاع الحكم المحلي	5000	5000	5000	15000

	والإطارات وغيرها، وإعادة تأهيل مناطق الكسارات المهجورة باستخدامها لأغراض مناسبة و/أو تحويلها لتصبح مناطق خضراء أو حدائق عامة.	وزارة الداخلية وزارة الاقتصاد الوطني القطاع الخاص وزارة السياحة				
34	صيانة وتأهيل مواقع التراث الطبيعي والثقافي: وضع الخطط اللازمة لحماية وصيانة وتاهيل المواقع الأثرية ومواقع التراث الطبيعي والثقافي، وتنفيذها	وزارة السياحة والاثار سلطة جودة البيئة وزارة الثقافة قطاع الحكم المحلي مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص	2000	10000	10000	22000
35	وضع خطة لتطوير وتشجيع السياحة البيئية: تطوير خطة من أجل تطوير السياحة البيئية واعداد البنية التحتية والمتطلبات اللازمة لذلك	وزارة السياحة والآثار سلطة جودة البيئة وزارة الاعلام وزارة الاشغال العامة وزارة الداخلية القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	300	300	300	900
المجموع (5)			7300	15300	15300	37900
6. تنظيم استغلال المصادر الطبيعية المتاحة						
36	اعداد خطط وتعليمات لاستغلال المصادر الطبيعية: اعداد الخطط الاستراتيجية اللازمة لاستغلال المصادر الطبيعية المتاحة مثل الغاز الطبيعي والحجر والرمال	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة وزارة الاقتصاد الوطني سلطة الطاقة وزارة المالية	300	300	200	800

		القطاع الخاص			
المجموع (6)		300	300	200	800
7. تنظيم استعمالات الاراضي					
37	عمل مخطط وطني لتحديد انماط استخدامات الاراضي: عمل مخطط لاستعمالات الأراضي القائمة وتطوير مخطط لتحديد أنماط استعمالات الأراضي	وزارة التخطيط والتنمية الادارية سلطة جودة البيئة وزارة الحكم المحلي سلطة الاراضي وزارة الزراعة وزارة الاشغال العامة وزارة المواصلات سلطة المياه	1000	1000	1000	3000
المجموع (7)		1000	1000	1000	3000
8. تعزيز القدرات للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية					
38	اعداد خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات: اعداد خطة وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والكوارث الطبيعية واعداد نظام لذلك يحدد الاجراءات المطلوبة والأدوار والمسؤوليات لكل من المؤسسات ذات العلاقة	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه وزارة الداخلية وزارة الصحة وزارة الاقتصاد الوطني قطاع الحكم المحلي وزارة الاشغال العامة الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	150	150	200	500
39	اعداد خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة ونفاياتها وتسرب منتجات النفط:	سلطة جودة البيئة	200	300	200	700

	اعداد خطة للتعامل مع حوادث المواد والنفايات الخطرة وتسرب منتجات النفط وتحديد الاحتياجات البشرية واللوجستسة والفنية اللازمة لذلك واعداد نظام يحدد الأدوار والمسؤوليات للمؤسسات ذات العلاقة	وزارة الداخلية وزارة الصحة وزارة النقل والمواصلات وزارة الاشغال العامة وزارة المالية مؤسسات المجتمع المدني وزارة العمل وزارة الاقتصاد الوطني				
40	إنشاء وتجهيز وتدريب هيئة طوارئ بيئية لتتعامل مع الكوارث البيئية وانعكاساتها: انشاء وتجهيز وتشغيل جسم وطني يعنى بالطواريء البيئة والطبيعية وانعكاساتها	سلطة جودة البيئة وزارة الداخلية وزارة الصحة وزارة الأشغال العامة قطاع الحكم المحلي مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص الجامعات ومراكز البحث	5000	5000	5000	15000
المجموع (8)			5350	5450	5400	16200
9. تعزيز اجراءات التكيف مع التغير المناخي						
41	استخدام انماط واساليب زراعية قادرة على التكيف مع اثار التغير المناخي: دعم استخدام وانتشار الاساليب والانماط الزراعية القادرة على التكيف مع آثار التغير المناخي، حيث يتمثل ذلك في نوع المنتوجات والمزروعات وكذلك اساليب الري ونقل وتوزيع المياه وغيرها	وزارة الزراعة سلطة جودة البيئةسلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث	1000	1000	1000	3000
42	تنفيذ برامج لتطوير انظمة الحصاد المائي:	وزارة الزراعة سلطة جودة البيئة	10000	10000	10000	30000

	تطوير أنظمة الحصاد المائي وتعزيز استعمالها وانتشارها وخاصة في المناطق المنحدرة ودعم استخداماتها	سلطة المياه مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص				
43	تنفيذ برامج لرفع الوعي بشأن التكيف مع التغير المناخي: تنظيم حملات التوعية وذلك لفئات المجتمع المختلفة من أجل رفع الوعي البيئي حول اثار التغير المناخي من أجل امكان التكيف مع ذلك التغير	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الاعلام وزارة الاقتصاد الوطني القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	300	300	300	900
44	توسيع نطاق استخدام مصادر المياه البديلة وغير التقليدية: توسيع نطاق استخدام المياه العادمة المعالجة من محطات معالجة المياه العادمة لا سيما في الأغراض الزراعية	سلطة المياه وزارة الزراعة سلطة جودة البيئة القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	300000	500000	600000	1400000 حسب تقدير سلطة المياه (تحلية في الضفة ومياه معالجة للزراعة)
المجموع (9)			311300	511300	611300	1433900
10. مكافحة التصحر						
45	ايجاد استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر والية تمويل: تطوير استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر وكذلك الية تمويل لتلك الاستراتيجية	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	200	200	-	400

		الجامعات ومراكز البحث				
46	تنفيذ مخرجات استراتيجية مكافحة التصحر:	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	10000	10000	10000	30000
47	وضع خطة لادارة وتأهيل المراعي: اعداد خطة وطنية لتنظم ادارة المراعي وتطويرها وتأهيلها	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	300	300	-	600
48	زراعة مساحات اضافية من الأراضي لزيادة مساحة الرقعة الخضراء: تنفيذ برامج زراعة اشجار في مناطق مختلفة ومتعددة لا سيما الأراضي الحكومية وأراضي الوقف	وزارة الزراعة سلطة جودة البيئة سلطة المياه وزارة التربية والتعليم قطاع الحكم المحلي مؤسسات المجتمع المدني	15000	20000	25000	60000 حسب تقدير وزارة الزراعة
49	اعداد خطة لتأهيل واستصلاح الأراضي المعرضة للانجراف وتنفيذها: أ) اعداد خطة ب) تنفيذ برامج لاستصلاح وتأهيل الأراضي المعرضة للانجراف وذلك باستخدام السلاسل الحجرية والجدران وغيرها لحماية التربة وحجز كميات اضافية من مياه الأمطار	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	500 100000	500 100000	----- 100000	1000 300000 حسب تقدير وزارة الزراعة

المجموع (10)		126000	131000	135000	392000
11. تطوير العمل المؤسسي في قطاع البيئة					
50	مراجعة وتقييم الهياكل المؤسساتية لقطاع البيئة:	سلطة جودة البيئة وزارة الحكم المحلي وزارة الصحة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الداخلية وزارة العمل	300	300	-	600
51	تحديد الأدوار والصلاحيات لمؤسسات القطاع البيئي:	سلطة جودة البيئة وزارة الحكم المحلي وزارة الصحة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الداخلية وزارة العمل مؤسسات المجتمع المدني	200	200		400
52	بناء جسم تنفيذي لانفاذ القانون والتشريعات البيئية وتفعيل دور السلطة القضائية: إنشاء شرطة بيئية لتكون ذراع تنفيذي للقانون وتدريبها وتزويدها بما يلزم، وتدريب العاملين في السلك القضائي كالقضاة والمحاميين على القضايا البيئية	سلطة جودة البيئة وزارة العدل وزارة الداخلية مجلس القضاء الأعلى مؤسسات المجتمع المدني	500	1500	6000	8000
المجموع (11)		1000	2000	6000	9000

12. تطوير الإطار القانوني الناظم للعمل البيئي						
53	مراجعة وتحديث قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة:	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الحكم المحلي وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة العدل وزارة الداخلية المجلس التشريعي مؤسسات المجتمع المدني	500	500	500	1500
54	إصدار الأنظمة و اللوائح الخاصة بالقانون البيئي:	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الحكم المحلي وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة العدل وزارة الداخلية مجلس الوزراء مؤسسات المجتمع المدني	500	600	600	1700
55	إصدار التعليمات و الاشتراطات الفنية و المؤشرات و المقاييس والمعايير اللازمة:	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الحكم المحلي وزارة الزراعة	400	400	400	1200

		سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة العدل وزارة الداخلية مجلس الوزراء مؤسسات المجتمع المدني				
المجموع (12)			1400	1500	1500	4400
13. تعزيز قدرات المؤسسات البيئية						
56	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي لسلطة جودة البيئة والمؤسسات القطاعية: بناء قدرات موظفي سلطة جودة البيئة والموسسات القطاعية الأخرى من خلال التدريب وتوفير الاجهزة والمعدات الضرورية وكذلك زيادة عدد الكادر في سلطة جودة البيئة	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الحكم المحلي وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة السياحة وزارة الاعلام وزارة التربية والتعليم مؤسسات المجتمع المدني	3000	3000	3000	9000
57	انشاء مركز معلومات بيئي واصدار تقرير دوري عن حالة البيئة: انشاء مركز معلومات بيئي متخصص والاصدار الدوري لتقرير حالة البيئة	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي الجهاز المركزي للاحصاء وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة	15000	10000	10000	35000

		وزارة الصحة الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني				
58	انشاء مختبرات بيئية مرجعية متخصصة: انشاء مختبر مرجعي متخصص لمراقبة عناصر البيئة المختلفة	سلطة جودة البيئة الجامعات ومراكز البحث	3000	2000	2000	7000
59	انشاء نظام رصد ومراقبة لملوثات الهواء والمياه والتربة والملوثات العابرة للحدود: اعداد نظام لمراقبة وضبط الملوثات البيئية وتوفير الأمكانيات اللازمة.	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الزراعة سلطة المياه الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	1000	700	700	2400
60	عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي: اعداد دراسة لتقييم اداء مراكز البحث العلمي والأبحاث المنجزة في هذا المجال.	سلطة جودة البيئة الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	200	200	-	400
61	وضع خطة لتطوير البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في مجال البيئة: انشاء مراكز ابحاث علمية وتوفير البعثات ونقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة	سلطة جودة البيئة الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	10000	10000	10000	30000
المجموع (13)			32200	25900	25700	83800
14. تعزيز دور فلسطين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة						
62	تقييم المشاركة الفلسطينية في الاتفاقيات البيئية الدولية:	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية ممثلية فلسطين في الأمم المتحدة مجلس الوزراء	100	100	100	300

		وزارة التخطيط				
63	مواءمة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقيات البيئية:	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية مجلس الوزراء المجلس التشريعي	300	400	400	1100
64	حشد الجهود والطاقات لتمثيل فلسطين في الاتفاقيات البيئية بصفة العضوية الكاملة:	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية مجلس الوزراء المؤسسات الدولية وزارة التخطيط	300	300	300	900
65	توثيق الانتهاكات البيئية للاحتلال ومتابعتها في اطار القانون الدولي:	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الحكم المحلي الاشغال العامة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الداخلية وزارة العدل مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص	600	700	600	1900
المجموع (14)			1300	1500	1400	4200
15. تشجيع المبادرات والتعاون البيئي مع الدول والمنظمات العربية ودول الاقليم						
66	تقييم المشاركة في الاتفاقيات البيئية العربية والاقليمية وتحقيق متطلبات الأستفادة منها:	سلطة جودة البيئة	200	200	-	400

		وزارة الخارجية ممثلية فلسطين في الجامعة العربية وزارة التخطيط				
67	اجراء تقييم للمشاريع البيئية الاقليمية والعربية وزيادة حجم الاستفادة منها:	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية وزارة التخطيط	200	200	200	600
المجموع (15)			400	400	200	1000
المجموع الكلي			**1101750**	**1457250**	**2894250**	**5453250**

جدول6 : توزيع مشاركة المؤسسات المختلفة في تدخلات الإستراتيجية القطاعية للبيئة الفلسطينية

المؤسسة/الوزارة	عدد المشاركة بالتدخلات
1. سلطة جودة البيئة	67
2. مؤسسات المجتمع المدني	45
3. وزارة الزراعة	36
4. سلطة المياه	35
5. مؤسسات القطاع الخاص	33
6. الجامعات ومراكز الأبحاث	25
7. وزارة الصحة	24
8. وزارة الاقتصاد الوطني	21
9. قطاع الحكم المحلي	29
10. وزارة الداخلية	18
11. سلطة الطاقة	13
12. وزارة الأشغال العامة	9
13. وزارة المالية	9
14. وزارة التخطيط والتنمية الإدارية	6
15. وزارة التربية والتعليم العالي	7
16. وزارة الإعلام	6
17. مجلس الوزراء	4
18. وزارة الخارجية	5
19. وزارة العدل	4
20. وزارة السياحة والآثار	4
21. وزارة العمل	4
22. وزارة النقل والمواصلات	2
23. وزارة الشباب والرياضة	2
24. المجلس التشريعي	2
25. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2
26. مجلس القضاء الأعلى	1
27. سلطة الأراضي	1
28. اتحاد الصناعات	1
29. الهيئات المحلية	1
30. وزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية	1
31. مصلحة مياه الساحل	1
32. وزارة الثقافة	1
33. الجهاز المركزي للإحصاء	1

7. المتابعة والتقييم

ان متابعة تنفيذ اية استراتيجية هي ضمانة لمراقبتها وفحص مدى تحقيقها للأهداف التي حددت فيها، ولعل اعتماد عدد من المؤشرات لمراقبة مدى تحقق الأهداف هو الطريقة المثلى لذلك. ومن أجل تسهيل المراقبة تلك وتقييم مراحل التقدم فانه لا بد من أن تكون تلك المؤشرات واضحة ومحددة وقابلة للقياس ومرتبطة بزمن.

وفي سياق هذه الاستراتيجية تم وضع العديد من المؤشرات التي جاءت على نوعين؛ النوع الأول جاء مبنيا على النتائج التي ستصدر عن تنفيذ كل تدخل من التدخلات التي اعتمدت، حيث وضحت هذه المؤشرات في الملحق (ب) ازاء كل واحد من التدخلات، والتي جاءت مرتبطة مباشرة مع التدخل، والتي تساوي في عددها أو تزيد عن عدد التدخلات المعتمدة.

أما النوع الثاني من المؤشرات فهي المؤشرات غير المباشرة، والتي ليست مرتبطة تماما بالتدخلات وانما هي نتيجة غير مباشرة لتنفيذ تلك التدخلات، وهي أداة لقياس مدى التقدم في تحسين نوعية البيئة بشكل عام، ولعل من الأمثلة على تلك المؤشرات مايلي:

1. نسبة الأسر التي تتخلص من المياه العادمة بواسطة شبكات الصرف الصحي.
2. نسبة الاسر المخدومة بخدمة جمع النفايات الصلبة.
3. نسبة مساحة الأراضي الخضراء.
4. نسبة النفايات الصلبة التي يتم طمرها في مكبات صحية.
5. نسبة النفايات الصلبة التي يتم فصلها وإعادة تدويرها.
6. كمية المياه العادمة التي يتم معالجتها.
7. كمية المياه العادمة المعالجة التي يتم إعادة استخدامها.
8. نسبة السكان الحاصلين على مصدر مياه آمن.
9. نسبة تراكيز الملوثات في مصادر المياه.
10. نسبة تراكيز الانبعاثات الغازية والعوالق في الهواء المحيط.
11. كميات غاز ثاني أوكسيد الكربون المنتج لكل فرد.
12. نسبة الأصناف المهددة في التنوع الحيوي.
13. مساحة المناطق المحمية لحفظ الأصناف.

ومن الجدير بالذكر أن متابعة تنفيذ التدخلات المدرجة لقطاع البيئة خلال فترة الإستراتيجية 2011 – 2013 من خلال آلية منتظمة ضروري من أجل تعلم الدروس واستخلاص العبر والخروج بتوجهات أكثر دقة لاستخدامها في إعداد الإستراتيجيات اللاحقة (لسنوات ما بعد 2013).

ان فلسطين كغيرها من الدول ملتزمة باعلان أهداف التنمية للألفية الذي صدر في العام 2000 ليتم تحقيقها حتى 2015، ولعل البيئة وحمايتها واحدة من أهم الأهداف التي جاءت في هذا الاعلان حيث جاء ذلك في الهدف السابع **(ضمان توفر أسباب بقاء البيئة)**، حيث جاء ضمن هذا الهدف عدد من الغايات والمؤشرات[1] والتي تمثلت كما هو موضح في (جدول رقم 7):

جدول7 : الغايات والمؤشرات للهدف السابع من أهداف التنمية للألفية

الهدف 7: ضمان توفر أسباب بقاء البيئة	
الغاية	**المؤشر**
7أ: دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج	1.7 نسبة مساحة الأراضي المكسوة بالغابات

[1] الأهداف والغايات المبينة هنا جاءت على الشكل الأخير بعد التعديل الذي اعتمده الأمين العام للأمم المتحدة عليها في العام 2008).

الوطنية وتقليص هدر الموارد البيئية 7ب: الحد من خسارة التنوع البيولوجي، وتحقيق تخفيض كبير في معدل الخسارة بحلول عام 2010	2.7 نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون لكل دولار من الناتج المحلي الاجمالي 3.7 استهلاك المواد المستنفدة للأوزون 4.7 نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة 5.7 نسبة الموارد الكلية المستخدمة 6.7 نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية 7.7 نسبة الأجناس المهددة بالانقراض
7ج: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الى النصف بحلول عام 2015	8.7 نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باستمرار على مصدر محسن لمياه الشرب 9.7 نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة
7د: تحقيق تحسن ملموس في حياة 100 مليون نسمة على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020	10.7 نسبة سكان الحضر المقيمين في أحياء فقيرة

بالنظر الى هذه الغايات نجد أنها في معظمها ان لم تكن جميعها قد تم اعتمادها في التدخلات التي وضعت في هذه الاستراتيجية، مما يدعم استمرار فلسطين في تبني هذه الاهداف والسير نحو تحقيقها. وفي هذا السياق تشير المعطيات بأنه لو أتيحت الظروف السياسية الملائمة للتنمية في فلسطين لكانت من بين أفضل الدول في مجال التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية الألفية، ولكن نظرا للإجراءات الإسرائيلية العنيفة ضد الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في شهر أيلول عام 2000، والتي شملت الأرض والإنسان الفلسطيني، فقد واجهت خطط التنمية معوقات تفوق قدرة أي دولة على مواجهتها .علما بأن السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت منذ قيامها عام 1994 العمل بشكل حثيث على معالجة الوضع القائم الذي كان متدهورا بشكل كبير نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 ، وبذلت جهود كبيرة للنهوض بالمجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات كالصحة، والتعليم، ومحاربة الفقر، وتحسين البيئة والبنية التحتية وغيرها. فتم خلال فترة قصيرة وبمساعدة المجتمع الدولي إحراز تقدم ملموس في هذه المجالات، حيث تشير الإحصاءات إلى أن اتجاهات التنمية كانت إيجابية في جميع المجالات خلال فترة ما قبل عام 2000 (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009).

8. قائمة المراجع

1. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) 2003، الدراسة المكتبية عن حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية.
2. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2008، فلسطين في ارقام.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، مسح البيئة لمراكز الرعاية الصحية.
4. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009، إحصاءات البيئة المنزلية.
5. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009، أهداف التنمية للألفية – تقرير احصائي.
6. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009، مسح البيئة الاقتصادي.
7. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009، مسح البيئة المنزلي.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007، فلسطين في أرقام.
9. سلطة الطاقة الفلسطينية 2010، استراتيجية قطاع الطاقة.
10. سلطة المياه الفلسطينية 2010، الاستراتيجية القطاعية للمياه.
11. السلطة الوطنية الفلسطينية 2010، مسودة الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة.
12. معهد الابحاث التطبيقية-القدس (اريج) 2006، إدارة النفايات الصلبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
13. الموقع الالكتروني لمرفق البيئة العالمي، 2010.
14. وزارة الزراعة 2010، استراتيجية القطاع الزراعي.
15. وزارة شؤون البيئة 1999، قانون رقم (7) بشأن البيئة.
16. وزارة شؤون البيئة 2001، الإستراتيجية البيئية الفلسطينية.

1. Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ), 2007. Status of the Environment in the Occupied Palestinian Territory.
2. Environment Quality Authority (EQA), 2001. Gaza Coastal and Marine Environmental Protection and Management Action Plan.
3. Environment Quality Authority (EQA), 2008. Third National Report on Biodiversity.
4. Palestinian Water Authority, 2000. Water Sector Strategic Planning Study.
5. United Nation Development Program (UNDP), 2009. Climate Change Adaptation Strategy for the Occupied Palestinian Territories.
6. United Nation Environmental Program (UNEP), 2003. Desk Study on the Environment in the Occupied Palestinian Territories.
7. World Bank, 2007.Red Sea – Dead Sea Water Conveyance Concept Feasibility Study and Environmental and Social Assessment Information Note.

9. الملاحق

1. نماذج ملخصات السياسات (ملحق أ)
2. نماذج تنفيذ السياسات (ملحق ب)
3. سجل التشاور (ملحق ج)

ملحق (أ): نموذج ملخص السياسات

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	ضبط مصادر تلوث البيئة المختلفة
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، سلطة المياه، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلي، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد الوطني ، وزارة النقل والمواصلات، سلطة الطاقة، وزارة الأتصالات، وزارة الأشغال العامة، وزارة العمل، وزارة المالية، مؤسسات المجتمع المدني، الجامعات ومراكز البحث، القطاع الخاص.
التوجه المقترح للسياسة:	تفعيل انظمة المراقبة واتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط وتقليل الملوثات الى البيئة من مصادرها المختلفة
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	• المياه الجوفية رغم محدوديتها تعتبر المصدر الرئيسي للاستعمالات المنزلية والزراعية وهي تتعرض للتلوث بشكل مستمر ومتصاعد نتيجة للضخ غير المنظم وتسرب المياه العادمة غير المعالجة اليها. • وجود العديد من المنشات الصناعية التي لا تلتزم بالمعايير البيئية وتتسبب بتلوث الهواء والتربة. • ممارسات الاحتلال ومخلفات المستوطنات القائمة تفاقم مشاكل تلوث البيئة بشكل شديد • التعديات المتكررة من قبل المواطنين على عناصر البيئة المختلفة
الهدف الاستراتيجي:	بيئة فلسطينية نظيفة وآمنة وخالية من التلوث
مؤشر النتائج القطاعية:	• تراكيز الملوثات الكيميائية والحيوية الرئيسية في المياه الجوفية • تركيز الانبعاثات الغازية الأساسية ($pb, O_3, Sox, NOx, CO, CO_2$) والمواد العالقة المسببة لتلوث الهواء (PM) • مستوى الضجيج والاشعاع من المنشآت والمصادر المختلفة • نسبة الطاقة النظيفة المستهلكة من مجمل الاستهلاك العام للطاقة • عدد المواقع الملوثة التي تم معالجتها أو إعادة تأهيلها
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	

برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	تحديث وتطوير الإطار القانوني من خلال تطبيق الانظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر البيئية
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: • برنامج ادارة المياه والمياه العادمة: يعتبر منع حدوث التلوث ركنا اساسيا في ادارة المصادر المائية • تحسين نوعية الصحة: من خلال توفير مياه صالحة لكافة الاستخدامات • حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون
الوثائق السياساتية الأخرى	ان رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه وتاهيل الاراضي الزراعية الملوثة هما من التدخلات المدرجة في خطة الانعاش المبكر واعادة اعمار غزة.

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2008 و2010:	ان سياسة منع وضبط التلوث منصوص عليها في استراتيجية البيئة الفاسطينية المعدة عام 2000 غير أن الظروف السابقة لم تتح المجال أمام التطبيق الفعلي لها.

الآثار التي تخلفها السياسة:	مع أن تطبيق هذه السياسة يضع بعض الأعباء المالية على الحكومة إلا أن نتائجها على المدى الطويل تسهم في تحسين الوضع الصحي والبيئي وبالتالي الاقتصادي والاجتماعي لكافة فئات المجتمع .

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تعزيز السلوك المرتبط بالحفاظ على البيئة ورفع مستوى الوعي البيئي العام
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، سلطة المياه، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلي، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد الوطني ، وزارة النقل والمواصلات، سلطة الطاقة، وزارة الأتصالات، وزارة الأشغال العامة، وزارة العمل، وزارة المالية، وزارة الرياضة والشباب، وزارة التربية والتعليم، مؤسسات المجتمع المدني، الجامعات ومراكز البحث، القطاع الخاص
التوجه المقترح للسياسة:	تغيير انماط السلوك لدى المجتمع في التعامل مع البيئة
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	• الحاجة إلى مجتمع مشارك بشكل فعال في الأمور البيئية. • قلة تعزيز السلوك الايجابي المرتبط بالحفاظ على البيئة • الحاجة إلى رفع المستوى العام للوعي البيئي • عدم شمولية المنهاج المدرسي لمفاهيم التعليم البيئي • ممارسات البيئية الخاطئة لبعض الأفراد • ضعف اهتمام الاعلام بموضوع البيئة
الهدف الاستراتيجي:	بيئة فلسطينية نظيفة وآمنة وخالية من التلوث
مؤشر النتائج القطاعية:	• نسبة المدارس التي تقام فيها حملات توعية وندوات بيئية • نسبة المدارس التي أصبح فيها نادي بيئي. • نسبة الاعلاميين ووسائل الإعلام التي تتناول قضايا البيئة. • عدد المنشآت الصناعية التي تستهدفها حملات توعية. • عدد المناهج البيئة التي تدرس في المراحل التعليمية المختلفة
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني، تحقيق التنمية البشرية.

برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر البيئية ونشر الوعي حول الآثار البيئية المختلفة
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: • إدارة النفايات الصلبة : توسيع وتحسين جودة الخدمة المقدمة • برنامج إدارة المياه والمياه العادمة: منع حدوث التلوث هو ركن أساسي من إدارة المصادر المائية • تحسين نوعية الصحة: من خلال توفير مياه صالحة لكافة الاستخدامات
الوثائق السياساتية الأخرى	إن تغيير أنماط السلوك لدى المجتمع يخدم الصحة العامة ضمن خطة الإنعاش المبكر

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2008 و2010:	إن سياسة التوعية البيئية مرتبطة ارتباط واسع مع المواضيع البيئية المدرجة في إستراتيجية البيئة الفلسطينية وعلى الرغم من ذلك لم يصل موضوع التوعية البيئية إلى المستوى المرجو ضمن الإستراتيجية السابقة لهذا يجب تطوير نظام التوعية والاعلام البيئي بحيث يأخذ بعين الاعتبار مختلف القطاعات المستهدفة والاستفادة بأكبر شكل ممكن

الآثار التي تخلفها السياسة:	مع أن تطبيق هذه السياسة يضع بعض الأعباء المالية على الحكومة إلا أن نتائجها على المدى الطويل تسهم في تحسين الوضع الصحي والبيئي وبالتالي الاقتصادي والاجتماعي لكافة فئات المجتمع.

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تحسين نظم إدارة النفايات السائلة والصلبة والخطرة
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة ، سلطة المياه، وزارة الحكم المحلي ، وزارة المالية، مؤسسات المجتمع المدني
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الحكم المحلي، سلطة المياه، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد الوطني، الجامعات ومراكز البحث ، مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وزارة التخطيط، وزارة المالية، منظمات الأمم المتحدة، وزارة الاشغال العامة، سلطة الطاقة.
التوجه المقترح للسياسة:	توسيع وتحسين جودة الخدمة المقدمة وادارة امنة للنفايات ككل وحماية البيئة
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	• ضعف البنية التحتية في مجال إدارة النفايات • الأثر المباشر للنفايات على الصحة العامة والبيئة • ممارسات الاحتلال والمستوطنات ومخلفات العدوان المتكرر
الهدف الاستراتيجي:	بيئة فلسطينية نظيفة وآمنة وخالية من التلوث
مؤشر النتائج القطاعية:	• نسبة الأسر التي تتخلص من المياه العادمة بواسطة شبكات الصرف الصحي • نسبة السكان المرتبطين بمعامل معالجة للمياه العادمة • نسبة النفايات الصلبة التي يتم ردمها في مكبات صحية • نسبة النفايات الصلبة التي يتم فصلها وإعادة تدويرها • كمية المياه العادمة التي يتم معالجتها كمية المياه العادمة التي يتم إعادة استخدامها نسبة المنشآت الصناعية التي تتضمن وحدة أولية لمعالجة المياه العادمة نسبة الأسر المخدومة بخدمة جمع النفايات الصلبة نسبة الأسر التي تتعرض لمستويات معينة من الضجيج والإشعاع • عدد المكبات التي تحتوي على نظام معالجة لغازات النفايات الصلبة.

الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني
برنامج الحكومة الثالثة عشرة	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني، تحقيق التنمية البشرية.

تطوير المؤسسات وتنميتها	
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: • إدارة النفايات الصلبة: السياسة المقترحة تتفق مع هذا البرنامج • برنامج إدارة المياه والمياه العادمة: إن تحسين نظم إدارة المياه العادمة هو ركن أساسي من إدارة المصادر المائية وحماية البيئة • تحسين نوعية الصحة: من خلال توفير مياه صالحة لكافة الاستخدامات • حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون
الوثائق السياساتية الأخرى	إن رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه وإزالة النفايات الصلبة العشوائية وإزالة الردم وبقايا الاسبست والتعامل معها وإزالة مخلفات الحرب وإدارة النفايات الطبية هي من التدخلات المدرجة في خطة الإنعاش المبكر وإعادة اعمار غزة.

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2008 و2010:	رغم وجود بعض التدخلات المنفذة في مجال النفايات الصلبة (مكب زهرة الفنجان) وبعض دراسات الجدوى وتقييم الأثر البيئي لإنشاء مكبات جديدة لخدمة منطقتي الوسط والجنوب إلا أن معدل الإنجاز لا يرقى للمستوى المطلوب

الآثار التي تخلفها السياسة:	إن الاستثمار في مجال البنية التحتية الخاصة بإدارة النفايات الصلبة والسائلة يسهم في تحسين الوضع الصحي والبيئي وبالتالي الاقتصادي والاجتماعي لكافة فئات المجتمع.

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الزراعة ، الجامعات ومراكز البحث ومؤسسات المجتمع المدني
التوجه المقترح للسياسة:	تأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	• اختفاء الكثير من الأنواع والأصناف النباتية من الإعشاب والشجيرات الغابية والرعوية والحيوانية وتدهور الغطاء النباتي • كثرة التعديات على المحميات الطبيعة و الساحل والبيئة البحرية. • فقدان الكثير من المواقع الحضارية والتراثية الهامة.
الهدف الاستراتيجي:	البيئة الطبيعية والتراث الحضاري مصانان ومحافظ عليهما
مؤشر النتائج القطاعية:	• عدد / مساحة المحميات الطبيعية التي تم تأهيلها • عدد المحميات الجديدة المعلنة • عدد الأصناف النباتية والحيوانية التي تم حفظها. • عدد المواقع التاريخية التي تم تأهيلها. • عدد مقالع الرمال او الكسارات التي تم تأهيلها.

الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر الطبيعية.
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: • برنامج إدارة المياه والمياه العادمة: منع حدوث التلوث هو ركن أساسي من إدارة المصادر المائية • إدارة النفايات الصلبة

	• حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون
الوثائق السياساتية الأخرى	إن رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه وتأهيل الأراضي الزراعية الملوثة هما من التدخلات المدرجة في خطة الإنعاش المبكر واعادة اعمار غزة.

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2008 و 2010:	ان سياسة منع وضبط التلوث منصوص عليها في استراتيجية البيئة الفاسطينية المعدة عام 2000 غير أن الظروف السبقة لم تتح المجال أمام التطبيق الفعلي لها.

الآثار التي تخلفها السياسة:	مع أن تطبيق هذه السياسة يضع بعض الأعباء المالية على الحكومة إلا أن نتائجها على المدى الطويل تسهم في خلق بيئة طبيعية وتاريخية مصانة ونظيفة. كذلك سوف يسهم في توفير فرص عمل ومصدر دخل اضافي من خلال السياحة.

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة، وزارة السياحة والاثار
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الزراعة، قطاع الحكم المحلي، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد الوطني، القطاع الخاص و وزارة السياحة والاثار.
التوجه المقترح للسياسة:	حماية التراث الحضاري والمشهد الجمالي وتشجيع السياحة البيئية
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	• التعديات على المواقع الأثرية وفقدان الكثير منها. • النشاطات الإنسانية المختلفة التي أدت إلى تشوه المشهد الجمالي. • الممارسات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية.
الهدف الاستراتيجي:	البيئة الطبيعية والتراث الحضاري مصانان ومحافظ عليهما
مؤشر النتائج القطاعية:	عدد المواقع التاريخية التي تم تأهيلها. عدد المنشات السياحية التي تم تشييدها أو تأهيلها. عدد التعديات و/أو القضايا التي تم التعامل معها.

الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني.
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر الطبيعية.
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: • برنامج إدارة النفايات الصلبة والسائلة: سوف يساهم بشكل فعال في تحسين المشهد الجمالي. • حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون
الوثائق السياساتية الأخرى	إزالة النفايات الصلبة العشوائية تأهيل الأراضي الزراعية الملوثة إزالة مخلفات الحرب ورفع القدرات.

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2008 و 2010:	إن سياسة منع وضبط التلوث منصوص عليها في إستراتيجية البيئة الفلسطينية المعدة عام 2000 غير أن الظروف السابقة لم تتح المجال أمام التطبيق الفعلي لها.

الآثار التي تخلفها السياسة:	مع أن تطبيق هذه السياسة يضع بعض الأعباء المالية على الحكومة إلا أن نتائجها على المدى الطويل تسهم في تشجيع السياحة البيئية وتحسين المشهد الجمالي

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تنظيم استغلال المصادر الطبيعية المتاحة
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة.
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، سلطة الطاقة، وزارة المالية والقطاع الخاص
التوجه المقترح للسياسة:	إدارة المصادر الطبيعية بطريقة مستدامة.
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	• سوء إدارة واستغلال المصادر الطبيعية. • ممارسات الاحتلال ومخلفات العدوان.
الهدف الاستراتيجي:	المصادر الطبيعية مدارة بطريقة مستدامة
مؤشر النتائج القطاعية:	• عدد مقالع الحجر التي حصلت ترخيص. • عدد مقالع الرمل التي حصلت ترخيص. • كمية الرمال والأحجار المستخرجة سنويا. • كمية الأملاح المستخرجة سنويا من البحر الميت.

الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر الطبيعية.
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: • إدارة النفايات الصلبة: السياسة المقترحة تتفق مع هذا البرنامج • برنامج إدارة المياه والمياه العادمة: إن تحسين نظم إدارة المياه العادمة هو ركن أساسي في استدامة المصادر الطبيعية • تحسين نوعية الصحة: من خلال توفير الظروف الصحية لجميع ذوي العلاقة مع المصادر الطبيعية • حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون

الوثائق السياساتية الأخرى	• تأهيل الأراضي الزراعية الملوثة. • إزالة النفايات الصلبة العشوائية. • حماية الصحة العامة. • رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه.

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2008 و2010:	رغم بعض التدخلات المنفذة في مجال النفايات الصلبة (مكب زهرة الفنجان) وبعض دراسات الجدوى وتقييم الأثر البيئي لإنشاء مكبات جديدة لخدمة منطقتي الوسط والجنوب إلا أن معدل الإنجاز لا يرقى للمستوى المطلوب

الآثار التي تخلفها السياسة:	إن الإدارة الفعالة للمصادر الطبيعية سوف تساهم في استدامتها بشكل فعال وتنمية الاقتصاد الوطني.

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تنظيم استعمالات الأراضي.
المؤسسة الرئيسية:	وزارة التخطيط والتنمية الادارية.
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، سلطة المياه، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلي، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، سلطة الأراضي.
التوجه المقترح للسياسة:	التخطيط السليم لاستعمالات الأراضي
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	• غياب سياسة استعمالات الأراضي. • التعديات والاستخدام العشوائي للأراضي.
الهدف الاستراتيجي:	المصادر الطبيعية مدارة بطريقة مستدامة
مؤشر النتائج القطاعية:	• نسبة الأراضي الخاضعة لسياسة استعمالات الأراضي. • مساحة الأراضي المخصصة لكل من الاستخدامات المختلفة.

الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر الطبيعية
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: • ادارة النفايات الصلبة: السياسة المقترحة تتفق مع هذا البرنامج • برنامج ادارة المياه والمياه العادمة: إن تحسين نظم إدارة المياه العادمة هو ركن اساسي في استدامة المصادر الطبيعية • تحسين نوعية الصحة: من خلال توفير الظروف الصحية لجميع ذوي العلاقة مع المصادر الطبيعية • حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون
الوثائق السياساتية الأخرى	• تاهيل الاراضي الزراعية الملوثة • ازالة النفايات الصلبة العشوائية

	• حماية الصحة العامة • رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2008 و2010:	رغم بعض التدخلات المنفذة في مجال النفايات الصلبة (مكب زهرة الفنجان) وبعض دراسات الجدوى وتقييم الأثر البيئي لإنشاء مكبات جديدة لخدمة منطقتي الوسط والجنوب إلا أن معدل الإنجاز لا يرقى للمستوى المطلوب

الآثار التي تخلفها السياسة:	ان الادارة الفعالة للمصادر الطبيعية سوف تساهم في استدامتها بشكل فعال وتنمية الاقتصاد الوطني

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تعزيز القدرات للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الزراعة، سلطة المياه، وزارة الداخلية، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد الوطني ، قطاع الحكم المحلي، وزارة الأشغال العامة، الجامعات ومراكز البحث ومؤسسات المجتمع المدني.
التوجه المقترح للسياسة:	وضع وتفعيل الخطط الوطنية للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	• غياب و ضعف الخطط الوطنية للتعامل مع الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ. • البنية التحتية المتوفرة غير مؤهلة لمواجه الكوارث الطبيعية. • ارتفاع تكاليف الاضرار الناتجة عن الكوارث والظروف الاقتصادية الصعبة.
الهدف الاستراتيجي:	كافة الإجراءات اللازمة للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي ولمكافحة التصحر ولمواجهة الكوارث الطبيعية متخذة.
مؤشر النتائج القطاعية:	• عدد الخطط الوطنية الجاهزة للتعامل مع حالات الكوارث. • وجود المعايير الخاصة بالمنشات المقاومة للكوارث. • كمية ونوعية الطواقم الفنية والطبية والمعدات الأزمة للتعامل مع الكوارث.

الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني.
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر الطبيعية.
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: • برنامج إدارة المياه والمياه العادمة و منع حدوث التلوث . • تحسين نوعية الصحة: من خلال توفير الخدمات الصحية لجميع المتضررين. • حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون
الوثائق السياساتية الأخرى	إن رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه وتأهيل الأراضي الزراعية الملوثة هما من

	التدخلات المدرجة في خطة الإنعاش المبكر وإعادة اعمار غزة.

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2008 و 2010:	إن سياسة منع وضبط التلوث منصوص عليها في إستراتيجية البيئة الفلسطينية المعدة عام 2000 غير أن الظروف السابقة لم تتح المجال أمام التطبيق الفعلي لها.

الآثار التي تخلفها السياسة:	أن تطبيق هذه السياسة سوف يساهم في التقليل من الآثار المترتبة على حدوث الكوارث الطبيعية.

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تعزيز إجراءات التكيف مع التغير المناخي
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الزراعة، سلطة المياه، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحث.
التوجه المقترح للسياسة:	دعم وتفعيل أنظمة الحصاد المائي وتطوير أنظمة الزراعة واستخدام مصادر مياه غير تقليدية.
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	• محدودية مصادر المياه المتوفرة • تراجع في كمية الأمطار. • تراجع الإنتاج الزراعي وزيادة الفقر.
الهدف الاستراتيجي:	كافة الإجراءات اللازمة للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي ولمكافحة التصحر ولمواجهة الكوارث الطبيعية متخذه
مؤشر النتائج القطاعية:	• كمية المياه التي جمعت من خلال أنظمة الحصاد المائي المختلفة. • الزيادة في كمية الإنتاج الزراعي. • نسبة التراجع في معدلات الفقر.

الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر المائية
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: • برنامج إدارة المياه والمياه العادمة: سوف يساهم في التقليل من أثار التغيرات المناخية • تحسين نوعية الصحة • حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون
الوثائق السياساتية الأخرى	إن رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه وتأهيل الأراضي الزراعية الملوثة هما من التدخلات المدرجة في خطة الإنعاش المبكر وإعادة اعمار غزة.

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2008 و2010:	تأهيل الأراضي الزراعية الملوثة. حماية الصحة العامة. رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه.

الآثار التي تخلفها السياسة:	أن تطبيق هذه السياسة سوف يساهم في التقليل من الآثار المترتبة عن التغيرات المناخية خاصة في مجالي المياه والزراعة إضافة إلى التقليل من معدلات الفقر

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	مكافحة التصحر
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة ، وزارة الزراعة، سلطة المياه، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحث
التوجه المقترح للسياسة:	إعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة التصحر
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	• تدهور وانجراف التربة. • تدهور وتراجع الغطاء النباتي. • التغيرات المناخية.
الهدف الاستراتيجي:	كافة الإجراءات اللازمة للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي ولمكافحة التصحر ولمواجهة الكوارث الطبيعية متخذه
مؤشر النتائج القطاعية:	• مساحة الأراضي التي تم تخضيرها. • مساحة الاراضي التي تم تاهيلها. • مساحة المراعي التي تم إدارتها وتأهيلها.

الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر المائية
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: • برنامج ادارة المياه والمياه العادمة • ادارة النفايات الصلبة. • تحسين نوعية الصحة. • حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون
الوثائق السياساتية الأخرى	• رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه. • تاهيل الاراضي الزراعية الملوثة.

	• ازالة النفايات الصلبة العشوائية. • حماية الصحة العامة.

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2008 و2010:	ان سياسة منع وضبط التلوث منصوص عليها في استراتيجية البيئة الفاسطينية المعدة عام 2000 غير أن الظروف السابقة لم تتح المجال أمام التطبيق الفعلي لها.

الآثار التي تخلفها السياسة:	ان تنفيذ هذه السياسة سوف يعمل على الحد من مكافحة التصحر وبالتالي زيادة الإنتاجية ومنع تدهور التربة.

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تطوير العمل المؤسسي في قطاع البيئة
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، سلطة المياه، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلي، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد الوطني ،وزارة العدل، المجلس التشريعي ومؤسسات المجتمع المدني
التوجه المقترح للسياسة:	تفعيل العمل المؤسسي والتكامل بين مختلف مؤسسات القطاع
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	• تشابك الصلاحيات والمسؤوليات بين مؤسسات القطاع • ضعف القدرات الرقابية لدى المؤسسات
الهدف الاستراتيجي:	الإطار المؤسسي والقانوني البيئي قوي وفاعل ويعمل بشكل متكامل ومتناسق
مؤشر النتائج القطاعية:	• عدد القضايا في قطاع البيئة التي يتم فيها الاحتكام الى القوانين ذات العلاقة
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تعزيز مبادئ وآليات الحكم الرشيد
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	تعديل نظم العمل والهيكلية التنظيمية للحكومة
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: • حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة والتكامل بين المؤسسات وخفض الازدواجية والتداخل
الوثائق السياساتية الأخرى	
الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2008 و2010:	شهدت الفترة الماضية تحسنا في الأداء المؤسساتي الحكومي إلا ان هناك العديد من القضايا التي لا تزال موضع خلاف وتنازع وبحاجة الى توضيح الأدوار والمسؤوليات فيها
الآثار التي تخلفها السياسة:	أن تطبيق هذه السياسة يضع النقاط على الحروف لتعزيز الأداء المؤسساتي لمؤسسات السلطة ويسهم في تحسين الرضى العام بخصوص ادائها

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تطوير الإطار القانوني الناظم للعمل البيئي
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، سلطة المياه، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلي، وزارة العدل، المجلس التشريعي، مؤسسات المجتمع المدني
التوجه المقترح للسياسة:	اجراء مراجعة شاملة للقوانين المرتبطة بالقطاع واستكمال اصدار التشريعات والانظمة المتصلة بها
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	• نقص التشريعات والانظمة والمقاييس لمختلف نواحي القطاع • بروز بعض التناقض بين القوانين السارية • الحاجة الى تطوير القوانين بما يراعي التطورات التي حدثت في القطاع
الهدف الاستراتيجي:	الإطار المؤسسي والقانوني البيئي قوي وفاعل ويعمل بشكل متكامل ومتناسق
مؤشر النتائج القطاعية:	• عدد القوانين التي تمت مراجعتها • عدد التشريعات والانظمة التي تم اعدادها واقرارها

الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني تعزيز مبادئ وآليات الحكم الرشيد
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الانظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على البيئة
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: • برنامج ادارة المياه والمياه العادمة: من ناحية ايجاد التشريعات التي تمنع التلوث • تحسين نوعية الصحة: • حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية التشريع والرقابة وسيادة القانون
الوثائق السياساتية الأخرى	

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2008 و2010:	تقوم سلطة جودة البيئة بتحضير أنظمة خاصة بمصانع الحجلر والرخام، وتعليمات اعلان وادارة المحميات الطبيعية والمتنزهات غير ان هناك العديد من الأنظمة التي لا تزال

	بحاجة الى اعداد ومراجعة

الآثار التي تخلفها السياسة:	يسهم تطبيق هذه السياسة في تحسين البيئة القانونية وسيادة القانون في القطاع البيئي

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تعزيز قدرات المؤسسات البيئية
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلي، وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة السياحة، وزارة الاعلام، وزارة التربية والتعليم، سلطة المياه، سلطة الطاقة ومؤسسات المجتمع المدني.
التوجه المقترح للسياسة:	رفع القدرات وتطوير الأداء
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	نقص الكادر الفني في سلطة جودة البيئة ضعف القدرات الرقابية لدى سلطة جودة البيئة
الهدف الاستراتيجي:	الإطار المؤسسي والقانوني البيئي قوي وفاعل ويعمل بشكل متكامل ومتناسق
مؤشر النتائج القطاعية:	• عدد البرامج التدريبية المنفذة • عدد الكوادر المتخصصة المعنية • عدد الحملات الرقابية المنفذة
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني التنمية البشرية
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	إدارة الموارد البشرية تعديل نظم العمل والهيكلية التنظيمية للحكومة
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: • حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وتحسين الأداء الحكومي
الوثائق السياساتية الأخرى	
الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2008 و2010:	تعاني سلطة جودة البيئة من قلة الكادر المتخصص بالرقابة والتفتيش
الآثار التي تخلفها السياسة:	أن نتائج تطبيق هذه السياسة على المدى الطويل تسهم في تحسين الوضع الرقابي على

	الصحة والبيئة وبالتالي تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكافة فئات المجتمع ومستوى الرضا على الأداء العام.

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تعزيز دور فلسطين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الخارجية،وزارة التخطيط ومجلس الوزراء.
التوجه المقترح للسياسة:	تفعيل مشاركة فلسطين في المحافل والمنابر الدولية في القضايا المرتبطة بالبيئة
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	• البيئة تعتبر من القضايا العالمية التي تحتاج الى جهد جماعي • فلسطين لا تتمثل بالشكل الدبلوماسي المناسب كعضو كامل في أغلب المحافل الدولية • يمكن التخفيف من آثار الاحتلال على البيئة من خلال الضغط الدولي من قبل الهيئات المختصة
الهدف الاستراتيجي:	فلسطين دولة كاملة العضوية في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن البيئة وملتزمة بها
مؤشر النتائج القطاعية:	• مستوى التمثيل الفلسطيني في المؤسسات البيئية الإقليمية والدولية • عدد الإتفاقيات الدولية التي أقرت ووقعت من قبل الحكومة الفلسطينية

الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني بناء علاقات إقليمية ودولية إيجابية إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	إدارة الموارد البشرية تعديل نظم العمل والهيكلية التنظيمية للحكومة
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة برنامج حكومة ناجعة وفعالة حيث أنه يعزز الأداء الرسمي على الصعيد الدولي
الوثائق السياساتية الأخرى	ان المشاركة الفاعلة في المنظمات البيئية الدولية سوف يزيد التركيزعلى معاناة البيئة في محافظات القطاع ويوفع مستوى التجاوب مع الاحتياجات الآنية لإنعاش القطاع بعد الحرب العدوانية الأخيرة

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2008 و 2010:	في السنوات الأخيرة تعزز التعاطف مع فلسطين نتيجة للاعتداءات والحروب التي فرضت عليها ومن الضروري استثمار هذا التعاطف والتأييد الدولي لاقامة الدولة المستقلة.

الآثار التي تخلفها السياسة:	إن تطبيق هذه السياسة يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته عن الآثار البيئية المدمرة للاحتلال ويحفز الدول على المساهمة الفاعلة في إعادة الإعمار وفي الوقت نفسه يلزم الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيق المعايير الدولية محليا

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تشجيع المبادرات والتعاون البيئي مع الدول والمنظمات العربية ودول الإقليم
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الخارجية، وزارة التخطيط وممثلية فلسطين في الجامعة العربية.
التوجه المقترح للسياسة:	تشجيع المبادرات والتعاون البيئي مع الدول العربية ودول الاقليم والمنظمات الدولية
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	• البيئة تعتبر من القضايا العالمية التي تحتاج الى جهد جماعي • امكانية الاستفادة من المبادرات المشتركة وتبادل الخبرات بين دول الاقليم
الهدف الاستراتيجي:	فلسطين دولة كاملة العضوية في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن البيئة وملتزمة بها
مؤشر النتائج القطاعية:	• عدد المبادرات المشتركة التي تنفذ سنويا
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني بناء علاقات إقليمية ودولية إيجابية
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	المشاركة النشطة في الجهود الاقليمية لحماية البيئة
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة برنامج حكومة ناجعة وفعالة حيث أنه يعزز الأداء الرسمي على الصعيد الاقليمي
الوثائق السياساتية الأخرى	ان المشاركة الفاعلة في المنظمات البيئية العربية والأقليمية سوف يزيد من فرص الاستفادة من مصادر التمويل المتاحة
الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2008 و2010:	معظم المساعدات المقدمة خلال السنوات الأخيرة كانت موجهة نحو برامج الطوارئ اكثر منها نحو التنمية المستدامة والتطوير. ومن الضروري تعزيز الاتجاه الثاني في السنوات القادمة
الآثار التي تخلفها السياسة:	إن تطبيق هذه السياسة يحسن فرص الاستفادة من المشاريع الاقليمية ويحفز الدول الغربية على المساهمة في عملية البناء والتنمية

ملحق (ب): جدول تفصيلي بالأهداف الإستراتيجية والتدخلات المقترحة لفترة الإستراتيجية القطاعية للبيئة 2011-2013

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	ضبط مصادر تلوث البيئة المختلفة	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة

مجال التنفيذ	ضع إشارة في الإطار ذي الصلة. يجب تعبئة نماذج منفصلة للإشارة إلى التدخلات المطلوبة ضمن كل فئة.

تطوير قدرات القطاع وخدماته [X] توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة [X] التخفيف من آثار الاحتلال [X] بناء مؤسسات الدولة الجديدة [X]

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- تقييم الانبعاثات من المنشات الصناعية والحد منها: اجراء مسح كامل لمواقع المحاجر والكسارات والمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظات الوطن وتحديد الاحتياجات البيئية تصويب أوضاعها ووضع الأنظمة البيئية لتنظيم القطاع	سلطة جودة البيئة وزارة الاقتصاد الوطني قطاع الحكم المحلي وزارة الداخلية إتحاد الصناعات القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
2- وضع التعليمات وتوفير الإمكانيات اللازمة لضبط الانبعاثات الغازية من عوادم المركبات: وضع التعليمات اللازمة لضبط الانبعاثات من العوادم وتوفير الأجهزة وتوفير الكوادر اللازمة وتدريبها لتطبيق التعليمات وضبط التلوث.	سلطة جودة البيئة وزارة النقل والمواصلات وزارة الداخلية المواصفات والمقاييس	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
3-وضع نظام لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة والبديلة وتنفيذ مشاريع ريادية: وضع وتنفيذ خطة وطنية للاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة البديلة في فلسطين	سلطة الطاقة سلطة جودة البيئة	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع

اضافة الى تنفيذ أربعة مشاريع نموذجية للطاقة النظيفة والبديلة في أربع محافظات من الوطن، كذلك منح التسهيلات اللازمة للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال	وزارة المالية القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث			المطلوبة واجراء الدراسات وإعداد المخططات اللازمة وتحديد الأحتياجات
4- ضبط مصادر الازعاج البيئي المختلفة: اجراء مسح لتحديد مصادر الضجيج ووضع التعليمات اللازمة لضبطه وتطوير قدرات المؤسسات ذات العلاقة فنيا ولوجستيا	سلطة جودة البيئة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الداخلية وزارة العمل وزارة الصحة القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
5- ضبط مصادر الاشعاع المؤين وغير المؤين: عمل مسح لتحديد مصادر الأشعاع وتصويب وضع المخالفين لتعليمات سلطة جودة البيئة ومتابعتهم وتطوير قدرات المؤسسات ذات العلاقة فنيا ولوجستيا	سلطة جودة البيئة وزارة الاتصالات وزارة الداخلية المواصفات والمقاييس الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
6- معالجة مواقع التلوث الساخنة: إجراء مسح لمواقع التلوث الساخنة وإجراء معالجة لعدد من المواقع حسب الأولوية وتطوير قدرات المؤسسات ذات العلاقة فنيا ولوجستيا	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الصحة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الاشغال العامة وزارة الزراعة وزارة الداخلية سلطة المياه	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة

	الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص			
7- تفعيل أنظمة مراقبة جودة الهواء والمياه والتربة: عمل مسح ميداني للملوثات الرئسية للهواء في الاماكن المفتوحة (ثاني اكسيد الكربون، أول اكسيد الكربون، أكاسيد النيتروجين والكبريت والمواد العالقة والرصاص والأوزون) في جميع محافظات الوطن وخاصة مراكز المدن والاماكن المكتظة بالحركة المرورية وفي الأماكن الصناعية باستخدام المختبر الهوائي المتنقل والأجهزة المحمولة الخاصة بالقياس. وضع نظام لإجراء فحوصات مخبرية دورية لجودة مصادر المياه. وعمل مسوحات لمواقع تلوث التربة في محافظات الوطن بالإضافة إلى تمكين وتعزيز قدرات المؤسسات المعنية.	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الزراعة سلطة المياه الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
8- ضبط مصادر تلوث المياه واعادة تأهيل الحوض الساحلي في قطاع غزة: أ) اجراء مسح ميداني لمصادر تلوث المياه وضبطها ----------	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الزراعة ----------	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
ب) واعادة تأهيل الحوض الساحلي وتوفير مصادر مياه بديلة للإستخدامات المنزلية والصناعية بما فيها محطة تحلية لمياه البحر في قطاع غزة.	سلطة المياه قطاع الحكم المحلي القطاع الخاص			
9- مراقبة جودة مياه البحر المتوسط: وضع نظام لمراقبة جودة مياه البحر وتطبيقه بإجراء فحص عينات بشكل دوري من عدة أماكن وأعماق على امتداد شاطئ قطاع غزة وعلى فترات مختلفة حسب المواصفة الفلسطينية وتعزيز بناء القدرات اللازمة لذلك.	سلطة جودة البيئة سلطة المياه وزارة الصحة وزارة الزراعة القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة

10- ضبط ومراقبة كمية ونوعية الأسمدة والمبيدات المستخدمة: اجراء مسح ورصد لانواع وكميات الأسمدة والمبيدات المستخدمة ووضع التعليمات والأنظمة لتنظيمها وادارتها	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة المالية الاقتصاد الوطني القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
1-	تقييم الانبعاثات من المنشآت الصناعية والحد منها	500	4250	4300	9050
2-	وضع التعليمات وتوفير الإمكانيات اللازمة لضبط الانبعاثات الغازية من عوادم المركبات	300	600	800	1700
3-	وضع نظام لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة والبديلة وتنفيذ مشاريع ريادية	400	1000	1000	2400
4-	ضبط مصادر الازعاج البيئي المختلفة	400	400	400	1200
5-	ضبط مصادر الاشعاع المؤين وغير المؤين	500	500	300	1300
6-	معالجة مواقع التلوث الساخنة	6000	10,000	10,000	26000
7-	تفعيل أنظمة مراقبة جودة الهواء والمياه والتربة	1000	500	500	2000
8-	ضبط مصادر تلوث المياه واعادة تأهيل الحوض الساحلي في قطاع غزة	190400	23900	665400	1191200
9-	مراقبة جودة مياه البحر المتوسط	500	500	300	1300
10-	ضبط ومراقبة كمية ونوعية الأسمدة والمبيدات المستخدمة	500	500	500	1500
الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام	الاستهداف المحدد لعام	الاستهداف المحدد لعام	

		2011	2012	2013	
1-	تقييم الانبعاثات من المنشآت الصناعية والحد منها: • مسح كامل لمواقع المحاجر والكسارات والمنشآت الصناعية منجز وقاعدة بيانات جاهزة • الاحتياجات البيئية لتصويب أوضاع المنشآت معدة • المنشآت منفذة لاحتياجات تصويب الأوضاع والتعليمات واللوائح مطبقة عليها	انجاز اجراء مسح كامل لمواقع المحاجر والكسارات والمنشآت الصناعية وإعداد قاعدة بيانات بذلك	تحديد الاحتياجات البيئية لتصويب أوضاع المنشآت	تطبيق التعليمات واللوائح على المنشآت وتصويب أوضاعها	
2-	وضع تعليمات وتوفير الإمكانيات اللازمة لضبط الانبعاثات الغازية من عوادم المركبات: • الأجهزة متوفرة في كل مراكز فحص المركبات والطواقم المشغلة لها مخصصة ومدربة بشكل جيد • التعليمات الخاصة بعوادم المركبات معدة ومقرة • التعليمات مطبقة على المركبات التجارية والشاحنات • التعليمات مطبقة على المركبات الخصوصية	الأجهزة متوفرة في كل مراكز فحص المركبات والطواقم المشغلة لها مخصصة ومدربة بشكل جيد التعليمات الخاصة بعوادم المركبات معدة ومقرة	التعليمات مطبقة على المركبات التجارية والشاحنات	التعليمات مطبقة على المركبات الخصوصية	
3-	وضع نظام لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة والبديلة وتنفيذ مشاريع ريادية:	الخطة معدة	الدراسات	المشاريع	

	• الخطة معدة ومقرة من الجهات المعنية • الدراسات والتصاميم الخاصة بالمشاريع النموذجية معدة • المشاريع النموذجية منفذة	ومقرة من الجهات المعنية	والتصاميم الخاصة بالمشاريع النموذجية معدة	النموذجية منفذة	
4-	ضبط مصادر الازعاج البيئي المختلفة: • مسح مصادر الضجيج منجز • التعليمات الخاصة بالضجيج معدة ومقرة • الاجهزة والتدريب اللازم للمؤسسات ذات العلاقة متوفر	مسح مصادر الضجيج منجز	التعليمات الخاصة بالضجيج معدة ومقرة	الاجهزة والتدريب اللازمة للمؤسسات ذات العلاقة متوفر	
5-	ضبط مصادر الاشعاع المؤين وغير المؤين: • مسح مصادر الأشعاع منجز • التعليمات الخاصة بمستويات الاشعاع معدة ومقرة • الاجهزة واحتياجات التدريب اللازمة للمؤسسات ذات العلاقة متوفرة • مصادر الاشعاع مراقبة بشكل دوري	مسح مصادر الأشعاع منجز التعليمات الخاصة بمستويات الاشعاع معدة ومقرة	الاجهزة واحتياجات التدريب اللازمة للمؤسسات ذات العلاقة متوفرة 20% من مصادر الاشعاع مراقبة	كافة مصادر الاشعاع مراقبة بشكل دوري	
6-	معالجة مواقع التلوث الساخنة: • مسح المواقع الساخنة معد • الدراسات والتصاميم والعطاءات الخاصة بمعالجة المواقع الساخنة معدة • مشاريع المعالجة تم تنفيذها	مسح المواقع الساخنة معد	الدراسات والتصاميم والعطاءات الخاصة بمعالجة المواقع الساخنة معدة	مشاريع المعالجة تم تنفيذها	

7-	تفعيل أنظمة مراقبة جودة الهواء والمياه والتربة: • أنظمة مراقبة الهواء والماء والتربة معدة • مسح مصادر التلوث الرئيسية للهواء منجز • اماكن أخذ العينات محددة بشكل واضح • تم اخذ عينات للهواء والمياه وتحليلها	أنظمة المراقبة معدة مسح مصادر التلوث الرئيسية للهواء	مسح مصادر تلوث الماء والتربة منجز. اماكن أخذ العينات محددة بشكل واضح لكل المسوحات	العينات التي أخذت حللت وصدرت النتائج	
8-	ضبط مصادر تلوث المياه واعادة تأهيل الحوض الساحلي في قطاع غزة: • مسح مصادر تلوث المياه في قطاع غزة معد • الخطط والدراسات لتأهيل الحوض الساحلي معدة • الخطوات العملية لتأهيل الحوض قد بدأت	مسح مصادر تلوث المياه في قطاع غزة معد	الخطط والدراسات لتأهيل الحوض الساحلي معدة	الخطوات العملية لتأهيل الحوض قد بدأت	
9-	مراقبة جودة مياه البحر المتوسط: • المواصفة المطلوبة متوفرة وخطة العمل منجزة • اماكن وأعماق أخذ العينات محددة بشكل واضح • العينات تؤخذ وتحلل بشكل دوري	خطة العمل منجزة. اماكن وأعماق أخذ العينات محددة بشكل واضح	العينات تؤخذ وتحلل بشكل دوري	العينات تؤخذ وتحلل بشكل دوري	
10-	ضبط ومراقبة كمية ونوعية الأسمدة والمبيدات المستخدمة: اجراء مسح ورصد لانواع وكميات الأسمدة والمبيدات المستحدمة ووضع التعليمات والأنظمة لتنظيمها وادارتها • مسح الأسمدة والمبيدات منجز	مسح الأسمدة والمبيدات الكيميائية منجز	التعليمات الخاصة بتنظيم استعمال الاسمدة والمبيدات معدة	التعليمات الخاصة بتنظيم استعمال الاسمدة والمبيدات مطبقة	

	• التعليمات الخاصة بتنظيم استعمال الاسمدة والمبيدات معدة ومقرة • التعليمات الخاصة بتنظيم استعمال الاسمدة والمبيدات مطبقة		ومقرة		

الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية	ان معظم المتطلبات اللازمة لتنفيذ التدخلات المذكورة اعلاه سوف يتم تغطيتها من خلال التمويل المقترح لتنفيذ كل تدخل، الا أن الأستمرار في تنفيذ بعض النشاطات الدورية بحاجة الى توفير بعض المصادر المالية والمفترض تأمينها من خلال الموازنة العامة	الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	ان تطبيق هذه السياسة سوف يؤدي الى ايجاد مصادر جديدة للايرادات من خلال تنفيذ سياسة تغريم المسببين للتلوث. كما ان زيادة المراقبة على مصادر التلوث يرفع نسبة جباية الرسوم الخاصة بالترخيص والموافقات أو فرض رسوم اضافية لحماية البيئة حسب ما ورد في قانون البيئة
التزامات الدول المانحة	هناك عدة التزامات من المانحين بخصوص مشاريع بنية تحتية في مجال المياه العادمة والنفايات الصلبة		

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تعزيز السلوك المرتبط بالحفاظ على البيئة ورفع مستوى الوعي البيئي العام	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته [X] توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة [X] التخفيف من آثار الاحتلال [X] بناء مؤسسات الدولة الجديدة [X]

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- انشاء النوادي البيئية: تقييم أداء الأندية البيئية القائمة وإنشاء نوادي جديدة ضمن خطة وطنية ناظمة تضمن استمراريتها واقامة شبكة معلوماتية بين النوادي البيئية، وتوفير الامكانيات اللازمة.	سلطة جودة البيئة وزارة التربية والتعليم وزارة الشباب والرياضة الهيئات المحلية مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	-
2- إستكمال دمج التعليم البيئي ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة: دمج المواضيع البيئية ضمن المناهج التعليمية للمراحل المتبقية بما فيها التعليم العالي وتطوير المناهج الحالية، توفير الكادر الوظيفي والإحتياجات اللازمة	وزارة التربية والتعليم سلطة جودة البيئة الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	-
3- تفعيل أدوات الإعلام البيئي: تأهيل وتدريب كوادر متخصصة في الإعلام البيئي، وتفعيل دور وسائل	سلطة جودة البيئة وزارة الإعلام	2011	2013	-

الإعلام المختلفة بما يخدم البيئة، ووضع برنامج أو خطة لتنظيم ذلك.	القطاع الخاص الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني			
4- تنظيم حملات التوعية البيئية لشرائح المجتمع المختلفة: تنفيذ العديد من ورش العمل والندوات البيئية، وتنظيم حملات توعية بيئية لمختلف فئات وشرائح المجتمع وتوفير ما يلزم من احتياجات فنية ولوجستية لتنفيذ هذه النشاطات، وعمل دورات تدريبية لمدربين في هذا المجال.	سلطة جودة البيئة وزارة التربية والتعليم وزارة الشباب والرياضة وزارة الاقتصاد الوطني قطاع الحكم المحلي وزارة الزراعة وزارة الاعلام سلطة المياه وزارة الاوقاف مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	-
5- انشاء مركز وطني يخدم أغراض التدريب والتعليم البيئي: بناء وتجهيز المركز وتوفير ما يلزم من كوادر بشرية مدربة ومستلزمات فنية ولوجستية واعداد خطة عمل تضمن الاستمرارية له.	سلطة جودة البيئة وزارة التربية والتعليم الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	-
6- وضع خطة لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة: اعداد واعتماد خطة وطنية لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة من خلال تخصيص جوائز وشهادات ومحفزات للمبادرات المميزة والتجارب الريادية في كافة القطاعات.	سلطة جودة البيئة وزارة التربية والتعليم وزارة المالية وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الزراعة وزارة الاعلام سلطة المياه	2011	2013	-

	مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص			

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
1-	انشاء النوادي البيئية	500	300	300	1100
2-	إستكمال دمج التعليم البيئي ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة	300	300	300	900
3-	تفعيل أدوات الاعلام البيئي	400	400	300	1100
4-	تنظيم حملات التوعية البيئية لشرائح المجتمع المختلفة	500	400	400	1300
5-	انشاء مركز وطني يخدم أغراض التدريب والتعليم البيئي	1000	1500	1500	4000
6-	وضع خطة لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة	500	500	500	1500
الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	
1-	**انشاء النوادي البيئية:** • وضعت الخطط والدراسات اللازمة لأنشاء النوادي المقترحة • شبكة معلوماتية بين النوادي البيئية عاملة وفاعلة • توفير كادر وظيفي مناسب لتلك النوادي • اندية بيئية موجودة وفاعلة	- وضع الخطط لانشاء النوادي - - توفير الكادر والمستلزمات للاندية	-انشاء النوادي -شبكة المعلومات والاتصالات عاملة	-الاندية عاملة وتؤدي عمله	
2-	**استكمال دمج التعليم البيئي ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة:** • الخطط لدمج المواضيع البيئية حددت وطورت	- تم تحديد وتطوير الخطط	- تنفيذ الخطة	- تنفيذ الخطة المطورة	

	• طبعت ووفرت المواد والمواضيع المتعلقة بالبيئة والوعي البيئي • وفر الكادر الوظيفي في مجال البيئة في المدارس والجامعات	للمواضيع البيئية -تنفيذ الخطة المطورة	المطورة وتدريب الكادر اللازم	وتدريب الكادر اللازم	
3-	**تطويرتفعيل أدوات الإعلام البيئي:** • كوادر إعلام بيئي مؤهلين • دور الإعلام مفعل ومطور لخدمة البيئة الفلسطينية	- تأهيل وتدريب عدد من الكوادر الاعلامية في مجال البيئة	تأهيل وتدريب عدد من الكوادر الاعلامية في مجال البيئة -قضايا البيئة في المجال الاعلامي مغطاة	- قضايا البيئة في المجال الاعلامي مغطاة	
4-	**تنظيم حملات التوعية البيئية لشرائح المجتمع المختلفة:** • عدد من ورشات العمل البيئية قد اقيمت • عدد من حملات توعية بيئية لطلبة المدارس والجامعات، والمنشأت الصناعية، والجمعيات النسوية قد نفذت • عدد من الدورات التدريبية في مجال البيئة قد نفذت لاستهداف قادة بيئيين ومدربين • الوسائل والأدوات التعليمية والفنية واللوجستية التي تخدم الحملات متوفرة	- الوسائل والادوات الفنية واللوجستية متوفرة - عدد من الورش قد نفذت	- عدد من الدورات التدريبية قد اقيمت -عدد من الحملات التوعوية قد نظمت	- عدد من حملات التوعية البيئية قد نفذت - عدد من الدورات التدريبية لمدربين قد نفذت	
5-	**انشاء مركز وطني يخدم أغراض التدريب والتعليم البيئي:**	- اللوائح	- تم انشاء	- تم تأهيل	

	• اللوائح والأنظمة والقوانين لعمل المركز قد وضعت • مكان لإنشاء المركز الوطني قد تم توفيره • الكوادر المطلوبة للعمل في المركز متوفرة ومدربة • كل المستلزمات التي يحتاجها المركز قد توفرت	والقوانين قد وضعت - تم انشاء المركز	المركز - المستلزمات المطلوبة للمركز قد وفرت -تم توفير الكادر وتأهيلهم	الكادر - تم تشغيل المركز	
6-	**وضع خطة لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة:** • خطة تشجيع المبادرات الصديقة للبيئة قد وضعت وأقرت • نوع وقيمة الحوافز ومصادرها قد حددت • الاعلان عن الخطة قد تم عبر وسائل الاعلام المختلفة • العمل على تشغيل الخطة قد بدأ	- الخطة المطلوبة قد اعدت وأقرت - الاعلان عن المبادرة قد تم	- نوع وقيمة الحوافز قد حدد -العمل بموجب الخطة قد بدأ	- العمل بموجب الخطة قد بدأ	

الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية		الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	
التزامات الدول المانحة	التعاون الانمائي الألماني *GTZ*/ برنامج الأمم المتحدة الانمائي *UNDP*/ وكالة التعاون الياباني *JICA*		

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تحسين نظم إدارة النفايات السائلة والصلبة والخطرة	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- توسيع نطاق خدمة جمع النفايات وخدمة الطمر الصحي للنفايات الصلبة لتشمل كافة التجمعات السكانية في محافظات الوطن: انشاء مكب طمر صحي إضافي واحد في الضفة الغربية (القدس) وتوسيع مكبات قطاع غزة، وزيادة نسبة خدمة عملية جمع النفايات الصلبة لتصبح 100%.	قطاع الحكم المحلي سلطة جودة البيئة وزارة التخطيط وزارة الزراعة وزارة المالية وزارة الصحة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني منظمات الامم المتحدة	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
2- ازالة مخلفات المباني الناتجة عن الحرب على غزة:	سلطة جودة البيئة	2011	2012	وضع تصور تفصيلي

وتشمل ازالة انقاض المباني والمنشآت المهدمة واعادة تأهيل بعض الأراضي المتضررة وإزالة الألغام والمواد غير المتفجرة، وفحص هذه المناطق للتأكد من خلوها من المواد والنفايات الخطرة	قطاع الحكم المحلي وزارة الأشغال العامة وزارة الزراعة القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني منظمات الامم المتحدة			للنشاطات والمشاريع المطلوبة
3- إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية: استكمال مسح المكبات العشوائية في كافة المناطق، واعداد خطة عمل للإغلاق أو التأهيل، وتطوير واعتماد معايير وتعليمات بيئية خاصة بذلك.	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الأشغال العامة وزارة المالية القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
4- وضع خطة لتشجيع مبادرات وأنظمة تقليل وفصل وإعادة استخدام وتدوير النفايات وجمع الغازات الناتجة عن مكبات النفايات الصلبة الصحية: وضع خطة وتعليمات خاصة بتقليل وفصل واعادة استخدام النفايات وتدويرها وجمع الغازات الناتجة عن المكبات وتنفيذ عدد من المشاريع النموذجية في عدة مواقع.	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي سلطة الطاقة وزارة الاقتصاد الوطني القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
5- وضع خطة لتشجيع مبادرات ومساهمات أو مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة والسائلة والخطرة: تطوير نظام وخطة عمل لتقديم التسهيلات وتوفير الدعم الفني واللوجستي والمالي لمؤسسات القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع في مجال ادارة النفايات الصلبة والسائلة والخطرة.	وزارة المالية سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الأقتصاد الوطني القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
6- إنشاء نظام لتداول ونقل المواد الخطرة	سلطة جودة البيئة	2011	2013	وضع تصور تفصيلي

وضع نظام لتداول وادارة المواد الخطرة	قطاع الحكم المحلي وزارة الصحة وزارة الاقتصاد الوطنيوزارة الزراعة سلطة المياه الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص			للنشاطات والمشاريع المطلوبة
7- انشاء نظام لإدارة النفايات الخطرة وضع نظام خاص لادارة النفايات الخطرة من كافة مصادرها	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الزراعة سلطة المياه الجامعات ومراكز البحث	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
8- تنفيذ توصيات استراتيجية النفايات الصلبة ومتابعتها	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي سلطة المياه وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الزراعة وزارة التخطيط والتنمية الأدارية وزارة الصحة الجامعات والمراكز العلمية مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
9- توسيع نطاق خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها	سلطة المياه	2011	2013	وضع تصور تفصيلي

وتأهيل الشبكات والمحطات الموجودة: زيادة نسبة خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة للمناطق غير المزودة بالخدمة وذلك من خلال عمل شبكات ومحطات معالجة جديدة وتأهيل شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة القائمة وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة.	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الصحة وزارة الزراعة وزارة المالية مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص			للنشاطات والمشاريع المطلوبة
10-وضع وتنفيذ تعلميات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية: وضع تعليمات لتنظيم معالجة المياه العادمة الصناعية وضمان تنفيذها بالتعاون مع كافة المؤسسات ذات العلاقة.	سلطة جودة البيئة وزارة الأقتصاد الوطني قطاع الحكم المحلي سلطة المياه وزارة الصحة القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
11-وضع خطة لإنشاء محطات المعالجة الصغيرة والمنزلية: تنفيذ عدد من المشاريع النموذجية في عدد من المحافظات وخاصة في الريف لمعالجة المياه العادمة لا سيما الرمادية.	مؤسسات المجتمع المدني سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي سلطة المياه وزارة الصحة الجامعات ومراكز البحث	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل

1-	توسيع نطاق خدمة جمع النفايات وخدمة الطمر الصحي للنفايات الصلبة لتشمل كافة التجمعات السكانية في محافظات الوطن	40000	40000	40000	120000
2-	ازالة مخلفات المباني الناتجة عن الحرب على غزة	40000	30000	30000	100000
3-	إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية	400	1000	1000	2400
4-	وضع خطة تشجيع مبادرات وأنظمة تقليل وفصل وإعادة استخدام وتدوير النفايات وجمع الغازات الناتجة عن مكبات النفايات الصلبة الصحية	300	1000	1000	2300
5-	وضع خطة لتشجيع مبادرات ومساهمات أو مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة والسائلة والخطرة	200	150	150	500
6-	إنشاء نظام لتداول ونقل المواد الخطرة	200	150	150	500
7-	انشاء نظام لإدارة النفايات الخطرة	200	150	150	500
8-	تنفيذ توصيات استراتيجية النفايات الصلبة ومتابعتها	غير محدد	غير محدد	غير محدد	---
9-	-توسيع نطاق خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها وتأهيل الشبكات والمحطات الموجودة	300000	400000	130000	2000000 حسب تقدير سلطة المياه
10-	وضع وتنفيذ تعلميات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية	15000	10000	10000	35000
11-	وضع خطة لإنشاء محطات المعالجة الصغيرة والمنزلية	5000	5000	5000	15000
الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	
1-	توسيع نطاق خدمة جمع النفايات وخدمة الطمر الصحي للنفايات الصلبة لتشمل كافة التجمعات السكانية في محافظات الوطن: • المكب الصحي لمحافظتي الخليل ورام الله قيد الانشاء • الدراسات والتصاميم لمشروع مكب محافظة القدس منجزة • الدراسات والتصاميم لمشروع توسيع مكبات قطاع غزة منجزة	- الدراسات والتصاميم لمشروع مكب محافظة القدس منجزة	- المكبين الصحيين لمحافظتي الخليل ورام الله قيد الانشاء	- نسبة خدمة جمع النفايات الصلبة تغطي 100% من التجمعات	

	• نسبة خدمة جمع النفايات الصلبة تغطي 100% من التجمعات السكانية	-الدراسات والتصاميم لمشروع توسيع مكبات قطاع غزة منجزة ومنفذة		السكانية	
-2	ازالة مخلفات المباني الناتجة عن الحرب على غزة: • انقاض المباني والمنشآت المهدمة تم ازالتها • الفحوصات المطلوبة قد انجزت • الأراضي المتضررة من العدوان تم اعادة تأهيلها	- انقاض المباني والمنشآت المهدمة تم ازالتها -الفحوصات قد انجزت	- 50% من الأراضي المتضررة من العدوان تم اعادة تأهيلها	-كافة الأراضي المتضررة من العدوان تم اعادة تأهيلها	
-3	إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية • استكمال مسح المكبات العشوائية قد انجز • معايير الاغلاق أو اعادة التأهيل قد أعدت • 60% من المكبات العشوائية الحالية أغلق أو تم إعادة تأهيلها	-المسح قد استكمل -المعايير اعدت	- الاغلاق قد نفذ	- الاغلاق قد نفذ	
-4	وضع خطة لتشجيع مبادرات و أنظمة تقليل وفصل وإعادة استخدام وتدوير النفايات وجمع الغازات الناتجة عن مكبات النفايات الصلبة الصحية: • تعليمات تقليل وفصل واعادة استخدام النفايات وتدويرها معدة • مواقع المشاريع النموذجية محددة وتصاميمها جاهزة • المشاريع النموذجية منفذة	- تعليمات تقليل وفصل واعادة استخدام النفايات وتدويرها وجمع الغازات معدة	- مواقع المشاريع النموذجية محددة وتصاميمها جاهزة	- المشاريع النموذجية منفذة	
-5	وضع خطة لتشجيع مبادرات ومساهمات أومشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات	- الخطة مجهزة	- رزمة من	-الخطة نافذة	

	الصلبة والسائلة والخطرة: • الخطة جاهزة ومقرة ومعلن عنها • احتياجات الدعم الفني للقطاع الخاص مدروسة ومحددة • رزمة من التسهيلات الموجهة للقطاع الخاص مجهزة • ممثلي القطاع الخاص المعنيين مدربين في مجال ادارة النفايات الصلبة	ومقرة ومعلن عنها -احتياجات الدعم الفني للقطاع الخاص مدروسة ومحددة	التسهيلات الموجهة للقطاع الخاص مجهزة -ممثلي القطاع الخاص المعنيين مدربين في مجال ادارة النفايات الصلبة	وجاري العمل بموجبها - عدد من شركات القطاع الخاص قد باشرو مشاريع ادارة النفايات الصلبة	
-6	إنشاء نظام لتداول ونقل المواد الخطرة: • مسح المواد الخطرة المتداولة منجز • نظام التداول معد وقابل للتطبيق • نظام التداول مطبق ويعمل به	مسح المواد الخطرة المتداولة منجز	نظام التداول معد وقابل للتطبيق	نظام التداول مطبق ويعمل به	
-7	إنشاء نظام لإدارة النفايات الخطرة: • مسح النفايات الخطرة المنتجة منجز • نظام ادارة النفايات الخطرة معد وقابل للتطبيق نظام ادارة النفايات الخطرةالتداول مطبق ويعمل به	مسح النفاياتالمواد الخطرة المنتجة منجز	نظام ادارة النفايات الخطرةالتداول معد وقابل للتطبيق	نظام ادارة النفايات الخطرةالتداول مطبق ويعمل به	
-8	تنفيذ توصيات استراتيجية النفايات الصلبة ومتابعتها • وذلك من خلال متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في استراتيجية النفايات الصلبة مع كافة المؤسسات ذات العلاقة				
-9	توسيع نطاق خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها وتأهيل الشبكات والمحطات الموجودة:	- منشاة المعالجة الغربية لمدينة	- الدراسات الخاصة بمنشاة	- منشاة المعالجة لمدينة	

	• منشاة المعالجة الغربية لمدينة نابلس قائمة وتعمل • الدراسات الخاصة بمنشاة المعالجة الشرقية لمدينة نابلس ومدينة طولكرم جاهزة • منشاة المعالجة لمدينة جنين مؤهلة وتعمل بكامل طاقتها • محطات قائمة وغير كفؤة مصانة ومطورة • أطوال جديدة لشبكات الجمع لمياه الصرف الصحي منفذة • كميات اضافية من المياه العادمة المعالجة أعيد استخدامها في الزراعة	نابلس قائمة وتعمل - أطوال اضافية لشبكات جمع الصرف الصحي قد نفذت	المعالجة الشرقية لمدينة نابلس ومدينة طولكرم جاهزة - برامج تأهيل وصيانة لمحطات غير فعالة قد نفذت - برامج اعادة الاستخدام للمياه المعالجة قد نفذت	جنين مؤهلة وتعمل بكامل طاقتها - برامج اعادة الاستخدام للمياه المعالجة قد نفذت	
10-	وضع وتنفيذ تعليمات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية • التعليمات الخاصة بتنظيم معالجة وادارة المياه العادمة الصناعية معدة ومقرة • مواقع انشاء وحدات المعالجة الأولية محددة وتصاميمها جاهزة • وحدات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية منفذة وتعمل في المنشآت المختارة • مراقبة وتفتيش دوري على تشغيل تلك المحطات والتزامها بالمواصفة والتعليمات	- التعليمات الخاصة بتنظيم معالجة المياه العادمة الصناعية معدة - مواقع انشاء وحدات المعالجة الأولية محددة وتصاميمها جاهزة	- عدد من وحدات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية منفذة وتعمل - برنامج التفتيش والمراقبة الدوري على عمل تلك	- عدد من وحدات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية منفذة وتعمل - برنامج التفتيش والمراقبة الدوري على عمل تلك	

			الوحدات جاري	الوحدات جاري	
11-	وضع خطة لإنشاء محطات المعالجة الصغيرة والمنزلية: • خطة انشاء وتشجيع وضبط ومراقبة تلك المحطات معدة ومقرة وقابلة للتطبيق • مواقع انشاء المحطات الصغيرة محددة والدراسات والتصاميم مجهزة • عدد من منشآت المعالجة الصغيرة تعمل بشكل مناسب	مواقع انشاء المحطات الصغيرة محددة والدراسات والتصاميم مجهزة	عدد من منشآت المعالجة الصغيرة تعمل	عدد من منشآت المعالجة الصغيرة تعمل	

الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية		الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	
التزامات الدول المانحة	هناك التزام من بنك التنمية الألماني بما يخص منشآت المعالجة لنابلس ومكب صحي رام الله، والتزام من البنك الدولي لمكب الجنوب		

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1. عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي: إجراء مسح ميداني للتنوع الحيوي وتحديد لجميع الاصناف النباتية والحيوانية وحصر الأصناف المهددة بالإنقراض وتلك النادرة وعمل قاعدة بيانات	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
2. وضع خطة لحماية التنوع الحيوي والمحافظة على الأنواع والأصناف المهددة بالانقراض: إعداد وتطوير وتنفيذ خطة لحماية الأصناف المهددة واالنادرة واعادة توطينها	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث	2011	2012	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
3. إعداد خطط لتنظيم وإدارة المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية والساحل وتطويرها: عمل مسح ميداني للمحميات الطبيعية وتقييمها واعداد الخطط	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة مصلحة مياه الساحل	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة

اللازمة لإدارتها وحمايتها، وعمل خطة لإدارة المتنزهات الوطنية وخطة لإدارة الساحل وتطويرها من خلال توفير الإمكانيات المادية والفنية واللوجستية اللازمة.	سلطة المياه مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث			
4. تنفيذ مشروع حماية وتطوير الأراضي الرطبة: اعداد خطة عمل وتنفيذها لحماية وتطوير المناطق الرطبة واعادة تأهيلها.	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه وزارة الداخلية مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	
5. اعداد نظام للسلامة الحيوية	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة وزارة الصحة وزارة الاقتصاد الوطني الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	2011	2012	

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
1-	عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي:	1000	1000	1000	3000
2-	وضع خطة لحماية التنوع الحيوي والمحافظة على الأنواع والأصناف المهددة بالانقراض	5000	10000	10000	25000
3-	اعداد خطط لتنظيم وإدارة المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية والساحل وتطويرها.	2000	4000	4000	10000
4-	تنفيذ مشروع حماية وتطوير الاراضي الرطبة.	1000	2000	2000	5000
5-	اعداد نظام للسلامة الحيوية.	200	100	-	300

الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	
-1	عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي: • قائمة باسماء وأنواع الاصناف النادرة و/او المهددة بالانقراض ومناطق تواجدها. • خارطة تبين أماكن تواجد الأصناف المختلفة.	قائمة باسماء وأنواع الاصناف النادرة و/او المهددة بالانقراض ومناطق تواجدها	خارطة تبين أماكن تواجد الأصناف المختلفة.		
-2	وضع خطة لحماية التنوع الحيوي والمحافظة على الأنواع والأصناف المهددة بالإنقراض: • خطة لحماية التنوع الحيوي معدة ومقرة مبنية على مسح التنوع الحيوي • نسبة من الأصناف المهددة والنادرة محمية ومحافظ عليها • عدد من الأصناف النادرة معاد توطينها	خطة لحماية التنوع الحيوي معدة ومقرة مبنية على مسح التنوع الحيوي	نسبة من الأصناف المهددة والنادرة محمية ومحافظ عليها	عدد من الأصناف النادرة معاد توطينها	
-3	اعداد خطط لتنظيم وادارة المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية والساحل وتطويرها: • مسح ميداني للمحميات الطبيعية مبني على الأسس العلمية • خارطة بالتوزيع المكاني للمحميات الطبيعية • تقييم لحالة المحميات الطبيعية ووضعها • خارطة بالتوزيع المكاني للمتنزهات الوطنية • خطة لادارة المحميات والمتنزهات الوطنية والساحل معدة ومقرة	- مسح ميداني للمحميات الطبيعية مبني على الأسس العلمية - خارطة بالتوزيع	- تقييم لحالة المحميات الطبيعية ووضعها - خارطة بالتوزيع المكاني	خطة لادارة المحميات والمتنزهات الوطنية والساحل معدة ومقرة	

		المكاني للمحميات الطبيعية	للمتنزهات الوطنية		
4-	تنفيذ مشروع حماية وتطوير الأراضي الرطبة • المناطق الرطبة محددة • خطة التطوير جاهزة • المناطق الرطبة مطورة ومحمية	- المناطق الرطبة محددة - خطة التطوير جاهزة	- خطة التطوير جاهزة - المناطق الرطبة مطورة ومحمية	- المناطق الرطبة مطورة ومحمية	
5-	إعداد نظام للسلامة الحيوية • نظام للسلامة الحيوية معد ومقر • النظام مطبق ومراقب	- نظام للسلامة الحيوية معد ومقر	- النظام مطبق ومراقب	- النظام مطبق ومراقب	

الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية	بعد تنفيذ هذه التدخلات سيكون من الضروري توفير ميزانية للمراقبة والاستمرار في تنفيذ خطط الادارة والحماية	الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	من المتوقع خلق مصادر دخل على المستوى الوطني من خلال : • الاصناف الحيوية التي تم حفظها. • الايرادات من المحميات الطبيعية والساحل البحري. • خلق فرص عمل جديدة.
التزامات الدول المانحة			

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1. وضع نظام وخطة عمل لحماية و تحسين المشهد الجمالي: اعداد خطة عمل ونظام لتحسين المشهد الجمالي وحمايته من خلال الحد من التعديات التي تهدد المشهد الجمالي مثل التلوث الناتج عن النفايات العشوائية ونفايات الردم والإطارات وغيرها من الممارسات، واعادة تأهيل مناطق الكسارات المهجورة باستخدامها لأغراض مناسبة و/أو تحويلها لتصبح مناطق خضراء أو حدائق عامة.	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة قطاع الحكم المحلي وزارة الداخلية وزارة الاقتصاد الوطني وزارة السياحة القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
2. صيانة وتأهيل مواقع التراث الطبيعي والثقافي: وضع الخطط اللازمة لحماية وصيانة وتأهيل المواقع الأثرية ومواقع التراث الطبيعي والثقافي وتنفيذها.	وزارة السياحة والاثار سلطة جودة البيئة وزارة الثقافة قطاع الحكم المحلي مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
3. وضع خطة لتطوير وتشجيع السياحة البيئية:	وزارة السياحة والآثار	2011	2012	وضع تصور تفصيلي

تطوير خطة من أجل تطوير السياحة البيئية وإعداد البنية التحتية والمتطلبات اللازمة لذلك.	سلطة جودة البيئة وزارة الإعلام وزارة الأشغال العامة وزارة الداخلية القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني			للنشاطات والمشاريع المطلوبة

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
1-	وضع نظام وخطة عمل لحماية و تحسين المشهد الجمالي	5000	5000	5000	15000
2-	صيانة وتأهيل مواقع التراث الطبيعي والثقافي	2000	10000	10000	22000
3-	وضع خطة لتطوير وتشجيع السياحة البيئية	300	300	300	900

الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	
1	وضع نظام وخطة عمل لحماية و تحسين المشهد الجمالي • نظام لحماية وتحسين المشهد الجمالي منجز • خطة معدة ومعتمدة • الخطة مطبقة ومتابعة	نظام لحماية وتحسين المشهد الجمالي منجز	خطة معدة ومعتمدة	الخطة متابعة ومطبقة	
2	صيانة وتأهيل مواقع التراث الطبيعي والثقافي • خطة لتأهيل وصيانة المواقع الأثرية معدة ومقرة • عدد من المواقع مصان ومرمم	- خطة لتأهيل وصيانة المواقع الأثرية معدة	- عدد من المواقع مصان ومرمم	- عدد من المواقع مصان ومرمم	

		ومقرة			
3	وضع خطة لتطوير وتشجيع السياحة البيئية • خطة تطوير السياحة البيئة معدة ومقرة • البنية التحتية معدة وجاهزة	- خطة تطوير السياحة البيئة معدة ومقرة	- البنية التحتية معدة وجاهزة	- البنية التحتية معدة وجاهزة	

الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية	بعد تنفيذ هذه التدخلات سيكون من الضروري توفير ميزانية لتنفيذ خطط الادارة والحماية وتنفيذ حملات التوعية البيئية.	الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	من المتوقع ان يكون هناك دخل وطني من خلال: • السياحة البيئية. • خلق فرص عمل جديدة.
التزامات الدول المانحة			

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تنظيم استغلال المصادر الطبيعية المتاحة	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة

مجال التنفيذ	ضع إشارة في الإطار ذي الصلة. يجب تعبئة نماذج منفصلة للإشارة إلى التدخلات المطلوبة ضمن كل فئة.

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- اعداد خطط وتعليمات لاستغلال المصادر الطبيعية: اعداد الخطط الاستراتيجية اللازمة لإستغلال المصادر الطبيعية المتاحة مثل الغاز الطبيعي والحجر والرمال	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة وزارة الاقتصاد الوطني سلطة الطاقة وزارة المالية القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
1-	اعداد خطط وتعليمات لاستغلال المصادر الطبيعية	300	300	200	800
الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف	الاستهداف	الاستهداف	

		المحدد لعام 2011	المحدد لعام 2012	المحدد لعام 2013	
1-	اعداد خطط وتعليمات لاستغلال المصادر الطبيعية: • خطط استغلال المصادر الطبيعية • تعليمات استغلال المصادر الطبيعية • تطبيق الخطط والتعليمات	- خطط استغلال المصادر الطبيعية - تعليمات استغلال المصادر الطبيعية	تطبيق الخطط والتعليمات	تطبيق الخطط والتعليمات	

الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية	بعد تنفيذ هذه التدخلات سيكون من الضروري توفير ميزانية للمراقبة والاستمرار في تنفيذ خطط الادارة والحماية	الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	من المتوقع الحصول على مصدر دخل اضافي من خلال رسوم التراخيص لاستغلال المصادر الطبيعية.
التزامات الدول المانحة			

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تنظيم استعمالات الاراضي	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- عمل مخطط وطني لتحديد انماط استخدامات الاراضي: عمل مخطط لإستعمالات الأراضي القائمة وتطوير مخطط لتحديد انماط استعمالات الأراضي المستقبلي	وزارة التخطيط والتنمية الإدارية سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي سلطة الاراضي وزارة الزراعة وزارة الاشغال العامة وزارة المواصلات سلطة المياه	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل

1-	عمل مخطط وطني لتحديد انماط استخدامات الاراضي	1000	1000	1000	3000
الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	
1-	عمل مخطط وطني لتحديد انماط استخدامات الاراضي • دراسة حول الوضع الحالي لاستخدمات الاراضي • مخطط مستقبلي لاستخدام الاراضي • تطبيق المخطط الوطني لاستخدامات الاراضي	- دراسة حول الوضع الحالي لاستخدمات الاراضي - مخطط مستقبلي لاستخدام الاراضي	- تطبيق المخطط الوطني لاستخدامات الاراضي	- تطبيق المخطط الوطني لاستخدامات الاراضي	

الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية	بعد تنفيذ هذه التدخلات سيكون من الضروري توفير ميزانية للمراقبة والاستمرار في تنفيذ خطط الادارة والحماية	الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	
التزامات الدول المانحة			

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تعزيز القدرات للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال		بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- اعداد خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات: اعداد خطة وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والكوارث الطبيعية واعداد نظام لذلك يحدد الإجراءات المطلوبة والأدوار والمسؤوليات لكل من المؤسسات ذات العلاقة.	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه وزارة الداخلية وزارة الصحة وزارة الاقتصاد الوطني قطاع الحكم المحلي وزارة الاشغال العامة الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
2- اعداد خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة ونفاياتها وتسرب	سلطة جودة البيئة	2011	2012	وضع تصور تفصيلي

منتجات النفط: اعداد خطة للتعامل مع حوادث المواد والنفايات الخطرة وتسرب منتجات النفط وتحديد الاحتياجات البشرية واللوجستية والفنية اللازمة لذلك واعداد نظام يحدد الأدوار والمسؤوليات للمؤسسات ذات العلاقة	وزارة الداخلية وزارة الصحة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الاشغال العامة وزارة النقل والمواصلات وزارة المالية وزارة العمل مؤسسات المجتمع المدني			للنشاطات والمشاريع المطلوبة
3- إنشاء وتجهيز وتدريب هيئة طوارئ بيئية لتتعامل مع الكوارث البيئية وانعكاساتها: انشاء وتجهيز وتشغيل جسم وطني يعنى بالطوارئ البيئية والطبيعية وانعكاساتها.	سلطة جودة البيئة وزارة الداخلية وزارة الصحة وزارة الأشغال العامة قطاع الحكم المحلي مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص الجامعات ومراكز البحث	2011	2013	

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
1-	خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات	150	150	200	500
2	اعداد خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة ونفاياتها وتسرب منتجات النفط	200	300	200	700
3	إنشاء وتجهيز وتدريب هيئة طوارئ بيئية لتتعامل مع الكوارث البيئية وانعكاساتها	5000	5000	5000	15000

الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	
1	اعداد خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات • خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات معدة • تطبيق الخطط والتعليمات منفذة	خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات معدة	تطبيق الخطط والتعليمات منفذة	تطبيق الخطط والتعليمات منفذة	

2	اعداد خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة ونفاياتها وتسرب منتجات النفط: • خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة و/ او البقع النفطية معدة • تقييم للاحتياجات اللازمة في هذا المجال موجود • نظام يحدد الأدوار والمسؤوليات في هذا المجال معد ومقر	خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة و/ او البقع النفطية معدة	تقييم للاحتياجات اللازمة في هذا المجال موجود	نظام يحدد الأدوار والمسؤوليات في هذا المجال معد ومقر	
3	انشاء وتجهيز وتدريب هيئة طوارئ بيئية لتتعامل مع الكوارث البيئية وانعكاساتها: • هيئة طوارئ بيئية معدة ومجهزة لتتعامل مع أي كارثة بيئية وانعكاساتها • جميع المستلزمات المطلوبة متوفرة • الطواقم البشرية والموارد المالية متوفرة ومستدامة		هيئة طوارئ بيئية معدة ومجهزة لتتعامل مع أي كارثة بيئية وانعكاساتها	- جميع المستلزمات المطلوبة متوفرة - الطواقم البشرية والموارد المالية متوفرة ومستدامة	

الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية		الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	
التزامات الدول المانحة			

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تعزيز اجراءات التكيف مع التغير المناخي	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1. استخدام انماط واساليب زراعية قادرة على التكيف مع اثار التغير المناخي: دعم استخدام وانتشار الاساليب والأنماط الزراعية القادرة على التكيف مع آثار التغير المناخي، وحيث يتمثل ذلك في نوع المنتوجات والمزروعات وكذلك الري ونقل وتوزيع المياه وغيرها.	وزارة الزراعة سلطة جودة البيئة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
2. تنفيذ برامج لتطوير انظمة الحصاد المائي تطوير انظمة الحصاد المائي وتعزيز استعمالها وانتشارها وخاصة في المناطق المنحدرة ودعم استخداماتها	وزارة الزراعة سلطة جودة البيئة سلطة المياه مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص	2011	2012	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة

3. تنفيذ برامج لرفع الوعي بشأن التكيف مع التغير المناخي تنظيم حملات التوعية وذلك لفئات المجتمع المختلفة من اجل رفع الوعي البيئي حول آثار التغير المناخي من اجل امكان التكيف مع ذلك التغير	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الاعلام وزارة الاقتصاد الوطني مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
4. توسيع نطاق استخدام مصادر المياه البديلة وغير التقليدية توسيع نطاق استخدام المياه العادمة المعالجة من محطات معالجة المياه العادمة لا سيما للأغراض الزراعية	سلطة المياه وزارة الزراعة سلطة جودة البيئة القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
-1	استخدام انماط واساليب زراعية قادرة على التكيف مع اثار التغير المناخي	1000	1000	1000	3000
-2	تنفيذ برامج لتطوير انظمة الحصاد المائي	10000	10000	10000	30000
-3	تنفيذ برامج لرفع الوعي بشأن التكيف مع التغير المناخي	300	300	300	900
-4	توسيع نطاق استخدام مصادر المياه البديلة وغير التقليدية	300000	500000	600000	1400000 حسب تقدير سلطة المياه(تحلية في

					الضفة ومياه معالجة في غزة)

الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	
1-	استخدام انماط واساليب زراعية قادرة على التكيف مع آثار التغير المناخي: • اساليب زراعية قادرة على التكيف مع التغير المناخي مستخدمة. • أنماط زراعية (مزروعات) قادرة على التكيف مع التغير المناخي مستخدمة.	اساليب زراعية قادرة على التكيف مع التغير المناخي مستخدمة	أنماط زراعية (مزروعات) قادرة على التكيف مع التغير المناخي مستخدمة	أنماط زراعية (مزروعات) قادرة على التكيف مع التغير المناخي مستخدمة	
2-	تنفيذ برامج لتطوير أنظمة الحصاد المائي • برامج لتطوير أنظمة الحصاد المائي مخطط لها • برامج لتطوير أنظمة الحصاد المائي منفذة • كميات اضافية تم جمعها كنتيجة لأنظمة الحصاد المائي	برامج لتطوير أنظمة الحصاد المائي مخطط لها	برامج لتطوير أنظمة الحصاد المائي منفذة	كميات اضافية تم جمعها كنتيجة لأنظمة الحصاد المائي	
3-	تنفيذ برامج لرفع الوعي بشأن التكيف مع التغير المناخي • عدد من نشاطات رفع الوعي البيئي بشأن التغير المناخي منفذة • عدد المستهدفين من رفع الوعي البيئي قد ارتفع • بعض اجراءات التكيف متخذة نتيجة الوعي البيئي	عدد من نشاطات رفع الوعي البيئي بشأن	عدد المستهدفين من رفع الوعي البيئي قد	بعض اجراءات التكيف متخذة نتيجة الوعي	

		التغير المناخي منفذة	ارتفع	البيئي	
4-	توسيع نطاق استخدام مصادر المياه البديلة وغير التقليدية • كميات جديدة اضافية من المياه العادمة المعالجة تم استخدامها في الاغراض الزراعية • كميات اضافية جديدة من المياه المحلاة قد تم استخدامها		كميات جديدة اضافية من المياه العادمة المعالجة تم استخدامها في الاغراض الزراعية	كميات اضافية جديدة من المياه المحلاة قد تم استخدامها	

الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية		الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	
التزامات الدول المانحة			

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	مكافحة التصحر	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1. ايجاد إستراتيجية وطنية لمكافحة التصحر والية تمويل: تطوير استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر وكذلك آلية تمويل لتلك الإستراتيجية	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث	2011	2012	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
2. تنفيذ مخرجات إستراتيجية مكافحة التصحر:	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة

	مؤسسات المجتمع المدني			
3. وضع خطة لإدارة وتأهيل المراعي: اعداد خطة وطنية لتنظيم إدارة المراعي وتطويرها وتأهيلها	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	2011	2012	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
4. زراعة مساحات إضافية من الأراضي لزيادة مساحة الرقعة الخضراء: تنفيذ برامج زراعة أشجار في مناطق مختلفة ومتعددة لا سيما الأراضي الحكومية وأراضي الوقف	وزارة الزراعة سلطة جودة البيئة سلطة المياه وزارة التربية والتعليم قطاع الحكم المحلي مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
5. إعداد خطة لتأهيل واستصلاح الأراضي المعرضة للانجراف وتنفيذها أ- إعداد الخطة . ب- تنفيذ برامج لاستصلاح وتأهيل الأراضي المعرضة للإنجراف وذلك باستخدام السلاسل الحجرية والجدران وغيرها لحماية التربة وحجز كميات إضافية من مياه الأمطار.	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	2011 2011	2012 2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
1-	ايجاد استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر والية تمويل.	200	200	-	400

-2	تنفيذ مخرجات استراتيجية مكافحة التصحر	10000	10000	10000	30000
-3	وضع خطة لإدارة وتأهيل المراعي	300	300	-	600
-3	زراعة مساحات إضافية من الأراضي لزيادة مساحة الرقعة الخضراء	15000	20000	25000	60000 حسب تقدير وزارة الزراعة
-4	إعداد خطةاعداد خطط لتأهيل واستصلاح الأراضي المعرضة للانجراف وتنفيذها: أ) إعداد خطة ب) تنفيذ برامج لاستصلاح وتأهيل الأراضي المعرضة للانجراف وذلك باستخدام السلاسل الحجرية والجدران وغيرها لحماية التربة وحجز كميات إضافية من مياه الأمطار	500 100000	500 100000	----- 100000	1000 300000 حسب تقدير وزارة الزراعة
الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	
-1	ايجاد استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر وآلية تمويل: • استراتيجية مكافحة التصحر معدة ومقرة • خطة العمل والية التمويل جاهزة.	استراتيجية مكافحة التصحر معدة ومقرة	خطة العمل والية التمويل جاهزة.		
-2	تنفيذ مخرجات إستراتيجية مكافحة التصحر • عدد من المشاريع والبرامج منفذة	عدد من المشاريع والبرامج منفذة	عدد من المشاريع والبرامج منفذة	عدد من المشاريع والبرامج منفذة	
-3	وضع خطة لإدارة وتأهيل المراعي • خطة جاهزة ومقرة	- خطة جاهزة ومقرة	- الية مراقبة تنفيذ الخطة	- الية مراقبة تنفيذ الخطة	

	• الية مراقبة تنفيذ الخطة مقرة	- الية مراقبة تنفيذ الخطة مقرة	مقرة	مقرة	
4-	زراعة مساحات اضافية من الاراضي لزيادة مساحة الرقعة الخضراء: • برامج زراعة الأشجار في الأراضي الحكومية وأراضي الوقف منجزة • الية المراقبة والمتابعة والمحافظة على الأشجار المزروعة مطبقة	- برامج زراعة الأشجار في الأراضي الحكومية وأراضي الوقف منجزة - الية المراقبة والمتابعة والمحافظة على الأشجار المزروعة مطبقة	- برامج زراعة الأشجار في الأراضي الحكومية وأراضي الوقف منجزة - الية المراقبة والمتابعة والمحافظة على الأشجار المزروعة مطبقة	- برامج زراعة الأشجار في الأراضي الحكومية وأراضي الوقف منجزة -الية المراقبة والمتابعة والمحافظة على الأشجار المزروعة مطبقة	
5-	اعداد خطة لتأهيل واستصلاح الأراضي المعرضة للانجرف وتنفيذها: • الخطة معدة ومقرة • مساحات جديدة من الاراضي المعرضة للانجراف مؤهلة	- الخطة معدة ومقرة - مساحات جديدة من الاراضي المعرضة للانجراف	- مساحات جديدة من الاراضي المعرضة للانجراف مؤهلة	- مساحات جديدة من الاراضي المعرضة للانجراف مؤهلة	

		مؤهلة			

الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية		الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	
التزامات الدول المانحة	هناك تمويل من الالية العالمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي لتمويل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر وخطة العمل والية التمويل والذي من المقرر البدء بالعمل خلال عام 2010 .		

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تطوير العمل المؤسسي في قطاع البيئة	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال		بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- مراجعة وتقييم الهياكل المؤسساتية لقطاع البيئة	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الصحة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الداخلية وزارة العمل	2011	2013	إعداد المخططات والدراسات اللازمة
2-تحديد الأدوار والصلاحيات لمؤسسات القطاع البيئي	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الصحة	2011	2012	تقييم الوضع الحال

	سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الداخلية وزارة العمل مؤسسات المجتمع المدني			
3- بناء جسم تنفيذي لإنفاذ القانون والتشريعات البيئية وتفعيل دور السلطة القضائية: انشاء شرطة بيئية لتكون ذراع تنفيذي للقانون وتدريبها وتزويدها بما يلزم، وتدريب العاملين في السلك القضائي كالقضاة والمحامين على القضايا البيئية.	سلطة جودة البيئة وزارة العدل وزارة الداخلية مجلس القضاء الأعلى مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	اجراء الدراسات وإعدادالمخططات اللازمة وتحديد الأحتياجات

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
1-	مراجعة وتقييم الهياكل المؤسساتية لقطاع البيئة	300	300	-	600
2-	تحديد الأدوار والصلاحيات لمؤسسات القطاع البيئي	200	200	-	400
3-	بناء جسم تنفيذي لإنفاذ القانون والتشريعات البيئية وتفعيل دور السلطة القضائية	500	1500	6000	8000
الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	
1-	مراجعة وتقييم الهياكل المؤسساتية لقطاع البيئة: • تقييم الوضع المؤسساتي لقطاع البيئة منجز	تقييم الوضع المؤسساتي	الاحتياجات والتدخلات	التدخلات والنتائج مدرجة	

	• الاحتياجات والتدخلات المطلوبة للاصلاح والتعديل مفصلة • التدخلات والنتائج مدرجة في الهياكل التنظيمية للمؤسسات البيئية	لقطاع البيئة منجز	المطلوبة للاصلاح والتعديل مفصلة	في الهياكل التنظيمية للمؤسسات البيئية	
2-	تحديد الأدوار والصلاحيات لمؤسسات القطاع البيئي: • تقييم الوضع المؤسساتي للوزارات والمؤسسات ذات العلاقة منجز • الأدوار والصلاحيات تم تحديدها وتنظيمها وفقاً للقوانين والأنظمة السارية • اداء العمل وفقاً للصلاحيات المتفق عليها	تقييم الوضع المؤسساتي للوزارات والمؤسسات ذات العلاقة منجز	الأدوار والصلاحيات تم تحديدها وتنظيمها وفقاً للقوانين والأنظمة السارية	اداء العمل وفقاً للصلاحيات المتفق عليها	
3-	بناء جسم تنفيذي لإنفاذ القانون والتشريعات البيئية وتفعيل دور السلطة القضائية: • عدد من القضاة مدربين ومؤهلين في مجال قوانين حماية البيئة • ممثلي النيابة العامة والشرطة مؤهلين في مجال الضبط البيئي • وحدة الشرطة البيئية موجودة ومجهزة ومدربة وتعمل بفعالية	ممثلي النيابة العامة والشرطة مؤهلين في مجال الضبط البيئي	عدد من القضاة مدربين ومؤهلين في مجال قوانين حماية البيئة	وحدة الشرطة البيئية موجودة ومجهزة ومدربة وتعمل بفعالية	

الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية		الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	
التزامات الدول المانحة			

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تطوير الإطار القانوني الناظم للعمل البيئي	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته [X] توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة [X] التخفيف من آثار الاحتلال [ ] بناء مؤسسات الدولة الجديدة [X]

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- مراجعة وتحديث قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة قطاع الحكم المحلي وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة العدل وزارة الداخلية المجلس التشريعي مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	تقييم الوضع الحالي
2- إصدار الأنظمة واللوائح الخاصة بالقانون البيئي	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة قطاع الحكم المحلي وزارة الزراعة سلطة المياه	2011	2013	وضع قائمة أولويات خاصة بالأنظمة واللوائح القانونية

	سلطة الطاقة وزارة العدل وزارة الداخلية مجلس الوزراء مؤسسات المجتمع المدني			
3- إصدار التعليمات والاشتراطات الفنية والمؤشرات والمقاييس والمعايير اللازمة	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة قطاع الحكم المحلي سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الزراعة وزارة العدل وزارة الداخلية مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	تحديد قائمة أولية بالتعليمات والاشتراطات والمؤشرات والمقاييس والمعايير

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
1-	مراجعة وتحديث قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة	500	500	500	1500
2-	إصدار الأنظمة واللوائح الخاصة بالقانون البيئي	500	600	600	1700
3-	إصدار التعليمات والاشتراطات الفنية والمؤشرات والمقاييس والمعايير اللازمة	400	400	400	1200
الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	
1-	1- مراجعة وتحديث قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة: • قائمة القوانين ذات العلاقة تم تحديدها ومراجعتها • الجلسات التشاورية مع الجهات المعنية منجزة	قائمة القوانين ذات العلاقة تم تحديدها	الجلسات تشاورية مع الجهات المعنية	ورش العمل منجزة	

	• الفرق الفنية والقانونية مشكلة • ورش العمل منجزة • قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة محدثة ومطبقة	ومراجعتها الفرق الفنية والقانونية مشكلة	منجزة	قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة محدثة ومطبقة	
2-	2- إصدار الأنظمة واللوائح الخاصة بالقانون البيئي: • الفرق الفنية والقانونية مشكلة • قائمة الأنظمة واللوائح القانونية محددة • الجلسات التشاورية مع الجهات المعنية منجزة • ورش العمل منجزة • الأنظمة واللوائح الخاصة بالقانون جاهزة ومطبقة	الفرق الفنية والقانونية مشكلة قائمة الأنظمة واللوائح القانونية محددة	الجلسات التشاورية مع الجهات المعنية منجزة ورش العمل منجزة	الأنظمة واللوائح الخاصة بالقانون جاهزة ومطبقة	
3-	3- إصدار التعليمات والاشتراطات الفنية والمؤشرات والمقاييس والمعايير اللازمة: • قائمة التعليمات والاشتراطات الفنية والمؤشرات والمقاييس والمعايير محددة • الفرق الفنية مشكلة • الجلسات التشاورية مع الجهات المعنية منجزة • ورش العمل منجزة • التعليمات والاشتراطات الفنية والمؤشرات والمقاييس والمعايير جاهزة ومطبقة	قائمة التعليمات والاشتراطات الفنية والمؤشرات والمقاييس والمعايير محددة الفرق الفنية مشكلة	الجلسات التشاورية مع الجهات المعنية منجزة	ورش العمل منجزة التعليمات والاشتراطات الفنية والمؤشرات والمقاييس والمعايير جاهزة ومطبقة	

الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية		الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	

التزامات الدول المانحة	

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تعزيز قدرات المؤسسات البيئية	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال		بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1-بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي لسلطة جودة البيئة والمؤسسات القطاعية: بناء قدرات موظفي سلطة جودة البيئة والمؤسسات القطاعية الأخرى من خلال التدريب وتوفير الاجهزة والمعدات الضرورية وكذلك زيادة عدد الكادر في سلطة جودة البيئة	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة قطاع الحكم المحلي وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة السياحة وزارة الإعلام وزارة التربية والتعليم مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	إعداد المخططات والدراسات اللازمة
2-انشاء مركز معلومات بيئي واصدار تقرير دوري عن حالة البيئة: انشاء مركز معلومات بيئي متخصص والاصدار الدوري لتقرير حالة البيئة.	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي الجهاز المركزي للإحصاء	2011	2012	

	وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الصحة الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني			
3-انشاء مختبرات بيئية مرجعية متخصصة: انشاء مختبر مرجعي متخصص لمراقبة عناصر البيئة المختلفة	سلطة جودة البيئة الجامعات ومراكز البحث	2011	2013	اجراء الدراسات وإعداد المخططات اللازمة وتحديد الأحتياجات
4-انشاء نظام رصد ومراقبة لملوثات الهواء والمياه والتربة والملوثات العابرة للحدود: اعداد نظام لمراقبة وضبط الملوثات البيئية وتوفير الإمكانيات اللازمة	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزراة الزراعة سلطة المياه الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	
5-عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي: اعداد دراسة لتقييم اداء مراكز البحث العلمي والأبحاث المنجزة في هذا المجال	سلطة جودة البيئة الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	
6-وضع خطة لتطوير البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في مجال البيئة: انشاء مراكز ابحاث علمية وتوفير البعثات ونقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة.	سلطة جودة البيئة الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
1-	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي لسلطة جودة البيئة والمؤسسات القطاعية	3000	3000	3000	9000
2-	انشاء مركز معلومات بيئي واصدار تقرير دوري عن حالة البيئة	15000	10000	10000	35000
3-	انشاء مختبرات بيئية مرجعية متخصصة	3000	2000	2000	7000
4-	انشاء نظام رصد ومراقبة لملوثات الهواء والمياه والتربة والملوثات العابرة للحدود	1000	700	700	2400
5-	عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي	200	200	-	400
6-	وضع خطة لتطوير البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في مجال البيئة	10000	10000	10000	30000
الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	
1-	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي لسلطة جودة البيئة والمؤسسات القطاعية: • الاحتياجات التدريبية لسلطة جودة البيئة محددة ومفصلة • المعدات اللازمة للرقابة والتفتيش البيئي موفرة • الكادر الفني لسلطة جودة البيئة مدرب بشكل جيد	الاحتياجات التدريبية لسلطة جودة البيئة محددة ومفصلة	المعدات اللازمة للرقابة والتفتيش البيئي موفرة	الكادر الفني لسلطة جودة البيئة مدرب بشكل جيد	
2-	انشاء مركز معلومات بيئي واصدار تقرير دوري عن حالة البيئة: • موقع المركز محدد ومخططات البناء مجهزة • كافة اللوازم والمعدات موفرة • الكادر معين ومدرب • المركز يعمل بفعالية	موقع المركز محدد ومخططات البناء مجهزة	كافة اللوازم والمعدات موفرة الكادر معين ومدرب	المركز يعمل بفعالية	

-3	انشاء مختبرات بيئية مرجعية متخصصة: • موقع انشاء المختبر محدده ومخططات البناء مجهزة • كافة اللوازم والمعدات موفرة • الكادر معين ومدرب • المختبر يعمل بفعالية	موقع انشاء المختبر محدده ومخططات البناء مجهزة	كافة اللوازم والمعدات موفرة الكادر معين ومدرب	المختبر يعمل بفعالية	
-4	انشاء نظام رصد ومراقبة لملوثات الهواء والمياه والتربة والملوثات العابرة للحدود: • الأماكن الخاصة بمحطات الرصد والمراقبة محددة ومخططات البناء مجهزة • كافة اللوازم والمعدات موفرة • الكادر معين ومدرب • المركز يعمل بفعالية	الأماكن الخاصة بمحطات الرصد والمراقبة محددة ومخططات البناء مجهزة	كافة اللوازم والمعدات موفرة	الكادر معين ومدرب المركز يعمل بفعالية	
-5	عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي: • دراسة معدة وجاهزة • الاحتياجات مدروسة وموضحة		- دراسة معدة وجاهزة - الاحتياجات مدروسة وموضحة		
-6	وضع خطة لتطوير البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في مجال البيئة: • خطة جاهزة ومقرة • مراكز بحث علمي جديدة وعاملة • كافة الأجهزة والمعدات اللازمة متوفرة	- خطة جاهزة ومقرة - مراكز بحث جديدة وعاملة	-كافة الأجهزة والمعدات متوفرة	- أنواع جديدة من التكنولوجيا الصديقة	

	• الكادر المطلوب معين ومدرب • عدد من الأبحاث البيئية صادرة • أنواع جديدة من التكنولوجيا الصديقة للبيئة مستخدمة		-الكادر معين ومدرب	للبيئة مستخدمة - عدد من الأبحاث البيئية صادرة	

الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية		الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	
التزامات الدول المانحة	توجد هناك بعض الألتزامات من بعض الدول والجهات المانحة مثل اليابان والسويد		

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تعزيز دور فلسطين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته [X] توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة [X] التخفيف من آثار الاحتلال [X] بناء مؤسسات الدولة الجديدة [X]

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- تقييم المشاركة الفلسطينية في الاتفاقيات البيئية الدولية	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية ممثلية فلسطين في الأمم المتحدة مجلس الوزراء وزارة التخطيط	2011	2013	
2- مواءمة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقيات البيئية	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية مجلس الوزراء المجلس التشريعي	2011	2013	
3- حشد الجهود والطاقات لتمثيل فلسطين في الاتفاقيات البيئية بصفة العضوية الكاملة	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية	2011	2012	

	مجلس الوزراء المؤسسات الدولية وزارة التخطيط			
4-توثيق الانتهاكات البيئية للإحتلال ومتابعتها في اطار القانون الدولي	سلطة جودة البيئة وزراة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة قطاع الحكم المحلي وزارة الاشغال العامة وزارة الاقتصاد الوطني وزراة الداخلية وزراة العدل مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص	2011	2013	

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
1-	تقييم المشاركة الفلسطينية في الاتفاقيات البيئية الدولية	100	100	100	300
2-	مواءمة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقيات البيئية	300	400	400	1100
3-	حشد الجهود والطاقات لتمثيل فلسطين في الاتفاقيات البيئية بصفة العضوية الكاملة	300	300	300	900
4-	توثيق الانتهاكات البيئية للإحتلال ومتابعتها في اطار القانون الدولي	600	700	600	1900

الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	
1-	تقييم المشاركة الفلسطينية في الاتفاقيات البيئية الدولية: • قائمة الاتفاقيات البيئية الدولية محددة • الفريق الفني لمراجعة الاتفاقيات مشكل • التقييم والتصور الشامل عن المشاركة الفلسطينية جاهز	قائمة الاتفاقيات البيئية الدولية محددة	الفريق الفني لمراجعة الاتفاقيات مشكل	التقييم والتصور الشامل عن المشاركة الفلسطينية جاهز	
2-	مواءمة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقيات البيئية: • الاحتياجات والمتطلبات اللازمة للاتفاقيات البيئية منجز • التعديلات والمتطلبات ادارياً وتشريعياً تم اجراؤها • المراسلات الدولية مع الجهات المعنية تم انجازه	-الاحتياجات والمتطلبات اللازمة للاتفاقيات البيئية منجز	-التعديلات والمتطلبات ادارياً وتشريعياً تم اجراؤها	-المراسلات الدولية مع الجهات المعنية تم انجازها	
3-	حشد الجهود والطاقات لتمثيل فلسطين في الاتفاقيات البيئية بصفة العضوية الكاملة: • نقاط الاتصال الوطنية مع أمانات الاتفاقيات الدولية محددة • مراسلة المندوبيات والسفرات الفلسطينية في المنظات الدولية والدول منجز • زيارة المندوبيات والسفرات الفلسطينية والهيئات الدولية منجز • عضوية كاملة لفلسطين في الاتفاقيات الدولية	- نقاط الاتصال الوطنية مع أمانات الاتفاقيات الدولية محددة	- مراسلة المندوبيات والسفرات الفلسطينية في المنظات الدولية والدول منجز	- زيارة المندوبيات والسفرات الفلسطينية والهيئات الدولية منجز - فلسطين عضو كامل في الاتفاقيات	

				الدولية	
4-	توثيق الانتهاكات البيئية للإحتلال ومتابعتها في اطار القانون الدولي • دراسة لتقييم للانتهاكات منجزة • تقدير للأضرار وتقييم للخسائر ماليا معد ومنجز • جميع المسوغات القانونية جاهزة • فريق قانوني وفني معتمد يتابع القضية	- دراسة لتقييم للانتهاكات منجزة	- تقدير للأضرار وتقييم للخسائر ماليا معد ومنجز	- جميع المسوغات القانونية جاهزة - فريق قانوني وفني معتمد يتابع القضية	

الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية		الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	
التزامات الدول المانحة			

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تشجيع المبادرات والتعاون البيئي مع الدول والمنظمات العربية ودول الاقليم	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1-تقييم المشاركة في الاتفاقيات البيئية العربية والاقليمية وتحقيق متطلبات الإستفادة منها	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية ممثلية فلسطين في الجامعة العربية وزراة التخطيط	2011	2013	
2-إجراء تقييم المشاريع البيئية الاقليمية والعربية وزيادة حجم الإستفادة منها	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية وزارة التخطيط	2011	2013	

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف

					الشواكل
1-	تقييم المشاركة في الاتفاقيات البيئية العربية والاقليمية وتحقيق متطلبات الإستفادة منها	200	200	-	400
2-	إجراء تقييم المشاريع البيئية الاقليمية والعربية وزيادة حجم الإستفادة منها	200	200	200	600
الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	
1-	تقييم المشاركة في الاتفاقيات البيئية العربية والاقليمية وتحقيق متطلبات الإستفادة منها: • دراسة وتقيم كافة الاتفاقيات البيئية الأقليمية والعربية منجز • كافة الأحتياجات والمتطلبات اللازمة للاستفادة من الاتفاقيات البيئية معدة ومحددة • الأتصالات والمراسلات مع الجهات المعنية منجزة • زيادة في حجم الأستفادة من بعض الاتفاقيات البيئية محققة	-دراسة وتقيم الأتفاقيات البيئية الأقليمية والعربية منجز	- الاتصالات والمراسلات مع الجهات المعنية منجزة - كافة الأحتياجات والمتطلبات اللازمة للاستفادة من الاتفاقيات البيئية محددة	- زيادة في حجم الأستفادة من بعض الأتفاقيات البيئية محققة	
2-	إجراء تقييم المشاريع البيئية الاقليمية والعربية وزيادة حجم الإستفادة منها: • مسح كافة المشاريع البيئية الأقليمية والعربية منجز • كافة الأحتياجات والمتطلبات اللازمة للاستفادة من المشاريع البيئية معدة ومحددة • الاتصالات والمراسلات مع الجهات المعنية منجزة • هناك زيادة في حجم الأستفادة من بعض المشاريع البيئية	- مسح كافة المشاريع البيئية الأقليمية والعربية منجز - كافة	- الأتصالات والمراسلات مع الجهات المعنية منجزة	-هناك زيادة في حجم الأستفادة من بعض المشاريع البيئية	

		الأحتياجات والمتطلبات اللازمة للاستفادة من المشاريع البيئية معدة ومحددة			

الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية		الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	
التزامات الدول المانحة			

ملحق (ج): سجل المشاورات

ملحق (ج): سجل المشاورات

ملخص فعاليات التشاور

نوع الفعالية	الغرض من التشاور	التاريخ	الموقع	عدد المشاركين
1. اجتماع الفريق الوطني لاعداد الاستراتيجية القطاعية للبيئة (اجتماع رقم 1)	1. اعطاء مقدمة عن الموضوع وتعريف المشاركين به. 2. تحديد مهام ومسؤوليات وعضوية الفريق 3. مناقشة واقرار خطة العمل المقترحة 4. مناقشة الية العمل والاتفاق عليها 5. مناقشة أمور أخرى ذات علاقة	الخميس 2009/10/29 الساعة الحادية عشرة صباحا	سلطة جودة البيئة رام الله	12
2. اجتماع الفريق الوطني لاعداد الاستراتيجية القطاعية للبيئة (اجتماع رقم 2)	1. اعتماد محضر الاجتماع السابق 2. نقاش واعتماد المواضيع البيئية التي ستتناولها الاستراتيجة 3. الاتفاق على طريقة العمل اللاحقة في اعداد الاستراتيجة 4. ما يستجد من أمور	الاثنين 2010/11/23 الساعة العاشرة صباحا	سلطة جودة البيئة رام الله	8
3. اجتماع الفريق الوطني لاعداد الاستراتيجية القطاعية للبيئة (اجتماع رقم 3)	مناقشة المسودة الأولى من الاستراتيجية وأخذ الملاحظات والتغذية الراجعة من المشاركين	الأربعاء 2010/1/6 الساعة الثانية عشرة ظهرا	سلطة جودة البيئة رام الله	12
4. ورشة عمل تشاورية مع منظمات المجتمع المدني والجامعات	1. عرض مسودة الاستراتيجية 2. دراسة نقاط التقاطع مع منظمات المجتمع المدني 3. الاتفاق على الشكل النهائي للتدخلات	الأحد 2010/2/14	مقر الأمم المتحدة رام الله	14

	والسياسات			
5. ورشة عمل للمؤسسات العاملة تحت قطاع البنية التحتية	1. عرض مسودات الاسترتيجات 2. دراسة نقاط التقاطع والخلاف وحلها 3. وضع تصور لقطاع البنية التحتية ككل	2010/2/16-15	أريحا	20
6. اجتماع مجموعة العمل القطاعية للبيئة	عرض مسودة الاستراتيجية ونقاشها وأخذ الملاحظات والتغذية الراجعة من المشاركين	2010/2/17	سلطة جودة البيئة رام الله	20
7. اجتماع الفريق الوطني لاعداد الاستراتيجية القطاعية (اجتماع رقم 4)	1. الأخذ بالملاحظات والتغذية الراجعة من الفريق 2. مناقشة الية وطريقة ترتيب الأولويات في التدخلات 3. اعتماد الشكل النهائي من الاستراتيجة القطاعية للبيئة	2010/03/10	سلطة جودة البيئة رام الله	7

المؤسسات المشاركة في فعاليات التشاور

الفعالية	المؤسسات الحكومية	هيئات الحكم المحلي	مؤسسات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية	القطاع الخاص	الدول المانحة/المؤسسات الدولية	آخرون
(1)	وزارة التخطيط. سلطة المياه. وزارة الصحة. وزارة الزراعة. سلطة جودة البيئة	-	-	اتحاد الصناعات	IMG الاتحاد الأوروبي	-
(2)	وزارة التخطيط. سلطة المياه. وزارة الزراعة. سلطة جودة البيئة	-	مركز أبحاث الطاقة	اتحاد الصناعات	-	-
(3)	سلطة جودة البيئة وزارة التخطيط والتنمية الادارية		جامعة بيرزيت مركز أبحاث الطاقة	اتحاد الصناعات	IMG	مستشارون
(4)	سلطة جودة البيئة		الإغاثة الطبية نقابة المهندسين جامعة بيرزيت جامعة القدس الجمعية الفلسطينية للتنمية البيئية دار المياه والبيئة أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا مركز التطوير المائي والبيئي معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)		UNDP	مستشارون

			مركز السلامة على الطرق وسلامة البيئة شبكة المنظمات الأهلية البيئية			
(5)	سلطة المياه الفلسطينية سلطة جودة البيئة سلطة الطاقة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزارة الزراعة وزارة النقل والمواصلات وزارة الأشغال العامة والإسكان وزارة التخطيط والتنمية الإدارية					مستشارون
(6)	سلطة جودة البيئة وزارة التخطيط والتنمية الإدارية سلطة المياه وزارة الحكم المحلي		ممثل المنظمات غير الحكومية		السويد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليابان ايطاليا الاتحاد الأوروبي اسبانيا منظمة الفاو السكرتارية المحلية لتنسيق المساعدات (LACS)	

(7)	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة وزارة التخطيط والتنمية الادارية وزارة الصحة		مركز أبحاث الطاقة			